



جامعة الأزهر - غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
قسم العلوم السياسية

**سياسة الأحزاب اليمينية في إسرائيل وانعكاسها على حل الدولتين  
(2000-2016م)**

**The Policy of Right-wing Parties in Israel  
And it's Reflection on the Two-States Solution  
(2000-2016)**

إعداد الباحث

رامز علي مسعود المغني

إشراف

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم خليل أبراش

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية  
من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر - غزة

2017م - 1438هـ



جامعة الأزهر - غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
ماجستير العلوم السياسية

### نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر - غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ة: رامز علي مسعود المغني، المقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية وعنوانها:

سياسة الأحزاب اليمينية في إسرائيل وانعكاسها على حل الدولتين 2000-2016

وتمت المناقشة العلنية يوم الأربعاء بتاريخ 2017/07/12م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة: رامز علي مسعود المغني، درجة الماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص العلوم السياسية.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

|                     |                                                |
|---------------------|------------------------------------------------|
| التاريخ: 2017/8/17م | أ.د. ابراهيم خليل العبد ابراش (مشرفاً ورئيساً) |
| التاريخ: 2017/8/17م | أ.د. رياض علي يوسف العيله (مناقشاً داخلياً)    |
| التاريخ: 2017/8/17م | د. عبير عبد الرحمن سالم ثابت (مناقشاً خارجياً) |

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

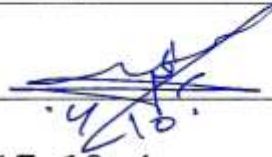
### سياسة الأحزاب اليمينية في إسرائيل وانعكاسها على حل الدولتين (2000-2016م)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه  
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى  
أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وأنني أتحمل المسؤولية القانونية الأكاديمية كاملة حال ثبوت ما  
يخالف ذلك.

رامز علي مسعود المغني

اسم الطالب:



التوقيع:

2017-10-4م

التاريخ:

## الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من عرفتُ معه أجمل وأصدق معاني الأخوة..

إلى من كان لي ربَّ أخٍ لك لم تَلده أمك..

إلى الأخ الحبيب والنسيب/ لؤي حسن الشريف

لروحك النقية..المرحة.. ألف ألف سلام..

## الشكر والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله جل وعلا

أتوجه بأرقى وأعظم عبارات الشكر والعرفان، إلى الذي قدم لي الغالي والنفيس، ولازال يقدم، إلى من وهبني كل شيء جميل، ولديه إستعداد ليهبني أي شيء.. إلى والدي العزيز.. حفظك الله ورعاك، شكراً لك على كل شيء.. لطالما شعرت بالفخر أنك والدي. إلى من حملتني وربتني ورعتني صغيراً وكبيراً، وأنارت لي الطريق بدعواتها الصادقة، إلى والدتي العزيزة.. اسمى عبارات الشكر.. حفظك الله ورعاك. إلى أخواتي العزيزات، شكراً لكن على كل شيء.. إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي.. زوجتي المخلصة.. شكراً لك على كل ما بذلتيه لأجلي. إلى عمي الغالي.. حسن الشريف "أبو لؤي" شكراً لك على دعمك المعنوي المتواصل لي، وحثي على طلب المزيد والمزيد من العلم والمعرفة، فهو رافعة الأمم والشعوب كما نقول دوماً.

إلى مشرفي أ.د. إبراهيم أبراش، شكراً على صبرك وجهودك معي.. شكراً على توجيهاتك السديدة، التي كان لها الأثر الكبير في إتمام هذه الرسالة بالصورة التي عليها الآن.. حفظك الله وأدامك سنداً للعلم والعلماء.

شكراً لكل من أزرني من الأصدقاء، دعمني، وحثني على مواصلة الطريق.. شكراً لكم من أعماق قلبي.

المحب لكم دوماً .. رامت

## المخلص

تناولت الدراسة السياسات والممارسات التي انتهجتها أحزاب اليمين الإسرائيلي خلال فترة حكمها من عام 2000-2016 م ، وانعكاس هذه السياسات والممارسات، على مستقبل حل الدولتين، ك حلّ للصراع العربي الإسرائيلي. تكمن مشكلة الدراسة في التهديد الذي يكتنف مستقبل التوصل لحل الدولتين، في ظل الممارسات والسياسات الإسرائيلية التي تنتهجها حكومات اليمين المتعاقبة في الفترة التي تناولتها الدراسة. ولدراسة ذلك، إستخدمت الدراسة المنهاج الوصفي التحليلي، التاريخي وتحليل المضمون من أجل الوصول الى صورة واضحة لأثر هذه السياسات على مستقبل التوصل الى حل الدولتين.

وخلّصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها، أن سياسات وممارسات أحزاب اليمين الإسرائيلي خلال فترة حكمها، أدّت إلى إفشال التوصل إلى حل الدولتين. وأن أحزاب اليمين الإسرائيلي قد ماطلت واستغلّت كل جهد دبلوماسي كان يُبذل، من أجل تثبيت بعض الوقائع على الأرض. بالإضافة إلى صعوبة التوصل إلى حل الدولتين في ظل حكم أحزاب اليمين. و قد أوصت الدراسة القيادة السياسية الفلسطينية، بضرورة صياغة استراتيجية وطنية واحدة ومتفق عليها، لإيجاد حلّ عادلٍ للقضية الفلسطينية، خاصة في ظل المعطيات الواقعية. كما وتوصي الدراسة، بتبني حلّ الدولة الواحدة ثنائية القومية من قبل القيادة السياسية الفلسطينية، كبديلٍ لحل الدولتين، نظراً للفشل الذي وصل إليه هذا الطرح.

## **Abstract:**

The study tackled the policies and practices adopted by the Israeli right-wing parties during the period (2000-2016) and the reflection of these policies and practices on the future of the two-state solution as a solution to the Arab-Israeli conflict. The problem of the study lies in the threat to the future of a two-state solution, under Israeli practices and policies pursued by successive right-wing governments during the period covered by the study. To study this, the study used the descriptive, analytical, historical and content analysis curriculum to arrive at a clear picture of the impact of these policies on the future of a two-state solution.

The study concluded with a set of conclusions and recommendations, the most important of which is that the policies and practices of the Israeli right-wing parties during the period of its rule led to the failure to reach a two-state solution. The Israeli right-wing parties delayed and exploited every diplomatic effort that was made to establish some facts on the ground. In addition the two-state solution has proved difficult to reach under the rule of right-wing parties.

The study recommended that the Palestinian political leadership need to formulate a unified national strategy to find a just solution to the Palestinian issue, in light of realistic facts. The study also recommends adopting a bi-national state solution by the Palestinian political leadership as an alternative solution to the two-state solution given the failure of the two-state solution.

## فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع                                                       |
|--------|---------------------------------------------------------------|
| أ      | نتيجة الحكم على الأطروحة                                      |
| ب      | الإقرار                                                       |
| ت      | الإهداء                                                       |
| ث      | الشكر والتقدير                                                |
| ج      | الملخص                                                        |
| ح      | Abstract                                                      |
| خ      | فهرس المحتويات                                                |
| ذ      | فهرس الجداول                                                  |
| ر      | فهرس الخرائط                                                  |
| ز      | مصطلحات الدراسة                                               |
| 1      | الفصل الأول:<br>التمهيد، أدبيات ومنهجية الدراسة               |
| 2      | المقدمة                                                       |
| 2      | مشكلة الدراسة                                                 |
| 3      | أهمية الدراسة                                                 |
| 3      | أهداف الدراسة                                                 |
| 3      | تساؤلات الدراسة                                               |
| 4      | فرضيات الدراسة                                                |
| 4      | الدراسات السابقة                                              |
| 7      | حدود الدراسة                                                  |
| 7      | منهجية و أداة البحث                                           |
| 8      | الفصل الثاني:<br>مدخل للنظام السياسي الإسرائيلي وأحزاب اليمين |
| 10     | المبحث الأول: مدخل للنظام السياسي الإسرائيلي                  |
| 13     | المبحث الثاني: احزاب اليمين في اسرائيل                        |

| الصفحة | الموضوع                                                                                   |
|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------|
| 25     | <b>الفصل الثالث:</b><br>التوجه نحو احزاب اليمين، وموقف اليمين من التسوية السياسية         |
| 27     | المبحث الأول: أسباب توجه المجتمع الإسرائيلي نحو أحزاب اليمين.                             |
| 32     | المبحث الثاني: أبرز المحطات في مسيرة التسوية السياسية                                     |
| 37     | المبحث الثالث: سياسات حكومات اليمين الإسرائيلي تجاه التسوية السياسية                      |
| 43     | <b>الفصل الرابع: حل الدولتين</b>                                                          |
| 45     | المبحث الأول: خيار حل الدولتين، ماهو وكيف ظهر                                             |
| 48     | المبحث الثاني: المواقف من خيار حل الدولتين (الموقف الإسرائيلي - الفلسطيني - الدولي)       |
| 59     | <b>الفصل الخامس:</b><br>سياسات حكومات اليمين الإسرائيلي وانعكاسها على حل الدولتين         |
| 61     | المبحث الأول: السياسات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية                                |
| 72     | المبحث الثاني: الاستيطان الإسرائيلي وأثره على خيار حل الدولتين                            |
| 80     | المبحث الثالث: يهودية الدولة والسياسات الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية                 |
| 85     | <b>الفصل السادس:</b><br>مستقبل خيار حل الدولتين في ظل حكم أحزاب اليمين الإسرائيلي وبدائله |
| 86     | المبحث الأول: مستقبل حل الدولتين في ظل حكم أحزاب اليمين الإسرائيلي                        |
| 91     | المبحث الثاني: بدائل خيار حل الدولتين                                                     |
| 102    | الخاتمة                                                                                   |
| 103    | النتائج                                                                                   |
| 104    | التوصيات                                                                                  |
| 105    | المصادر والمراجع                                                                          |

## فهرس الجداول

| الصفحة | الجدول                                                        |
|--------|---------------------------------------------------------------|
| 15     | الجدول رقم "1" الليكود والسلطة                                |
| 20     | الجدول رقم "2" إسرائيل بيتنا والسلطة                          |
| 22     | الجدول رقم "3" شاس والسلطة                                    |
| 33     | الجدول رقم "4" الجدول الزمني المتفق عليه لتنفيذ اتفاق اوسلو . |

## فهرس الخرائط

| الصفحة | الخارطة                                                             |
|--------|---------------------------------------------------------------------|
| 65     | الخارطة رقم "1" خريطة توضح الحفريات تحت المسجد الأقصى.              |
| 68     | الخارطة رقم "2" خارطة توضح مسار الجدار الفاصل                       |
| 70     | الخارطة رقم "3" خارطة توضح الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية     |
| 78     | الخارطة رقم "4" خارطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية |

## مصطلحات الدراسة

**الحزب السياسي:** هي التنظيمات السياسية التي يكون هدفها الوصول الى مقاليد الحكم عبر صناديق الانتخابات، ولها برامج سياسية معينة ومعروفة. (عبد الكافي، ص24)

**الإئتلاف-حكومة إئتلافية:** تكتل بين أحزاب أو جماعات، والحكومة الإئتلافية تتشكل من عدة أحزاب وفئات وتكون غالباً عند تقارب الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب، بحيث لا يتمكن من واحد منها من تشكيل الحكومة بمفرده. (العلوي، 1997، ص25)

**التسوية السياسية:** هي التوفيق بين مواقف أطراف الصراع كلياً أو جزئياً طبقاً لميزان القوى لحظة التوفيق. (عبد الكافي، مصدر سابق، ص102)

**سيادة:** هو تمتع الدولة بسلطات كاملة لإدارة نشاطها الداخلي والخارجي دون أن تُنتقص بتدخل أو نفوذ أجنبي. (العلوي، 1997، ص57)

**إستقلال:** إنفراد الدولة بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية بحيث لا تخضع في ذلك لرقابة دولة أخرى أو نفوذها. (العلوي، 1997، ص57)

**حكم ذاتي:** حكم محلي يدير الشؤون الداخلية وليس له سلطة في الشؤون الدفاعية والخارجية. ويعطى عادة للأقاليم المحتلة أو لأقليات قومية تعيش في بلد متعدد القوميات. (العلوي، 1997، ص25)

**اليسار واليمين:** اليسار إتجاه متشدد في السياسية ويدعوا الى التقدم والثورة. اليمين إتجاه مضاد يرفض الحلول الجذرية ويتمسك بالوضع القائم. يطلق اليسار في المعتاد على المذاهب الاشتراكية والحركات الشيوعية، واليمين على البرجوازيين. وقد نجد في نفس الحزب تيارات فكرية يمينية ويسارية كما في حزب العمال البريطاني. (العلوي، 1997، ص47)، اما في الحالة الإسرائيلية فالأمر مختلف قليلاً حيث تصنف الأحزاب السياسية في إسرائيل الى يمين ويسار وفق نظرتها للعرب والفلسطينيين والتسوية السياسية معهم، وبالتالي الذي يبدي مواقف متشددة تجاه التسوية والحقوق العربية والفلسطينية يصنف في خانة احزاب اليمين.

**جدار التوسع والضم (الجدار الفاصل):** هو الجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه على أراضي الضفة الغربية، ويأخذ هذا الجدار صوراً عدة من حيث الإمتداد والشكل والطبيعة، ويعزل الجدار التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض، وعن أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. (جبر، 2005، ص6)

**صهيونية:** هي مرادف للقومية اليهودية التي تعتبر اليهود أمة لاطائفة دينية. والصهيوني من يعتقد فكر الحركة الصهيونية ويدعم دولة إسرائيل وسياساتها التوسعية. (العلوي، 1997، ص46)

**القومية:** هو الشعور بالانتماء لجماعة معينة وفق عدد من القواسم والظواهر المشتركة، كالدين واللغة والتاريخ والثقافة والهوية والأرض والأهداف المشتركة. (عبد الكافي، مصدر سابق، ص336)

**المفاوضات:** يقصد بها سلسلة تبادل للأراء والأفكار والاتصالات الرسمية بين مندوبين حكوميين لحل مشكل بين دولتين أو أكثر وإقرار وضع سلام وإستقرار وتعاون بينهما، أو لعقد تنظيم سياسي بينهما لتبادل الإحتياجات والمنافع وللحيلولة دون وقوع المنازعات. (عبد الكافي، مصدر سابق، ص 413)

**الحمام والصقور:** مصطلحان في السياسة يشير الأول إلى المتساهلين في التعامل مع الخصوم والآخر الى المتشددين. (العلوي، 1997، ص48)

**الكانتونات:** هو احد التقسيمات الإدارية المتبعة في بعض الدول، حيث انها اصغر مساحة واقل عدد سكان مقارنةً بالمحافظات او الاقاليم. ومن اشهر دول الكانتونات الإتحاد السويسري وكوستاريكا. (الكانتون، موقع زيتون)

**الإستيطان-المستوطنات في فلسطين:** عبارة عن حركة بنائية على شكل تجمعات سكنية على الأراضي التي تُسلب وتصادر من الفلسطينيين بالقوة. (تعريف الإستيطان، موقع صحيفة الشرق الأوسط)

**البؤر الإستيطانية:** أي بناء إستيطاني جديد محدود المساحة وينفصل عن مسطح بناء المستوطنة، جرى بناؤه بهدف توسع مستقبلي لمستوطنة قائمة. (صحيفة الشرق الأوسط، مصدر سابق)

## **الفصل الأول :**

**التمهيد، أدبيات ومنهجية الدراسة**

## المقدمة :

يعتبر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أعقد أنواع الصراعات في العالم، كونه صراع وجود وحق ، وليس صراع حدود سياسية، وقد شارف على الوصول إلى سبعة عقود. و لم تفلح قرارات الشرعية الدولية جنباً الى جنب، مع الجهود الدولية المنفردة، والمبادرات العربية، والأمريكية، والأوروبية في إيجاد طريق ومنفذ للخروج بحل لهذا الصراع. ومع تزايد حدة الصراعات الإقليمية في الوقت الراهن، والتكتّل وراء تحالفات وتيارات متصارعة، لم يشهد لها الإقليم مثيلاً من قبل، ومع تزايد حدة ظهور التيارات المتشدّدة في العالم العربي، وما ينجم عنه من تخوف في الداخل الإسرائيلي من هذه التيارات، وانعكاسه على منظومة الأمن الإسرائيلية. نجد أن جمهور الناخبين الإسرائيليين، يميل بنزعة متصاعدة نحو أحزاب اليمين، كونه يتوقع منها أن توفر له مزيداً من الحماية والأمن، الدّين اعتاد عليهما في ظل المتغيرات التي يشهدها الإقليم، في الوقت الراهن.

وفي ظل المعطيات السابقة، نجد أن لهذا الأمر، الأثر الواضح على مستقبل الحل السلمي، للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كون الاتجاه المتصاعد، نحو أحزاب اليمين في إسرائيل خلال السنوات الماضية، والمتوقع خلال الفترة المقبلة، ينذر بتهديد حقيقي لمستقبل حل الدولتين، القائم على دولة فلسطينية على حدود عام 1967م. هذا التهديد يتجلى في السياسة التي تتبعها حكومات اليمين الإسرائيلي، طوال فترة حكمها على أرض الواقع، من استيطان وتهويد المدن العربية ومحاصرة الفلسطينيين وسلطتهم، وهوما ينذر بتقويض حل الدولتين.

لذلك يعد موضوع الدراسة والبحث فيه من المواضيع الهامة والمقلقة للشأن الفلسطيني، كون صعود الأحزاب اليمينية في إسرائيل وتنفيذها لسياساتها، يمثل تهديداً حقيقياً لفرص وأسس حل الدولتين، وبالتالي تحاول هذه الدراسة ووفقاً للمعطيات الواقعية والعلمية، دراسة مدى تأثير سياسة أحزاب اليمين في إسرائيل على مستقبل حل الدولتين. إضافةً إلى تقديم ومناقشة بدائل حل الدولتين.

## مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التهديد الحقيقي الذي يكتنف مستقبل حل الدولتين، في ظل سياسة أحزاب اليمين الإسرائيلي، وبالتزامن مع استمرار صعود وسيطرة هذه الأحزاب على الساحة السياسية في إسرائيل، وبالتالي الحاجة لدراسة أثر ذلك على مستقبل حل الدولتين. ومناقشة البدائل العملية لحل الدولتين.

## أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث في موضوع الدراسة من الخطورة المحدقة بمستقبل حل الدولتين، كون سياسة أحزاب اليمين الإسرائيلي، تمثل تهديداً حقيقياً لفرص تحقيق حل الدولتين، وما يتبع ذلك من عواقب. وبالتالي هذا الأمر يستدعي منا كباحثين بالدرجة الأولى، وفلسطينيين بالدرجة الثانية، البحث المُعمّق في جوانب هذا الموضوع، للوقوف على حيثيات الوضع الحالي، والإجابة على تساؤلاتٍ عديدة ذات علاقة. كون هذا الأمر يهمّنا كفلسطينيين، كي نتعرف على معطيات المرحلة القادمة، في حال استمرت النزعة الإسرائيلية بالاتجاه نحو أحزاب اليمين، وكيفية مواجهة ذلك بما يضمن المحافظة على مصالح الشعب الفلسطيني ومستقبل قضيته.

## أهداف الدراسة :

- 1- تحديد أسباب التوجّه الإسرائيلي نحو أحزاب اليمين خلال السّنوات الماضية.
- 2- التّعرف على تعامل أحزاب اليمين الإسرائيلي خلال فترة حكمه مع عملية التسوية.
- 3- تحليل الممارسات الإسرائيلية اليمينية تجاه قضايا الحل النهائي وأثرها على حل الدولتين.
- 4- تحديد إمكانية الوصول لحل الدولتين في ظل حكم أحزاب اليمين الإسرائيلي.
- 5- مناقشة بدائل حل الدولتين.

## تساؤلات الدراسة :

سعت الدّراسة للإجابة على التساؤل الرئيس التالي والذي تفرّع منه عدة أسئلة فرعية أخرى.

- ماهو أثر سياسة وممارسات أحزاب اليمين الإسرائيلي خلال فترة حكمه على حل الدولتين؟

وتفرّع منه التساؤلات التالية:

- 1- ما أسباب التوجه الإسرائيلي نحو أحزاب اليمين؟
- 2- ماهو موقف الحكومات الإسرائيلية بقيادة اليمين من حل الدولتين؟
- 3- ما هي ممارسات الحكومات الإسرائيلية بقيادة أحزاب اليمين، تجاه الفلسطينيين وقضاياهم؟
- 4- هل يمكن تحقيق حل الدولتين، في ظل حكم أحزاب اليمين الإسرائيلي؟
- 5- ماهي بدائل حل الدولتين المطروحة؟

## فرضيات الدراسة :

تفترض الدراسات الفرضيات الآتية :

1- تفترض الدراسة، أن ممارسات حكومات وأحزاب اليمين الإسرائيلي على أرض الواقع، تقوّض فرص الوصول لحلّ الدولتين.

2- تفترض الدراسة صعوبة الوصول لحلّ الدولتين، في ظل حكم أحزاب اليمين الإسرائيلي، الذي إتصف موقفه من جهود التسوية بالتلاعب والمماطلة، وعدم الالتزام بأي اتفاق، لتعزيز وجوده على الأرض.

3- تفترض الدراسة انه هنالك بدائل لحلّ الدولتين، وتقتترح حل الدولة الواحدة ثنائية القومية.

## الدراسات السابقة:

1- خالد رجب شعبان، "تطوّر قوى اليمين الصهيوني في إسرائيل وأثره على عملية التسوية مع الفلسطينيين"، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 46، 2014.

هدفت الدراسة إلى رصد التطور المتزايد لقوى اليمين، السياسية، والاجتماعية، والدينية، وبالتالي الوقوف على أثر هذه القوى، وتطورها، على عملية السلام مع الفلسطينيين. كون هذه القوى وقياداتها تحمل الكثير من الضوابط والرؤى، بشكلٍ مناقضٍ لعملية السلام.

2- سهيل خليل ماضي، السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية خلال الفترة (2000-2012)، دراسة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014.

تناولت الدراسة أبرز السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية خلال الفترة المذكورة، و ركزت على حقبة حكم رئيس الوزراء السابق "أريئيل شارون"، وما تخلّلتها من ممارسات شديدة العدوانية، تجاه الأراضي الفلسطينية. بالإضافة للإجراءات الدولية التي تمت خلال الفترة التي تناولتها الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، خلال فترة الدراسة، وما تخلّله من صعود لليمين الإسرائيلي، تضمنت إجراءات عقابية وعدوانية شديدة تجاه السلطة الفلسطينية، وأراضيها، هدفت إلى إضعافها وتقويض مؤسساتها. كما أنه لم يتم تسجيل أيّ تقدم ملحوظ في عملية السلام، خلال تلك الفترة. إلى جانب تنامي الكتل الاستيطانية، في معظم الأراضي الفلسطينية، لا سيما في القدس الشرقية.

**3- عبد الشافي جمال الدحنون، موقف حزب العمل الإسرائيلي تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين وأثره على مكانته السياسية (1992-2006)، دراسة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014.**

تناولت هذه الدراسة موقف حزب "العمل" الإسرائيلي تجاه عملية التسوية، وأثره على مكانته السياسية، كما وتعمّقت في بيان دوره الفعلي في الحياة السياسية وفي التأثير على عملية رسم السياسات العامة، وصنع القرار السياسي. ومن خلال تحليل الدراسة، فقد توصلت إلى أن حزب "العمل" الإسرائيلي، كان له دوراً مركزياً وفاعلاً في تحريك عملية التسوية، خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، وذلك بتصدّره رئاسة الحكومة والمشهد السياسي حينها.

وأوصت الدراسة، بضرورة عمل مركز أبحاث على مستوى الوطن العربي، والعالم الإسلامي، يختص بدراسة المجتمع اليهودي، وضرورة اشتغال المناهج الدراسية الفلسطينية على مواضيع تعنى بالشأن اليهودي، وتركيبته لدراستها.

**4- عبد المطلب عامر النخال، دعاوي الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية والموقف الفلسطيني والأردني منها، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014**

تمنّلت قضية الدراسة في دعاوى الوطن البديل، التي تطرحها أغلب الكتابات الإسرائيلية في مسعى منها لتأكيد تلك الدعاوى، كخيارٍ استراتيجي للتخلص من الفلسطينيين، وكيفية مواجهة الفلسطينيين والأردنيين لها. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن حصول أي فلسطيني على جنسية ثانية، لن يثنيه عن حقه في العودة، والإقامة في وطنه فلسطين، كما أن تحسين ظروف إقامة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات الشتات، لا يتعارض مع حقهم في العودة إلى ديارهم.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الفكر الصهيوني يقوم على المراهنة على إحراق الوقت، وبناء المزيد من الحقائق، وجعل الواقع الفلسطيني أكثر تدهوراً. وأقرت الدراسة بأن دولة إسرائيل كيان عدواني، وصاحبة مشروع استعماري توسعي، ولا تؤمن بالسلام، ولا بعلاقات حسن الجوار.

**5- عايش احمد قاسم، الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي (2000-2030)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014.**

تناولت الدراسة موضوع الديموغرافيا، كأحد أهم مداخل الصراع الجيوسياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودراسة مراحل التغيير الديموغرافي في فلسطين، خلال مراحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حتى عام 2012، واستشرفت الدراسة التغيّرات الديموغرافية المتوقعة لغاية عام 2030.

خلصت الدراسة الاستشرافية إلى أن سيناريو الحل المُقترح للصّراع ، هو حل الدولتين، وناقشت حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، مقوماتها، ومعوقاتهما، على ضوء التفوق الديموغرافي الفلسطيني، بحلول عام 2015.

#### 6- غنام، أحمد، الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً 1991- 2010" رسالة ماجستير - جامعة الأزهر، غزة. 2013

تناولت الدراسة الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدايةً من مؤتمر مدريد وحتى طرح حل الدولتين. وخلصت الدراسة الى ان إسرائيل لم تبد أي دلالات تفيد بقبولها إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في جوهرها، وأخذت تتعامل مع الجهود الرامية لتسوية الصراع بالشكل الذي يعزل المسائل عن سياقها، وإنتهجت سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض للحيلولة دون التوصل الى تسوية دائمة للصراع.

#### 7- دحلان، أشرف، الخيار الإقليمي لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (رؤية بديلة لحل الدولتين)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة. 2011

ناقشت الدراسة المقترحات الدولية والإقليمية لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وكيف ان جميع المقترحات واجهت صعوبات حالت دون التوصل الى حل عادل ونهائي للصراع. ووضعت سيناريوهات في حال إستمرار حالة اللاحل القائمة بين طرفي الصراع. وأوصت الدراسة بضرورة توفير حاضنة إقليمية لأي حال قادم خاصةً مع عدم إمكانية فصل الشعبين، وإقترحت ان الحل الأنسب يتمثل في حل الدولة الواحدة على كامل حدود فلسطين الإنتداب، مع دمج المملكة الأردنية من خلال إقامة إتحاد بينهما. حيث بذلك الحل سيعود بالمنافع على جميع الأطراف.

#### التعقيب على الدراسات السابقة

لقد تناولت الدّراسات السابقة العديد من زوايا الصّراع الفلسطيني-الإسرائيلي، سواءً على الصعيد الداخلي، أو بأبعاده الإقليمية والدولية. أما هذه الدراسة فستتناول وتركز على جانب، لم تنطرق له الدراسات الأخرى، وهو دراسة سياسة أحزاب اليمين الإسرائيلي وأثرها على حل الدولتين، بالإضافة، لمناقشة وطرح بدائل حل الدولتين.

**حدود الدراسة:**

**الحد الزمني: 2000-2016.**

**الحد المكاني: إسرائيل وأراضي دولة فلسطين المحتلة**

**منهجية الدراسة**

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج العلمية التي تلائم موضوع الدراسة، حيث استخدمت المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والذي يختصّ بجمع البيانات، وتحليلها، في فترة زمنية محددة. ومنهج تحليل المضمون، لتحليل سياسات حكومات اليمين الإسرائيلي في الفترة التي تناولتها الدراسة. بالإضافة للمنهج الإستشراقي، الذي استخدم في عمل مقارنة لمستقبل حل الدولتين في ظل حكم أحزاب اليمين الإسرائيلي، وفقاً لسياسات وممارسات هذه الأحزاب على الأرض.

**أداة البحث:**

استخدمت الدراسة العديد من أدوات جمع البيانات من مصادر موثوقة، كالكتب، والوثائق، والمراجع، والمواقع الإلكترونية المشهورة.

## **الفصل الثاني :**

# **مدخل للنظام السياسي الإسرائيلي وأحزاب اليمين**

المبحث الأول: مدخل للنظام السياسي الإسرائيلي

المبحث الثاني: أحزاب اليمين في إسرائيل

## مقدمة

النظام السياسي الإسرائيلي يتّسم بصفةٍ وخصيصةٍ أساسيةٍ فيه، ألا وهي، تعدّد الأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع؛ يرجع ذلك بصورة أساسية، الى التّنوع الكبير في الأفكار، والتوجّهات، والخلفيات الثقافية، المكونة لشرائح المجتمع الإسرائيلي، بالإضافة إلى ظهور أحزاب سياسية، أو تكتّلات جديدة، في كلّ دورةٍ انتخابية. لعل السمة الأبرز التي يتسم بها هذا النظام السياسي، هي عدم ثبات الحكومة التي تتشكل تاريخياً عن طريق "ائتلاف" حكومي بين مجموعة من الأحزاب، المجتازة على الأقل نسبة الحسم، والفائزة في الانتخابات؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام الحزبي في إسرائيل، الذي يتّسم بالتعددية الكبيرة، وكلها تدخل سباق الانتخابات، مما يشنّت تركيز أصوات الناخبين، بعكس نظام الحزبين. سنناقش في هذا الفصل من الدراسة النظام السياسي الإسرائيلي باختصار؛ على اعتبار ان الأحزاب الإسرائيلية تمارس وتطبق اجندتها من خلال هذا النظام. ثم سنتتبع بالتفصيل أهم أحزاب اليمين الإسرائيلي.

## المبحث الأول: مدخل للنظام السياسي الإسرائيلي

يقوم نظام الحكم في إسرائيل على ثلاثة أعمدة، هي، رئيس الدولة، والسلطة التشريعية (الكنيست)، والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. سلطات رئيس الدولة محدودة، إذ ليس له سلطات تنفيذية، وليس له الحق في حضور اجتماعات مجلس الوزراء، ولا الاعتراض على التشريعات التي يصدرها الكنيست، ولا يحق له مغادرة إسرائيل دون موافقة الحكومة. ومدة الرئاسة هي خمس سنوات، يجوز تجديدها مرة واحدة، ولا يحق له حل الكنيست، أو إقالة الحكومة. (المسيري، 2006، ص 464)

### رئيس الدولة

يشغل الرئيس في إسرائيل أعلى المناصب في الدولة، وهو شخصية غير حزبية؛ يمثل كافة قطاعات الشعب، ويستمدّ صلاحياته من القانون الأساسي الإسرائيلي، ويعتبر منصبه فوق النقاشات السياسية، لذلك؛ يعتبر أصحاب الوظائف والمناصب الذين يعينهم رئيس الدولة، غير خاضعين للجهاز السياسي في الدولة. (موقع مركز المعلومات الفلسطيني "وفا")

يعتبر رئيس الدولة في إسرائيل، منصباً فخرياً أكثر منه سياسياً عملياً، حيث تتم طريقة انتخابه عن طريق التصويت داخل البرلمان "الكنيست" الإسرائيلي بأغلبية الأصوات، ومدة ولاية الرئيس، هي ولاية واحدة غير قابلة للتجديد، تمتد لسبع سنوات وفق التقويم العبري. ويُصنّف منصب رئيس الدولة الإسرائيلي بالفخري، كونه لا يمارس دوراً سياسياً محورياً في السياسة العامة الإسرائيلية، ولعل أهم الأدوار السياسية التي يمارسها، هي دعوة رئيس الكتلة البرلمانية الحائزة على أعلى نسبة أصوات في الانتخابات البرلمانية، لتشكيل الحكومة.

### وظائف وصلاحيات رئيس الدولة:

- 1- يوقع رئيس الدولة على جميع القوانين التي تشرع في الكنيست، عدا القوانين التي تتعلق بمنصبه.
- 2- يقوم رئيس الدولة بجميع الوظائف والمهام المتعلقة بمنصبه الرسمي، ويقوم رئيس الدولة بمهامه وصلاحياته حسب القانون الأساسي، ويتمتع رئيس الدولة بصلاحيات اختيار أحد أعضاء الكنيست لتشكيل الحكومة.
- 3- يقوم رئيس الدولة بتعيين الممثلين الدبلوماسيين الإسرائيليين في الخارج بتوصية وزارة الخارجية، كما يقوم باستقبال مندوبي الدول الأجنبية في إسرائيل، حيث يتسلم منهم أوراق الاعتماد المزودين بها من قبل حكوماتهم.

4- يوقع رئيس الدولة على المعاهدات الدولية، التي صادق عليها الكنيست.

5- تعيين القضاة للمحاكم على كافة أنواعها. (موقع مركز المعلومات الفلسطيني "وفا")

### السلطة التشريعية "الكنيست"

هو بمثابة البرلمان الإسرائيلي، ويعدّ السلطة التشريعية وهو الهيئة المركزية في النظام السياسي الإسرائيلي، وهو امتداد لمؤسسات صهيونية من ما قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948، حيث يشكل امتداداً لجمعية المنتخبين، التي أسسها المستوطنون اليهود في فلسطين عام 1919، عبر انتخابات عامة، لكي تقوم بمهمة ودور اليهود في فلسطين، وتمثيلهم في الشؤون الداخلية والخارجية. (إسكندر، 2009، ص281)

يمكن الإشارة إلى ثلاث وظائف أساسية للكنيست، هي: تأليف الحكومة، مراقبة السلطة التنفيذية والتشريع، كما أنه ليس هنالك فصلاً تاماً وقاطعاً، بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية في إسرائيل. فالكنيست لا ينظر إلى نفسه بصورة عامّة، على أنه جسم يعمل بشكل مستقل عن الحكومة، أو ضدها، على الرغم من حدوث ذلك في بعض الأحيان. (جبارين ومصطفى، 2011، ص69)، ولتفسير ذلك؛ تتشكل الحكومة عادةً من قبل زعيم الحزب الذي يحظى بأعلى نسبة أصوات في الانتخابات العامة، بتكليف من رئيس الدولة كما سبق وأشرنا، بعد عقد جلسة مشاورات مع جميع الكتل البرلمانية التي تخطت نسبة الحسم، وبالتالي السلطة التنفيذية (الحكومة) منبثقة من البرلمان ومسؤولة أمامه.

يتضح مما سبق ان الكنيست الإسرائيلي يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة في السياسة العامة الإسرائيلية، ويمكن القول بأن عمله مع الحكومة، يكمل كل منهم الآخر، وإن علت يد الكنيست في بعض المواقف. كما يتمتع الكنيست الإسرائيلي بخصيصة تميزه عن باقي برلمانات العالم، وهي سلطة حل نفسه بنفسه، إن اقتضت الضرورة ذلك. وهي ميزة تعد كالحصن للكنيست في وجه الحكومة، ورئيسها. حيث أنه ليس هنالك لرئيس الدولة، أو الحكومة الإسرائيلية سلطة أو صلاحية حل الكنيست الإسرائيلي مهما كانت الظروف. فوفقاً للقوانين الإسرائيلية، إن حلّ الكنيست، يتم في حال قرر الكنيست حل نفسه وفق إجراءات داخلية معيّنة، وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

### السلطة التنفيذية (الحكومة الإسرائيلية)

كباقي النظم السياسية في العالم، لا بد من وجود سلطة تنفيذية تسهر على رعاية تنفيذ وتطبيق القوانين واللوائح التي تصدر عن السلطة التشريعية. والسلطة التنفيذية (الحكومة) في النظام السياسي الإسرائيلي تتمتع بسلطات واسعة في السياسة العامة الإسرائيلية، ويعتبر رئيس الحكومة هو الرجل الأول في البلاد، حيث يتمتع هو ووزرائه، بكافة السلطات التنفيذية ولكن تحت رقابة وإشراف الكنيست.

تنص المادة الخامسة من البند الثاني من قانون سنة 2001 على وجوب أن يكون رئيس الحكومة من أعضاء الكنيست، والوزير بالإمكان أن يكون من خارج الكنيست. ويمر تأليف الحكومة بعدة مراحل، تبدأ بتكليف رئيس الدولة لأحد أعضاء الكنيست، مهمة تأليف الحكومة، بعد مشاوره ممثلي الكتل في الكنيست. وتشير المادة السابعة من القانون الأساسي الإسرائيلي، أن على رئيس الدولة، إجراء هذا التكليف خلال سبعة أيام من تاريخ نشر نتائج الانتخابات. وغالباً وكما جرت العادة يُكلف زعيم الأغلبية البرلمانية في الكنيست، بمهمة تشكيل الحكومة. يُمنح العضو المكلف، مهلة، مدتها ثمانية وعشرون يوماً لإنجاز مهمة تشكيل الحكومة، ويجوز لرئيس الدولة تمديد هذه المدة، بمدة زمنية إضافية لا تتجاوز الأربعة عشر يوم، وتشير المادة التاسعة من القانون الأساسي، أنه إذا مضت المدة الزمنية من دون أن يُبلغ العضو المكلف بتشكيل الحكومة، رئيس الدولة، بنجاحه في تشكيل الحكومة، أو إذا بلغه قبل ذلك بعجزه عن تشكيلها، أو إذا نجح بتشكيلها، وعرضها على الكنيست لمنحها الثقة، فرفض الكنيست. فإن رئيس الدولة يقوم بتكليف عضو كنيست آخر. (جبارين ومصطفى، 2011، ص89)

وفي حال نجح عضو الكنيست الإسرائيلي المكلف بتشكيل الحكومة خلال المدة المحددة، وعرضها على الكنيست وحازت ثقته، فإن الحكومة تعتبر قائمة بأعمالها ويباشر الوزراء عملهم. وتجدر الإشارة بأنه تاريخياً، وحتى يومنا هذا، فإن جميع الحكومات الإسرائيلية شكلت عن طريق الائتلاف بين الكتل البرلمانية، ولم يستطع يوماً حزب سياسي إسرائيلي، تشكيل حكومة، بدون ائتلاف.

## الوزراء والوزارات

يشكل الوزراء والوزارات الأساس الثاني في السلطة التنفيذية، بعد رئيس الحكومة، وتجتمع الحكومة مرة واحدة في الأسبوع، عادةً يوم الأحد، إلا إذا استدعت الضرورة اجتماعاً خاصاً. وينبثق من الحكومة، وبشكل غير رسمي، ما يسمى بالمجلس الوزاري المصغر، الذي يتكون من رئيس الحكومة والأعضاء الذين يشرفون على وزارات مهمة، مثل الدفاع، المالية، الداخلية، الخارجية. (جبارين ومصطفى، 2011، ص93)

## المجلس الوزاري المصغر

تتحدد مهامه بالدرجة الأولى، في مساعدة الحكومة الإسرائيلية في الشؤون الأمنية والسياسية والعسكرية، بالإضافة للشؤون الدولية والأمن القومي. في الأيام الاعتيادية يجتمع المجلس الوزاري المصغر لبعض الوقت حسب الحاجة، أما في أوقات الطوارئ والعمليات العسكرية فينعقد باستمرار. (المجلس الوزاري المصغر موقع المصدر)

## المبحث الثاني: احزاب اليمين في اسرائيل

إن تتبع تطور الأحزاب السياسية داخل أي مجتمع من المجتمعات، يتطلب منا دراسة الحالة والهوية الثقافية والأيدولوجية السائدة في المجتمع. والتي تتكون نتيجة تراكم موروثات ثقافية، أدبية، سياسية ودينية. فالأحزاب السياسية في أي مجتمع من المجتمعات تأتي تعبيراً عن التوجهات الفكرية والثقافية المتنوعة في المجتمع. كذلك الأمر في (إسرائيل)، لكنها تختلف عن التصنيف المعروف عالمياً لليمين واليسار والذي يكون اقتصادياً بالدرجة الأولى. حيث في (إسرائيل) يكون التصنيف يميناً ويساراً، و يتم وفقاً وبدرجة أساسية لرؤية هذا الحزب وموقفه من الحل مع الفلسطينيين والقضية الفلسطينية.

تتميز غالبية الأحزاب الإسرائيلية بأنها امتداداً لمؤسسات استيطانية كانت قائمة قبل إعلان الدولة الإسرائيلية في عام 1948، مثلها في ذلك مثل معظم مؤسسات الدولة الإسرائيلية، كما أنها جاءت تعبيراً عن نشأة أوروبية في معظمها، وما يستتبع ذلك من نزعات استعمارية توسعية. وغالبية تلك الأحزاب، إن لم يكن كلها، أحزاب صهيونية عنصرية استعلائية، متبينة كل ما أمكنها تبنيه من الدين الى الأيدولوجيا، معتمدة أساليب برجماتية، رافعة شعارات مضللة، مثل (أرض الميعاد) و(الرواد) و(التعمير) و(التمدين) و(الاشتراكية الصهيونية) و(العمل التعاوني)..الخ. (إسكندر، 2009، ص285)

لعل تلك الشعارات المتنوعة، قد لاقت صداها في وقت كانت تصعد فيه على الساحة الدولية مجموعة من الأيدولوجيات الجديدة نسبياً والمتنافسة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. حيث تبنت الحركة الصهيونية هذه الشعارات، في محاولة لكسب أكبر تعاطف ودعم دولي، لما كانوا يطمحون إليه في إنشاء دولة لليهود في فلسطين، وهو ما حدث بالفعل، فوجدنا دعم أمريكي وأوروبي للحركة الصهيونية، ودعم روسي أيضاً لما كانت تروج إليه الصهيونية في بداياتها، للتعاونية، والاشتراكية، في نظم تشكيل تجمعاتها السكانية التعاونية عن طريق "الكيوتسات" و "الموشافات".

تتألف أحزاب اليمين في إسرائيل من معسكرين، هما معسكر اليمين الديني، ومعسكر اليمين العلماني، وبالنسبة لليمين العلماني، فهو ينقسم إلى نوعين، هما اليمين البرجماتي ويمثله الليكود، حيث يحتل موقعاً يمتد بين الوسط وأقصى اليمين، واليمين الراديكالي، أو أحزاب أقصى اليمين الأربعة وهي: هتسيا، تسومت، موليدت، بعود وحزب كاخ المحظور قانوناً. يعبر اليمين البرجماتي عن التوجهات السياسية القائمة على الولاء لأرض إسرائيل الكبرى، ورفض التنازل عنها، مع إدراك الحقائق والقيود السياسية واعتبارات ومصالح القوى الخارجية. أما اليمين الراديكالي فيعبر عن التوجهات السياسية القائمة على الولاء لأرض إسرائيل الكبرى، ورفض التنازل عنها، مع الميل لتجاهل الحقائق والميول السياسية. وتعود أهم أسباب بروز اليمين العلماني في النظام السياسي الإسرائيلي إلى حرب 1967م، التي بينت

قدرة الأسطورة الصهيونية على فرض نفسها بالقوة على الواقع العربي، والبعض فسرهما على أنها رسالة إلهية تحمل في طياتها احتمال عودة مملكة إسرائيل التاريخية. (المسيحي، 2006، ص468)

إن أردنا الحديث عن أحزاب اليمين العلماني ، فأول ما يخطر ببال القارئ حزب الليكود، كونه حزب اليمين الأول الذي استطاع إزاحة اليسار الإسرائيلي بقيادة العمل لأول مرة في تاريخه من السلطة، في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م من القرن الماضي، وفوز الليكود بها. لكن حزب الليكود وحده، وإن كان يشكل القوة اليمينية الأكبر في الساحة السياسية الإسرائيلية، إلا أنه يعتبر واحداً من منظومة اليمين الإسرائيلي بشكل عام، فكما تحدثنا سابقاً في الدراسة، ينقسم اليمين الإسرائيلي إلى أحزاب اليمين الديني، وأخرى ليبرالية أو برجماتية، حيث يعتبر الليكود من أحزاب اليمين الوسط الليبرالي البرجماتي.

### حزب الليكود

تعود نشأة حزب الليكود التي بدأت بتوحد عدة أحزاب سياسية مع بعضها البعض، قبل انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، والتي شملت الحزب الليبرالي، المركز الحر، القائمة الوطنية، وحركة العمل من أجل إسرائيل الكبرى، حيث دخل هذا التجمع الكنيست الإسرائيلي، كممثل لعدد من الأحزاب السياسية بناءً على وثيقة متفق عليها، وعملية اختيار زعيم لحزب الليكود، أخذت عدة اعتبارات، منها، أن يكون من المحاربين القدامى، أو مايسمونهم الصقور، بالإضافة للخبرة السياسية والعسكرية، وتم اختيار مناحم بيجن كزعيم للحزب، حيث كان يشغل منصب زعيم حزب حيروت قبل الليكود، واستطاعت قيادة الليكود، أن تحقق أول انتصار لليمين الإسرائيلي تاريخياً، في انتخابات عام 1977م بعد 30 عام في المعارضة. (تاريخ حزب الليكود، موقع حزب الليكود)

شكلت حركة " حيروت " اليمينية المتطرفة، العنصر، أو المكون الأساسي في تحالف " الليكود " وحركة " حيروت " تمثل الامتداد السياسي والفكري لحركة الإصلاحية التي تطالب بفرض السيطرة اليهودية على كافة أراضي " أرض إسرائيل " بما في ذلك تلك الواقعة شرقي نهر الأردن، حين تتاح الفرصة لذلك. (من هو حزب الليكود، موقع وكالة معا الإخبارية)

ولتحقيق هذا سيقوم الحزب بما يلي :

1- تجميع شتات الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، والحفاظ على حقه الكامل بأرض إسرائيل، بكونه حقاً أبدياً لا توجد مساومة عليه، وأن تكون دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وصاحبة السيادة على أراضيها بأكملها، وأن تعمل من أجل الأمن والسلام مع جاراتها.

2- تعميق قيم الشعب الاسرائيلي في تراث هذا الشعب وإقامة نظام حكم ديمقراطي.

### 3- دمج الأقليات في إسرائيل في حياة الدولة. (الليكود، موقع مدار)

#### موقف الليكود من التسوية وعملية السلام

بشكل عام فان موقف حزب الليكود من الصراع العربي الإسرائيلي يتلخص في المبادئ التالية:

1- معارضة الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل خلال حروبها مع الدول العربية منذ عام 1948 إلى الآن.

2- دعم المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية، وهضبة الجولان، ومعارضة الانسحاب منها. (العلوي، 2006، ص15)

يرتكز حزب الليكود في قاعدته الجماهيرية على اليهود الشرقيين، وسكان المستوطنات، وكذلك على سكان المناطق الحدودية، وعلى المهاجرين الجدد، ويركز الليكود في خطابه، على تخويف الشارع الإسرائيلي من الخطر الفلسطيني والعربي، ومنها النداءات التي يقوم بها نتنياهو، وأحياناً يستخدم أسلوب العاطفة في الخطاب، لمن يحبون أرض إسرائيل الكاملة، بدعم الليكود لأنه الحزب الوحيد القادر على المحافظة عليها من أي انسحاب مستقبلي من أراضي الضفة الغربية. (شعبان، 2014، عدد46، ص110)

#### الليكود والسلطة

الجدول "1" التالي يبين أداء حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية منذ دخوله أول مرة. (انتخابات وحكم، الانتخابات للكنيست، نتائج الانتخابات للكنيست، موقع الكنيست الإسرائيلي)

| السنة | عدد المقاعد |
|-------|-------------|
| 1973  | 39          |
| 1977  | 43          |
| 1981  | 48          |
| 1984  | 41          |
| 1988  | 40          |
| 1992  | 32          |
| 1999  | 19          |
| 2003  | 38          |
| 2006  | 12          |
| 2009  | 27          |
| 2013  | 31          |
| 2015  | 30          |

الملاحظ من نتائج حزب الليكود خلال السنوات الأخيرة، أنه ومنذ عام 2009، لديه اليد العليا في السلطة، بمعنى آخر، وباستثناء فترة حكم حزب كاديما (والذي هو ليكودي التكوين) عامي 2006-2009، فإن الليكود كان هو من يشكل حكومة الائتلاف منذ عام 2003، حتى في انتخابات عام 2009، حيث كان الفارق بين الليكود وكاديما مقعداً واحداً، فقط لصالح كاديما، ومع ذلك قام رئيس الدولة آن ذاك "شمعون بيريز، باختيار "نتنياهو" لتشكيل الائتلاف الحكومي.

## حزب كاديما

### أرنيل شارون وكاديما

قضى شارون عقوداً طويلةً متنقلاً ما بين العمل العسكري والسياسي، وصولاً إلى منصب رئيس الوزراء عام 2001، وظل في منصبه، حتى أقعده عنه المرض، حينما أصيب بسكتة دماغية عام 2006. وبالنسبة للإسرائيليين، فهو مقاتل، بطل، كان له دوراً بارزاً في كل الحروب الخمسة التي خاضتها إسرائيل، وخاصة حربي 1967 و 1973. أما بالنسبة للفلسطينيين يعتبر شارون سفاحاً، حيث قاد مذابحاً عدة ضدهم، أبرزها، مذبحه "صبرا وشاتيلا" عام 1982 والتي راح ضحيتها مئات القتلى. ومن مقولات شارون المأثورة " لا يمكن لأحد أن يلقي علي محاضرة بشأن الحاجة للسلام، أنا الشخص الذي خاض كل المعارك، ، ولذلك فأنا الشخص الذي بإمكانه أن يمنع اندلاع الحرب." (بول آدمز، موقع BBC)

### خطة الفصل أحادي الجانب، وتصعد الليكود

ظهرت خطة الفصل أحادي الجانب في مؤتمر هرتسليا عام 2003، وأعلن شارون في خطابه عن تبنيه لهذه الخطة. لاحقاً، جرت المصادقة على خطة الفصل أحادي الجانب من قبل الحكومة الإسرائيلية في 2004/6/6، ثم بتاريخ 2005/2/16، صادق الكنيست على الصيغة النهائية للخطة والتي تقضي بالانسحاب من غزة ومستوطناتها، ومن أربع مستوطنات في الضفة الغربية، وتسليمها للسلطة الفلسطينية. (حزب كاديما، 2009، ص14)

جرى تسويق خطة الفصل أحادي الجانب على أنه، لا يوجد شريك فلسطيني للسلام، وفي الحقيقة، أن المقصد الإسرائيلي من ذلك، أنه، إن كان هنالك أي خطط للسلام، مع الجانب الفلسطيني، فإنها ستكون وفقاً للمعايير، والخطوط الإسرائيلية. حقيقة أخرى يجب التنويه لها، أنه، ووفق عدة تقارير إسرائيلية، فإن تكلفة حماية المستوطنين الإسرائيلية في غزة، أصبحت مكلفة للخزينة والأرواح، "ووفق إحصائية نشرتها صحيفة هآرتس العبرية في 2005/8/12، فإن عدد الإسرائيليين الذين قتلوا منذ احتلال القطاع عام 1967، قد بلغ مائتين وثلاثون شخصاً حتى عام 2000، منهم مائة وستة ، قتلوا خلال 33عام، بينما قتل مائة واثنان وأربعون إسرائيلياً في القطاع، خلال الخمس سنوات التي تلت انتفاضة

الأقصى عام 2000م. وبالتالي أصبحت المستوطنات في القطاع عبئاً كبيراً على الحكومة الإسرائيلية، وصار، عليها التخلص منه بأسرع وقت، بالإضافة للاعتبارات السياسية التي ذكرناها سابقاً، من فرض وجهة النظر الإسرائيلية في أي عملية تسوية. (حزب كاديما، 2009 ص15)

لقد أدت خطة الفصل أحادي الجانب، إلى خلط الأوراق داخل النظام السياسي الإسرائيلي، وأوجدت عاصفة قوية داخل حزب الليكود، حيث كان يلعب شارون بين الأعضاء "بنبي الإستهيطان"، وحاول شارون بشكل مضني إقناع أعضاء حزبه بالخطة، إلا أنه، كان يواجه رفضاً، ونقداً كبيراً، من قبل الأعضاء الآخرين في الحزب، الأمر الذي أدى إلى انهيار التحالف الحكومي، وتقديم موعد الانتخابات، لمارس 2006، بدلاً من نهاية العام، ولم يستطع التحلل من هذه التعقيدات، إلا حين أعلن عن انشاقه عن الليكود وتأسيسه لحزب جديد، باسم "كاديما"، أي الى الأمام بتاريخ 2005/11/21.

اعتبر الكثيرون قرار شارون، بالتاريخي والدراماتيكي، حيث بات مقتنعاً، بأنه، لا مناص، من تثبيت، حدود دائمة لدولة اسرائيل، الأمر الذي يعني نهاية حلم "إسرائيل الكبرى"، كما أنه بذلك، مثّل ابتعاداً عن فكر الليكود الجامد. (حزب كاديما، 2009 ص16)

وحين قام أرئيل شارون بالانشقاق عن حزب الليكود، وتأسيس حزبه الجديد كاديما، انضم له عدد لا بأس به، من أعضاء، وقادة حزب الليكود، والعمل، وآخرون من الأطياف السياسية الإسرائيلية، حيث لعبت شخصية شارون وعلاقاته المتميزة، في هذا الاستقطاب القوي، حيث ترجمت نتائج الانتخابات الأولى التي خاضها الحزب في إسرائيل هذا الأمر، "حيث حصل الحزب على تسعة وعشرين مقعداً، من أصل مائة وعشرون، في انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام 2006، وهو بذلك كان الكتلة الأكبر، التي أهّلتها لتأليف الحكومة". (دراسات وتقارير إسرائيلية، موقع مركز دراسات الشرق الأوسط-عمان)

### أبرز ملامح برنامج حزب كاديما

يصنف كاديما ضمن أحزاب "الوسط الإسرائيلي"، لكنه يؤمن "بحق الشعب الاسرائيلي القومي والتاريخي في إسرائيل كاملة"، مع اتباعه "نهجاً براغماتياً"، يجعله يقبل بإنشاء دولة فلسطينية، شريطة أن تكون منزوعة السلاح، وتتنازل عن القدس، وأجزاء شاسعة من الضفة الغربية، وتتخلى عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة 1948، لأن ذلك يحافظ على "وجود إسرائيل دولة لليهود". (كاديما، موقع الجزيرة)

تمثّل موقف الحزب من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وعملية السلام بإعلانه التمسك ظاهرياً، بخطة خارطة الطريق، ورفض التعامل مع أي حكومة فلسطينية بقيادة حركة حماس، فضلاً عن الخصوصية التي كان يتمتع بها شارون في تطبيق التسوية المرحلية المتمثلة، بخطة الانسحاب من

جانب واحد من قطاع غزة، عندما كان في الحكومة عن حزب الليكود، والخطة الجديدة التي كان ينوي تطبيقها لإيهود أولمرت والتي تسمى بخطة التجميع، أي الانسحاب من بعض مستوطنات الضفة الغربية. (العلوي، 2006 ص17)

يؤيد الحزب تأسيس دولة لشعب آخر، يمكن تشكيلها، حل مشكلة اللاجئين، شرط أن لا تكون هذه الدولة إرهابية (وفق منظورهم للإرهاب). كما يتضمن الحل الدبلوماسي، تفكيك الأجنحة المسلحة للفصائل الفلسطينية، وإصلاح قوات الأمن الفلسطينية، وتعهد فلسطيني بوقف التحريض. وإسرائيلياً، يتعهد كاديما، بالحفاظ على التجمعات الاستيطانية الكبيرة، والحفاظ على وحدة القدس كعاصمة (لدولة إسرائيل)، كما ويلتزم الحزب بالحفاظ على إسرائيل دولة ديمقراطية، ويسعى الى تعزيز يهودية الدولة، وردم الهوة بين العلمانية والتدين. (حزب كاديما، 2009، ص17)

### كاديما والسلطة

يعتبر حزب كاديما من الأحزاب السياسية الحديثة، لكن ومع أول مشاركة له عام 2006، في انتخابات الكنيست، نجح في الحصول على أعلى نسبة تصويت، حيث حصل على 29 مقعد من أصل 120 متاحة، أي ما يمثل 22%. (نتائج انتخابات، موقع الكنيست الإسرائيلي، مصدر سابق)، ولكن هذه النسبة العالية لم تأت بمحض الصدفة، حيث أن الناخب الإسرائيلي وضع ثقته في مرشحين يعرفهم جيداً، وله سابق خبرة وتجربة معهم. فكما أسلفنا، أن حزب كاديما أساس تكوينه هو انشقاق أحد أبرز قادة الليكود التاريخيين "أريئيل شارون"، وضم معه نخبة سياسية يمينية، ويسارية، لا تنقص عنه في الوزن السياسي شيئاً.

وتكررت نفس النتيجة في انتخابات عام 2008 وبفارق مقعد عن إنتخابات عام 2006، حيث حصل كاديما على 28 مقعد من اصل 120 متاحة. (نتائج انتخابات، موقع الكنيست الإسرائيلي، مصدر سابق)، ورغم حصوله على أعلى نسبة من المقاعد، إلا أن تكوين الائتلاف الحكومي، لم يشكله كاديما الذي كانت تنزعه تسيبي ليفني، حيث كما أسلفنا بالذكر قام رئيس الدولة شمعون بيريز بتكليف نتياهو بتشكيل الائتلاف الحكومي، حيث فاز الليكود ب 27 مقعد انذاك.

وآخر تواجد لكاديما في الكنيست، كحزب سياسي، هو في انتخابات عام 2013، حيث حصل على مقعدين فقط في انتخابات الكنيست وبهذه النتيجة كان يتذيل ترتيب الكتل البرلمانية في الكنيست الإسرائيلي. (نتائج انتخابات، موقع الكنيست الإسرائيلي، مصدر سابق)،

أما الآن، فلا يوجد تقريباً حزب سياسي اسمه "كاديما"، في الساحة السياسية الإسرائيلية، حيث في انتخابات الكنيست 2015، لم يجتز نسبة الحسم (نتائج انتخابات، موقع الكنيست الإسرائيلي، مصدر سابق)، وبالتالي لم يفز بأي مقعد في الانتخابات الأخيرة. وبالتالي، التوقعات التي ظهرت مع ظهور كاديما في السلطة، لأول

مرة، والبرنامج الذي قدم به نفسه للناخب الإسرائيلي، والمحاولة في تقريب الفجوات بين التيار الديني والعلماني من جهة، واليميني واليساري من جهة أخرى، توقع البعض أن يستمر كاديما على هرم السلطة لفترات طويلة، وأن كاديما، سيؤسس لشيء لم تستطع أحزاب أخرى أن تفعله، خلال عقود تواجدتها في الكنيسة، لكن كل ذلك ذهب أدراج الرياح، حيث أن مرض، ثم موت، أرئيل شارون من جهة، وزعامة أولمرت للحزب وما اعتراها من فساد، وتغيير لنهج شارون، من جهة أخرى، ثم انسحاب عديد القادة من الحزب أو الحياة السياسية ككل، ثم حقبة زعامة ليفني للحزب والتي لم تتكلل بالنجاح المطلوب، والتي انسحبت من الحزب لاحقاً، والأهم من ذلك هو العودة القوية والصحة لحزب الليكود منذ انتخابات عام 2008، كلها عوامل ساهمت في انهيار حزب كاديما، وعدم قدرته على المنافسة في الساحة السياسية الإسرائيلية.

هذه كانت العوامل الداخلية لانهيار الحزب، أما العوامل الخارجية فتمثلت في الفشل الكبير في الحرب على لبنان عام 2006، رغم الدمار الذي خلفته للبنان واللبنانيين، كذلك لم يقدم الحزب أي تقدم، في الخطط التي كان يضعها، لحل القضية الفلسطينية، وفشل أي جهود لتحقيق السلام، أو الاستقرار للإسرائيليين في المقابل، وخصوصاً إسرائيلي غلاف غزة.

### إسرائيل بيتنا

حزب سياسي أنشأه أفيغدور ليبرمان في مطلع العام 1999. وينصب اهتمام هذا الحزب على قضايا المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي، لذا فإن جمهوره محصور في هؤلاء الذين يُغذون الحزب، أثناء الانتخابات، والاجتماعات المختلفة. أمّا مؤسس هذا الحزب، فهو يميني متطرف جداً، ويحمل آراءً، معادية للعرب الفلسطينيين، داخل إسرائيل، ومن أبرزها دعوته المستمرة إلى تنفيذ ترحيل (ترانسفير) للعرب. (إسرائيل بيتنا، موقع مدار)

### إسرائيل بيتنا والسلطة

إن تجربة إسرائيل بيتنا في السلطة منفرداً، أومع تحالفات بدأت منذ انتخابات عام 1999. والجدول التالي يوضح عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب سواءً منفرداً، أو ضمن تحالفات مع قوى يمينية أخرى.

الجدول رقم "2" (نتائج انتخابات، موقع الكنيست الإسرائيلي، مصدر سابق)

| عدد المقاعد | الانتخابات                         |
|-------------|------------------------------------|
| 4           | 1999 تحالف مع كتلة (إسرائيل بعليا) |
| 7           | 2003 تحالف مع كتلة (هئود هلئومي)   |
| 11          | 2006 تحالف مع حزب (إيود لئومي)     |
| 15          | 2008                               |
| 31          | 2013 تحالف مع حزب (الليكود)        |
| 6           | 2015                               |

يتضح من الجدول أعلاه، أن حزب إسرائيل بيتنا، قد حظي بأفضل نسبة مقاعد في الكنيست الإسرائيلي منذ العام 2006، وأفضل نتيجة حققها الحزب، منفرداً، أي دون الدخول في تحالفات هي عام 2008، حيث حظي بـ 15 مقعد، وفي دورة الانتخابات التالية، حظي بتحالفه مع حزب الليكود على 31 مقعد. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أمرين: الأول أن الحزب ذكي، في تعامله مع التكتلات اليمينية التي يتحالف معها قبيل الانتخابات الإسرائيلية، الثاني، أن المطلاع على نتائج الانتخابات الإسرائيلية، منذ بداية الألفية الثالثة تقريباً، وحتى الآن، سيلاحظ هيمنة حقيقية على مقاعد الكنيست الإسرائيلي، وبطبيعة الحال على الحكومة الائتلافية الإسرائيلية، من قبل أحزاب اليمين الإسرائيلي بجميع تصنيفاته، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل، على التحول الحقيقي في عقلية الجمهور الإسرائيلي واتجاهها نحو التطرف والتشدد، وذلك بتوجهها نحو أحزاب اليمين، صاحبة العقلية المتطرفة في نظرتها للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسبل إيجاد حل له. وهو ما سيتطرق له المطلب القادم من هذا المبحث.

### حزب شاس

تأسس حزب "شاس" على يد الزعيم الديني اليهودي من أصول عراقية (الحاخام عوفاديا يوسف) عام 1984م، والذي بقي مرشداً روحياً للحزب حتى وفاته عام 2013. ويمثل حزب شاس الشريحة المتدينة اليهودية من أصول شرقية في إسرائيل. وبالعربية يسمى (حزب الشرقيين المحافظين على التوراة)، وقد جاء تأسيسه ردّاً على التمييز الذي يحسه اليهود الشرقيون "السفارديم" منذ قيام إسرائيل، على يد نخبة اليهود الغربيين "الأشكناز". (حزب شاس، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني)

بالنسبة لبنية شاس التنظيمية، فهي حتى عام 1990م كانت حركة تفتقر إلى المؤسسات الحزبية التي تتكون منها الأحزاب السياسية عامة، إذ تعتمد الحركة على مؤسسة واحدة هي "مجلس حكماء التوراة" في اتخاذ قراراتها، وقد ترأس هذا المجلس منذ تأسيسه عام 1984م، الحاخام عوفاديا يوسف،

فهي حركة لا يوجد لها مركزاً، أو مجلساً حركياً، كما في أغلبية الأحزاب الاخرى، فهي تعمل على تسيير شؤونها، من خلال مجلس الحكماء، الذي يوجه الحركة في كل الأمور، وإليه تعود الكلمة الأخيرة، ولذا فإن كل التصريحات، التي يدلي بها أعضاء الكنيست من حركة شاس، تظل في النهاية اجتهادات تحتاج إلى مصادقة المجلس ، كي تعبر عن وجهة نظر الحركة بصورة رسمية، علماً بأن هذا الأمر، لا يقتصر على حركة شاس فقط، بل يشمل جميع القوى والأحزاب الحريدية الأخرى في إسرائيل. (عودة، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن)

## مبادئ الحزب

1. العناية بالقيم التقليدية لليهود وللإهودية الأصولية في إسرائيل
  2. الاستمرار في طريق الحاخامين السفارديم، حسب الميراث اليهودي الشرقي.
  3. تمثيل جمهور "حراس التوراة والوصايا"، ومنع التمييز ضد الجمهور الديني الأصولي، وتشجيع حب إسرائيل.
  4. تربية أولاد إسرائيل على التوراة المقدسة، من خلال الحفاظ على القيم اليهودية السفاردية، والعمل على نشر التوراة لكافة الجمهور. (نعيم، حزب شاس من زاوية أخرى، ص2)
- قدمت حركة شاس نفسها على أنها لعبت دوراً فاعلاً في الحياة السياسية في إسرائيل منذ نشأتها حتى الآن، على عكس الأحزاب الدينية الأخرى في الكنيست، التي تركز على القضايا الدينية وتعطيها الأولوية، فهي عادة ما تنضم إلى الائتلافات الحكومية المتشكلة في أعقاب انتخابات الكنيست الإسرائيلي . إلا أن مواقف هذه الحركة السياسية متباينة، وتميل أحياناً إلى الوسطية والانتهازية، فهي تؤيد التفاوض مع الفلسطينيين، وفي الوقت ذاته تطرح مواقف متصلبة، حيال مختلف القضايا المتفاوض عليها. وهي حزب يدعم الاستيطان، ولكنها ترفض التفاوض حول مستقبل مدينة القدس، وترفض التفاوض مع الدول العربية بدون تعويض اليهود عن ممتلكاتهم التي فقدوها بعد هجرتهم منها (على حد تعبير الحزب). (نعيم، ص1، مصدر سابق)

ومن خلال مطالعة الباحث، لموقف حركة شاس، من القضية الفلسطينية وفق الحل، فهي تؤيد الحل مع الفلسطينيين، ولا تمنع مبدأ الأرض مقابل السلام، ولكن يجب أن يتحقق شرط ضمان أمن إسرائيل، أو المستوطنين، والذين من الممكن أن يكونوا ضمن ولاية السلطة الفلسطينية حسب رأيهم، حالهم حال العرب المتواجدين في إسرائيل. ولكن بالأساس هي حركة سياسية، تهتم بالشؤون الدينية بالدرجة الأولى، وباليهود الشرقيين المتواجدين على أرض إسرائيل.

### الجدول رقم "3"

| السنة | عدد المقاعد |
|-------|-------------|
| 1984  | 4           |
| 1988  | 6           |
| 1992  | 6           |
| 1996  | 10          |
| 1999  | 17          |
| 2003  | 11          |
| 2006  | 12          |
| 2008  | 11          |
| 2013  | 11          |
| 2015  | 7           |

الملاحظ من الجدول السابق أن حركة شاس ومنذ نشأتها عام 1984، حافظت تقريباً على مستوى ثابت من عدد المقاعد في الكنيست الإسرائيلي، رغم التقلبات التي يتعرض لها بين فينة وأخرى. ويعود سبب ذلك إلى أن كتلة شاس، تهتم بالدرجة الأولى باليهود الشرقيين في إسرائيل، وبالتالي ذلك يساعد على الاستقرار النسبي لتواجد شاس في الكنيست، العامل الآخر أن شاس ومنذ نشأتها تحافظ على نهج ومسلك معين، يتسم بالدينية في مسارها السياسي والمجتمعي. وبالتالي شريحة المتدينين الشرقيين ستدعمهم في أي انتخابات.

كما ننوه أنه لن نتطرق لعدد من الأحزاب اليمينية والدينية الإسرائيلية، وذلك يعود لسببين، الأول ضعف تمثيلهم في الكنيست الإسرائيلي، وبالتالي ضعف التأثير على السياسة الإسرائيلية العامة، وعلى حل الدولتين بشكل خاص. السبب الثاني، هو أن هذه الأحزاب لم تنصدر يوماً المشهد الإسرائيلي، ولم يكلف أحد أعضائها بتشكيل الحكومة الإسرائيلية والقيام بمهامها، وبالتالي لن نلمس أي أثر لهم على السياسة الإسرائيلية في حل القضية الفلسطينية، بالمقابل ينحصر دورهم في إبداء الآراء والمقترحات حول الحل.

### الحزب الوطني الديني "مفدال"

هو حزب قومي ديني يميني متطرف. الحزب يرفض الحلول السلمية مع العرب والفلسطينيين وشجع كل التيارات المتطرفة مثل غوش إيمونيم وأنصار أرض إسرائيل الكاملة الذين ساهموا مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويسعى مفدال إلى إعادة

إحياء القومية اليهودية في "أرض إسرائيل التوراتية"، ويعارض أي اعتراف كان بالفلسطينيين، ويؤيد الترانسفير (ترحيل الفلسطينيين) بشكل غير مباشر، وقاعدة مفدال هي أساساً المستوطنين المتدينين. (موقع ساسة بوست)

## يهودت هتوراه

هو حزب ديني متشدد ويبلغ عدد أعضائه في الكنيست الحالي 5 أعضاء. وقائده هما يعقوب ليتشمان وإبرهام رييتس. وقد تكون هذا الحزب قبيل انتخابات عام 1988 من اندماج ثلاثة أحزاب دينية هي: أغودات إسرائيل، وديغل هتوراه، وموريا، وهي الأحزاب اليهودية الدينية في إسرائيل وأوروبا. وأميركا. وقاد الحزب رابي شاش. ويرى حزب يهودت هتوراه (ويعني يهودية التوراة)، أن تعاليم التوراة، يجب أن تكون المرجع لسياسة إسرائيل، الداخلية، والخارجية، ويدعو الحزب إلى إقامة دولة يهودية تقودها القوانين الدينية لا المدنية. وقاعدة هذا الحزب هي جمهور المتدينين المتشدد. (يهودت هتوراه، موقع الجزيرة)

## حزب البيت اليهودي

يعد حزب البيت اليهودي الممثل الرئيس لليمين المتشدد بشكل عام، والأحزاب الصهيونية الدينية بشكل خاص، بعد أن إئتلفت فيه معظم الأحزاب والحركات السياسية اليمينية الدينية المتشددة، إنسجماً مع التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية للأحزاب. حيث أراد مؤسسو هذا الحزب من قوى اليمين الديني الشباب ان يكون بيتاً لكل اليهود في إسرائيل وخارجها، ولتحقيق ذلك، كان لزاماً على القوى المؤسسة لهذا الحزب ان تتجاوز الخلافات والموروثات الثقافية والفكرية للجيل القديم من احزاب اليمين الديني في إسرائيل، حيث لم يعد يقتصر على المتدينين، بل أصبح الحزب يجمع أطيفاً متنوعة من النسيج الاجتماعي الإسرائيلي، سواء من العلمانيين أو المتدينين المعتدلين والمتطرفين. كما ضم الحزب أطيفاً أخرى من أديان وأقليات، كالدروز وغيرهم. تأسس هذا الحزب عام 2008، ويعد حزباً صهيونياً قومياً ومتطرفاً في عدائه للعرب والفلسطينيين ويصنف على الخارطة الحزبية في أقصى اليمين. (ماضي، 2016، ص54-55)

## البيت اليهودي والسلطة

منذ الإعلان عن تأسيسه، دخل حزب البيت اليهودي غمار الانتخابات في نفس عام تأسيسه. حيث حصل على 3 مقاعد في إنتخابات الكنيست عام 2008. وفي إنتخابات عام 2013، حصل على 12 مقعد، وهي افضل نتيجة حصل عليها في الكنيست، وفي انتخابات عام 2015، حصل على 8 مقاعد. وشارك بشكل إئتلافي مع الليكود في أخر دورتين من الإنتخابات. (انتخابات وحكم، الموقع الرسمي للكنيست الإسرائيلي، مصدر سابق)

وبصفة عامة، يتسم الحزب بسياسة متشددة حيال قضايا الإستيطان، وهو من دُعاة توسيع المستوطنات وضمها الى إسرائيل، مع منح المواطنين العرب الفلسطينيين وضع خاص وتجنيسهم بالجنسية الإسرائيلية في حال ضم مستوطنات الضفة الغربية. يتزعم الحزب حالياً "نفتالي بينيت" ويتوقع ان يكون له شأن ودور مؤثر في المستقبل السياسي لليمين الديني الجديد في إسرائيل.

## حزب هناك مستقبل

تشكل الحزب بزعامة "يائير لبيد" فُيبل انتخابات الكنيست التاسعة عشر عام 2013، حيث شكل حزب هنال مستقبل بالعبرية "يش عتيد" مفاجئة في تلك الإنتخابات بحصوله على 19 مقعداً، وحل في المرتبة الثانية بعد الليكود بقيادة بينيامين نتنياهو. وبذلك تمكن الحزب ومن خلال تجربته الأولى في الإنتخابات، من هزم كتل وأحزاب سياسية عريقة. لكن في انتخابات الكنيست العشرين، تراجع الحزب قليلاً، حيث حصل على 11 مقعداً. ووفقاً لأخر إستطلاعات الرأي، فإن زعيم حزب "يش عتيد" فإنه يتقدم على كافة الزعماء في الساحة السياسية الإسرائيلية، ومن المتوقع أن يكون رئيس الحكومة في الإنتخابات القادمة. وفيما يخص بتوجهات الحزب السياسية بزعامة "ليبد"، فخصومه السياسيين لاسيما الدينيين المتشددين يصفونه بالعلمانية والسعي الى التغيير، حيث يعتبر "ليبد" من مؤيدي تجنيد المتدينين في الجيش الإسرائيلي، بالإضافة الى نظرة مختلفة وتسعى الى التجديد في الدولة، وجعلها أكثر مدنية. والبعض يرى فيه الإسرائيلي الجديد، والقائد السياسي الجديد. من الملاحظ ان "ليبد" يتجنب اتخاذ خطوة حقيقية في المواضيع المهمة مثل قضية الدولة الفلسطينية ويتجنب التصريحات الشديدة التي من شأنها أن تجعله متضامناً مع جمهور معين ومثيراً للعداوة بينه وبين جمهور آخر. (يائير لبيد - الزعيم الإسرائيلي القادم، موقع المصدر)

## خاتمة الفصل

ناقش هذا الفصل في مبحثه الأول النظام السياسي الإسرائيلي بشكل مختصر، كونه حقل عمل الأحزاب السياسية في إسرائيل. ومن ثم إنتقل في مبحثه الثاني الى أحزاب اليمين في المجتمع الإسرائيلي، وتطرق الى أسباب وظروف نشأتها. والمواقف السياسية لها تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة لمواقف بعض القادة اليمينيين الإسرائيليين، التي كانت فارقة في الخارطة الحزبية الإسرائيلية.

في الفصل التالي، سنناقش أسباب توجه المجتمع الإسرائيلي نحو أحزاب اليمين. ومواقف أحزاب اليمين الإسرائيلي من مساعي التسوية الرامية الى التوصل لحل الدولتين.

## **الفصل الثالث:**

# **التوجه نحو أحزاب اليمين، وموقف اليمين من التسوية السياسية**

المبحث الأول: أسباب توجه المجتمع الإسرائيلي نحو أحزاب اليمين.

المبحث الثاني: أبرز المحطات في مسيرة التسوية السياسية

المبحث الثالث: سياسات حكومات اليمين الإسرائيلي تجاه التسوية السياسية

## مقدمة الفصل

المجتمع الإسرائيلي بشكل عام يوصف بأنه يميني بطبيعته، وذلك نتيجة موقفه من الفلسطينيين والقضية الفلسطينية. لكن في السنوات الأخيرة، المراقب لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، سيلاحظ سيطرة أحزاب اليمين الإسرائيلي على مقاليد الحكم، وصعود قوي لتيار اليمين الديني المتشدد منذ عام 2000، وحتى تاريخ كتابة هذه الرسالة من العام 2016. وبالتالي يمكن الحديث عن مجتمع إسرائيلي أكثر يمينية. في هذا الفصل سنحاول الوقوف على أبرز الأسباب التي أدت إلى إنزياح المجتمع الإسرائيلي نحو أحزاب اليمين. كما وسنتطرق لموقف أحزاب اليمين الإسرائيلي من جهود التسوية الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين.

## المبحث الأول: أسباب توجه المجتمع الإسرائيلي نحو أحزاب اليمين.

الملاحظ في نتائج الإنتخابات الإسرائيلية منذ عقد ونصف، سيطرة أحزاب اليمين الإسرائيلي على مقاليد الحكم في إسرائيل، وحصولها على أعلى نسبة مقاعد في الكنيست الإسرائيلي. بالطبع سبب ذلك، هو قناعة المجتمع الإسرائيلي، وثقته بهذه الأحزاب، وهو الأمر الذي له أسبابه، وتداعياته ايضاً. وهو ماسنناقشه في هذا المبحث، وفي الفصول التالية من الدراسة.

يبرز تحول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين في مظاهر عديدة، على رأسها اندثار الحدود تقريباً بين معسكري «اليسار» و«اليمين» فيما يتعلق بالسياسة الأمنية، وتوحد خطابيهما في إطار تنامي نفوذ الأحزاب المتطرفة، الدينية والقومية، التي تدعم الاستيطان، وتؤيد أي مشاريع تعزز وترسخ الطابع اليهودي للدولة الصهيونية، حتى بات «اليمين» هو المعبر الفعلي والفاعل عن السياسة الإسرائيلية في مستوياتها كافة. وقد حذر العديد من الكتاب، والمحللين الإسرائيليين، والغربيين، في السنوات العشر الأخيرة، من أن اليمين الجديد المشكل من: السفارديم (اليهود الشرقيين)، والمهاجرين الروس، والمتدينين الأرثوذكس، و«المستوطنين»، سيتحكم في سياسة إسرائيل. (عبد الرحمن، بيروت برس)

## العوامل الداخلية للتحول نحو احزاب اليمين

### بنية المجتمع الإسرائيلي

يعد المجتمع الإسرائيلي استثناءً فريداً في نشأته وعناصر تكوينه، وذلك نتيجة التكوين غير الطبيعي لذلك المجتمع، حيث يتسم المجتمع الإسرائيلي بالعديد من السمات التي تميزه عن المجتمعات الأخرى، فهو مجتمع يتكون من خلفيات متعددة، وثقافات مختلفة، نتيجة خليط من القادمين من أكثر من سبعين دولة، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المشكلات، التي عملت الحكومات الإسرائيلية المتتالية على محاولة إزالتها وحلها بكافة السبل، وخاصة المشاكل الناتجة عن كون المجتمع الإسرائيلي مجتمع مهاجرين، ولعل أبرز تلك المشكلات هي مشاكل التكامل القومي، ورغم محاولات المؤسسات الرسمية، لاسيما المؤسسة العسكرية، باعتبارها المؤسسة الأقوى في النظام السياسي الإسرائيلي للتعامل مع تلك القضية، إلا أنها مازالت قائمة من دون حل جذري. (الأغا، 2013، 65)

## التحول الديمغرافي لصالح الفلسطينيين في الداخل

لعل أهم أزمة داخلية تعيشها إسرائيل هي أزمة النمو المتزايد لعدد الفلسطينيين الذين يقطنون في الداخل الإسرائيلي المحتل، أو مايعرفون بعرب 48. فالمؤشرات تدل على الزيادة المتنامية في عددهم. وبلغت الأرقام، فقد وصل عدد الفلسطينيين في العالم حتى منتصف شهر أيار/2015، وحسب الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، إلى 12.349.150 فلسطيني موزعين في الضفة الغربية (2.880.745 فلسطيني بنسبة 23.32%)، وقطاع غزة (1.788.049 فلسطيني بنسبة 14.47%)، وفلسطين الـ 48 (1.546.353 فلسطيني بنسبة 12.52%) وبإجمالي 6.215.147 يعيشون داخل حدود أراضي فلسطين الانتداب. (هويدي، موقع PNN)

بالتأكيد هذا العدد من الفلسطينيين بشكل عام، والذين يقطنون في الداخل الإسرائيلي بشكل خاص، يشكل مصدر رعب لإسرائيل، حيث يمكن لإسرائيل البقاء فقط، في وجود أغلبية يهودية، وتتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها، والعيش في نمط معين، وهذا ما لا يحققه الوجود الفلسطيني في الداخل الإسرائيلي. (سوفير، 2001، ص25)

في الوعي الإسرائيلي يوجد انعكاسات للبعد الديموغرافي على الحس القومي، حيث يوجد اليوم في إسرائيل مجتمع عربي كبير يملك وعياً وطنياً متطوراً، ويرى نفسه جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، الذي مركزه الضفة الغربية، وهناك احتمالات كبيرة، بأن تنشأ بين جزئي الشعب الفلسطيني الطاقات الكبيرة القادرة على إنشاء التقارب، والروابط، بينهم، ومع مرور الوقت سيعملون مع إخوتهم من شرق الأردن، على تأسيس دولة فلسطينية كبيرة، من البحر إلى الصحراء. على هذه الخلفية من المتوقع نشوء توترات قومية متزايدة داخل إسرائيل. (سوفير، 2001، ص28)

يلعب مؤشر الزيادة السنوية لأعداد الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني المحتل، دوراً بارزاً في العملية السياسية، وخطورة القنبلة الديموغرافية على الوجود الصهيوني داخل فلسطين، ويشرف على هذه المؤشرات وتطورها أهم مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والإستراتيجية داخل إسرائيل، حيث تزود تلك المراكز صانع القرار الإسرائيلي بأهم النتائج، ويعود السبب في ذلك، إلى الفوبيا السياسية التي تسيطر على الكيان الإسرائيلي، فهذا يتعارض مع رؤية المشروع الصهيوني، بتفريغ فلسطين من سكانها الأصليين تمهيداً للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية لا وجود فيها لغير اليهود. (هويدي، موقع PNN، مصدر سابق)

لعل خير دليل على مدى أثر العامل الديموغرافي، على الاتجاه نحو أحزاب اليمين الإسرائيلي، هو نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، على أن أحزاب اليمين، و اليمين المتطرف، قد حظيت بأغلبية الأصوات في جميع المدن الإسرائيلية المختلطة، التي يقطن فيها فلسطينيو 48 والمستوطنون اليهود. فقد حصل حزب " إسرائيل بيتنا " بقيادة ليبرمان على أكثر الأصوات في مدن اللد والرملة، ويافا والناصرة العليا وعكا. كما حصلت أحزاب اليمين على أغلبية الأصوات في مدن حيفا ويافا وبئر السبع. (النعامي، دراسة، موقع النعامي)

وبالتالي يلعب العامل الديمغرافي بشكليه، السكان الفلسطينيين في الداخل، وفي الأراضي الفلسطينية، دوراً محورياً في تأجيج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تشكل الزيادة المطردة في أعداد الفلسطينيين، مقارنةً بمعدل زيادة الإسرائيليين، خطراً جوهرياً على الهوية (اليهودية) وفق تعبيرهم، وعلى شكل الدولة. لذا يجب التخلص من هذا الخطر، والأقدر على ذلك، من وجهة نظر المجتمع الإسرائيلي، هم أحزاب اليمين، بما تحمله من برامج وسياسات عنصرية تجاه الهوية، والمجتمع الفلسطيني.

### رواج نظرية "انعدام الشريك"

لعلها تكون اللغة الدارجة على لسان جميع القادة الإسرائيليين المتعاقبين على سدة الحكم، حيث هي المبرر الأخير الذي تلجأ له القيادة الإسرائيلية، حال عجزها عن تقديم أي حلول، أو مبررات، لعدم تقدم سير عملية تسوية، أو تفاوض. وذلك انعكس أيضاً على الشارع الإسرائيلي، حيث بات هو الآخر، مقتنع بما تروج له قيادته حول هذا الأمر. وهذه النظرية إن صح التعبير عنها كنظرية، تثير بعض السخرية، فما هو معنى انعدام الشريك للسلام أو التفاوض، هل مثلاً على الفلسطينيين أن يستبدلوا أنفسهم بأناس، أو شعب آخر، لكي يتوائم ذلك مع التطلعات والمعايير الإسرائيلية. وفي هذا السياق يرى المفكر والكاتب الإسرائيلي "عكيفا إدار" أن أحد أهم الأسباب، التي دفعت الرأي العام الإسرائيلي، للانجراف نحو التطرف، هو اعتقاده، بأنه لم يعد هناك شريك فلسطيني، أو عربي، في أي تسوية مستقبلية للصراع. (النعامي، مصدر سابق)

### ضعف اليسار الإسرائيلي

الملاحظ للحالة الإسرائيلية بشكل عام، سيرى التراجع الكبير لقوى اليسار الإسرائيلي وتشتتها، بعدما كانت لعقود تتصدر المشهد الإسرائيلي، أو تتناوب حكمه، مع أحزاب اليمين. ولا نريد الإسهاب كثيراً، في أسباب ضعف وتراجع اليسار الإسرائيلي، ولكن يجب الإشارة إلى أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع الكبير لليسار الإسرائيلي، فأيديولوجياً اليسار لا يجتمع مع الصهيونية، مثلاً، لا تجتمع قيم العدالة الاجتماعية مع الصهيونية، وإذا أراد أن يبقى يساراً حقيقياً، فعليه أن يقف في خندق آخر، غير الخندق الصهيوني، ولذلك فهو يضيع الهدف مرتين، الأولى، عندما يحاول جمع النقيضين، والثانية، لأنه يريد أن يبقى يساراً رغم صهيونيته. (شعبان، موقع مفتاح)

هذا فيما يتعلق باليسار نفسه، أما حين تتم مقارنته بأحزاب اليمين الإسرائيلي، سنلاحظ تآكل للفوارق الأيديولوجية بين المعسكرين، فالسؤال الذي يطرح نفسه، ما هو الفرق بين اليمين، واليسار الإسرائيلي؟

سبق ونوّهنا في الدراسة، بأنه وعلى عكس النظم السياسية في العالم، ففي إسرائيل، الفرق بين المعسكرين، يكون بمدى رؤيتهم للحل مع الفلسطينيين، فالذي يميل تقريباً، نحو الحل مع الفلسطينيين،

بشكل يرضي الطرفين يعتبر يساري، والعكس صحيح. والدليل على ذلك أنه، وخلال جميع الحقب التاريخية التي حكم فيها اليسار الإسرائيلي، لم نلمح أي نوايا لتغيير النظم الاجتماعية، أو الاقتصادية، لتصبح كمثيلاتها اليسارية، أو الاشتراكية حول العالم.

وفيما يتعلق بموضوع تآكل الفوارق الأيديولوجية بين المعسكرين، يرى الباحث "ميرون بنفستني" أن أحد أهم العوامل، التي دفعت نحو انهيار اليسار، هو حقيقة أن الجمهور الإسرائيلي لم يعد يلمس وجود فروق أيولوجية ذات مغزى، بين أحزاب اليسار واليمين. من ناحية أيولوجية، فإن اليسار واليمين، يجمعان على قداسة أسطورة الاستيطان، ويرفعان البيت والبؤرة الاستيطانية، والشجرة المغروسة، إلى درجة قيمة عليا. وأشار إلى أن اليسار الإسرائيلي، يواصل طرح شعارات فارغة، دون أن يدلّل ولو بفعل واحد، بأن لديه طرح آخر، أو مغاير، لما يطرحه اليمين، وحتى عندما يطرح اليسار حل الدولتين، فإن هذا الحل غير ممكن، حسب حكم الجمهور الإسرائيلي. (النعامي، مصدر سابق)

### التطور العسكري للحركات الفلسطينية

إسرائيل وكما اسلفنا تحسب بدقة ويؤرقها التطور الديمغرافي للفلسطينيين، فما بالكم، إن كان هذا التطور، يترافق مع تطور المنظومة العسكرية لحركات التحرر الفلسطينية، وإن كان هذا التطور، لا زال يُصنف ضمن العتاد العسكري البدائي، وفق التصنيفات الحديثة، إلا أنه يؤرق إسرائيل. حيث أن إسرائيل، لا يمكنها أن تتحمل بعض الضربات العشوائية، التي تتساقط على مدن مهمة في الداخل، والمركز الإسرائيلي، كمدينة "تل أبيب"، التي ومنذ قصف الرئيس العراقي لها، في تسعينات القرن الماضي، لم تتعرض لضربات صاروخية قط، إلا في عدوان إسرائيل على غزة، عام 2012، و 2014. حيث أن إسرائيل في هذه الحالة، تدفع فاتورة اقتصادية، وسياسية، كبيرة جراء ذلك. وفي المقابل يُستغل هذا التطور العسكري للفصائل الفلسطينية، من قبل إسرائيل، وأحزاب اليمين بشكل خاص، في تأجيج الحقد ضد الفلسطينيين، وضمان أكبر نسبة مصوّتين، ومؤيدين، لأحزاب اليمين الإسرائيلي، كون هذه الأحزاب تستخدم ورقة تطور قدرات المقاومة الفلسطينية، وتهديها لأمن إسرائيل، لصالحها كونها هي الأقدر على مواجهة هذا الخطر.

### ظهور تيارات إسلامية متشددة في الإقليم

تُقدم عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، خدمات لا تقدر بثمن لإسرائيل بتدمير دول الجوار، وتشجع اليمين المتطرف، على تمرير قوانين وإجراءات عنصرية، ووأد عملية التسوية مع الفلسطينيين. إسرائيل تحيّر كل عمليات تنظيم الدولة وأخواتها لمصلحتها، ومنذ صعود الحركات

الإسلامية المتشددة، تجني إسرائيل فوائد ومكاسب جمّة. وتعمل على تلميع صورتها خارجياً، والتطرف في سياساتها الداخلية، وتدمير عملية التسوية السياسية بحجّة غياب البديل. (إلياس، موقع وكالة سما الإخبارية)

أحزاب اليمين الإسرائيلي تحاول استغلال أي ظاهرة، سواء داخلية، أو خارجية، لحشد الدعم حولها، ولإعطاء شرعية لممارساتها، فظهور التنظيمات الإسلامية المتشددة، أو ما بات يعرف بالإرهاب العالمي، بدءاً، بطالبان والقاعدة، وأخيرة، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كل هذه الظواهر، تستغلها إسرائيل، لا سيما أحزاب اليمين على أكمل وجه، فشبح التهديد، الذي ينشره تنظيم الدولة، وإن كان تهديده لإسرائيل حتى اللحظة لم يتعدى الخطابات، إلا أن إسرائيل، تدرك ذلك الخطر جيداً، وتحاول أحزاب اليمين، الترويج بأنها الأقدر على مواجهة هذه التهديدات، ومنطقياً، طالما أن المنطقة، تتجه بشكل متزايد نحو التشدد، والصراعات الدينية، فمن الطبيعي أن يؤثر ذلك على المجتمع الإسرائيلي، بازدياد النزعة الدينية والتطرف فيه، في المقابل.

## المبحث الثاني: أبرز المحطات في مسيرة التسوية السياسية

لقد كان لمفرزات حرب عام 1967، انعكاسات مباشرة على مسيرة التسوية السياسية التي بدأت لاحقاً، بتوقيع مصر لمعاهدة كامب ديفيد عام 1978. حيث أن أهم نتيجة إستراتيجية لصالح إسرائيل من الحرب، هي خروج الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948، من دائرة المساومة والمفاوضات، وتجاهل الحديث عنها، سواء بالتحريك، أو المفاوضات. حيث تركزت الجهود السياسية، والعسكرية، بعد الحرب وإلى الآن، على تحرير الأراضي العربية، والفلسطينية، التي احتلتها إسرائيل عام 1967.

منذ أن قبلت المجموعة العربية (بأغليبتها العظمى) بمبدأ إنهاء الصراع مع إسرائيل، على أرضية قرارٍ مجلس الأمن الدولي رقم 242، و 338، وضعت لنفسها هدف تحقيق تسوية تقوم على مبادلة صريحة، بين الأرض والسلام، أي الانسحاب الإسرائيلي مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل. لكن وقف العرب عاجزين عملياً عن إيجاد آلية ملائمة لتطبيق هذين القرارين. وكان السبب الأساسي الكامن وراء ذلك، هو رفض إسرائيل الدائم، للمفهوم العربي والدولي للتسوية، وغياب القدرة العربية على دفع إسرائيل نحو حل لم تكن الدولة العبرية على استعداد له، أو راضية به. (الخالدي وآغا، 1991، العدد 8، ص1)

### مؤتمر مدريد للسلام

عُقد "مؤتمر السلام في الشرق الأوسط" في العاصمة الأسبانية مدريد، في 30 تشرين أول / أكتوبر 1991، بعد أشهر قليلة من انتهاء حرب الخليج الثانية، إلا أن فكرة عقد المؤتمر، جاءت، بعد خطاب الرئيس الأمريكي "جورج بوش"، أمام الكونجرس الأمريكي، في 6 آذار/ مارس 1991، حيث قال "أن الآوان لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط، على أساس قرارٍ مجلس الأمن الدولي 242 و 338، ومبدأ الانسحاب مقابل السلام، الذي ينبغي أن يوفر الأمن، والاعتراف بإسرائيل، واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين". وطلب الرئيس الأمريكي من وزير خارجيته "جيمس بيكر"، القيام بالاتصالات مع العواصم العربية، و"تل أبيب"، والاتحاد السوفييتي والاتحاد الأوروبي، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. (مؤتمر مدريد، موقع الموسوعة الفلسطينية)

### اتفاق أوسلو، اتفاق إعلان المبادئ

يعتبر اتفاق أوسلو اتفاقاً تاريخياً، كونه الأول، الذي يعقد بين الفلسطينيين وإسرائيل. وُقعت الاتفاقية عام 1993، في مدينة واشنطن الأمريكية، إلا أن الاتفاق، تم نتيجة للمحادثات السرية، التي جرت في مدينة أوسلو النرويجية. ويعتبر الاتفاق منعطفاً مهماً، في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كونه، أولاً : أنهى النزاع المسلح، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، ثانياً : تبادل كلا الطرفين

الاعتراف بوجود الآخر، ثالثاً: رتّب بشكل جزئي، في ذلك الوقت، إقامة مناطق حكم ذاتي للفلسطينيين، وعودة القيادة الفلسطينية من الشتات إلى الأراضي الفلسطينية، لتحكم هذه المناطق.

### هدف الاتفاق

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ضمن إطار عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية. (المجلس المنتخب) المجلس للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة، تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338. (عرفات، 2005، ص163)

### الجدول رقم "4" الجدول الزمني المتفق عليه لتنفيذ اتفاق أوسلو.

|            |                                                                    |
|------------|--------------------------------------------------------------------|
| 1993\10\13 | البدء بتطبيق الاتفاق (بعد شهر واحد من التوقيع عليه).               |
| 1993\12\13 | يبدأ الاتفاق حول انسحاب الجيش الإسرائيلي من منطقة أريحا وقطاع غزة. |
| 1993\12\13 | تبدأ المرحلة الانتقالية ومدتها خمس سنوات.                          |
| يناير\1993 | دخول الرئيس عرفات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.                     |
| 1993\4\13  | تنسحب (إسرائيل) من غزة وأريحا.                                     |
| 1994\7\13  | الموعد النهائي لإجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.          |
| 1995\12\13 | تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي.                                  |
| 1998\12\13 | يصبح الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة ساري المفعول.           |

تعرض تنفيذ اتفاقيات أوسلو، للعديد من المعوقات، والمماطلات، من الجانب الإسرائيلي، مما دفع بالرئيس الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز، والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، لتوقيع إتفاق القاهرة عام 1994، حيث حُدّدت قفيه مناطق حكم السلطة الفلسطينية، في كل من أريحا، وقطاع غزة. وهي كالآتي:

– **منطقة (أ)** تكون السيطرة فيها للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتقع فيها المدن الفلسطينية الرئيسية، وتتمتع بكثافة سكانية عالية، وتحدّد بالخط الأحمر، والملونة باللون البني في الخريطة المرفقة مع الاتفاق.

– **منطقة (ب)** تكون السيطرة فيها مشتركة (حيث تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية المدنية، وتتولى إسرائيل المسؤولية الأمنية) وتشمل القرى الفلسطينية، والطرق المحيطة بها، والتي تربطها بالمدن الفلسطينية، والملونة باللون الأصفر.

- **منطقة (ج)** تبقى السيطرة فيها (لإسرائيل)، وتشمل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومعسكرات للجيش الإسرائيلي، وأراضي الدولة. (موقع الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق)

تبع اتفاق أوسلو عدد من الإتفاقات المُفصّلة، أو المكّلة للاتفاق الرئيس، والذي بموجبه تم الاتفاق على العديد من الأمور التفصيلية، التي لم يتطرق لها إتفاق أوسلو، كاتفاق وادي "ريفر" عام 1998، واتفاق شرم الشيخ عام 1999، قمة كامب ديفيد عام 2000، والتي حاول فيها الرئيس الأمريكي "بيل كلنتون"، في نهاية ولايته، دخول التاريخ، حال استطاع إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي الممتد، والتي باءت بالفشل الكبير، وكانت أحد أهم الأسباب، لاندلاع الإنتفاضة الثانية، حيث شعر الفلسطينين، بأن عملية السلام التي امتدت من مؤتمر مدريد، مروراً باتفاقات أوسلو، والجدول الزمني التي وضعت لتطبيق ما اتفق عليه، لم تكن إلا فقاعة مMAPلة كبيرة من الإسرائيليين؛ الذين تهربوا من استحقاقات مصيرية للشعب الفلسطيني، بالوصول الى دولته المستقلة، على مراحل، خلال خمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاق أوسلو.

**قمة- محادثات طابا- عام 2000**، وجاءت هذه القمة برعاية مصرية، لاستئناف المفاوضات بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث باءت بالفشل هي الأخرى، نظراً لابتعاد وجهتي النظر، في الحل، من قبل الطرفين الإسرائيلي، والفلسطيني، خاصةً، فيما يتعلق بموضوع القدس واللاجئين.

## **المبادرة العربية للسلام 2002**

هي المبادرة التي أقرّها مؤتمر القمة العربي الرابع عشر في بيروت 2002/3/28، ونصّت على أنه، انطلاقاً من اقتناع الدول العربية، بأن الحل العسكري للنزاع، لم يحقق السلام والأمن، لأي من الأطراف:

1- يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلام، معلنة أن السلام العادل، هو خيارها الاستراتيجي.

2- كما طالبها القيام بما يلي:

أ. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري، وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

ب. التوصل إلى حلٍ عادلٍ، لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ت. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ الرابع من يونيو (حزيران) 1967، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

3- عندئذ، تقوم الدول العربية بما يلي:

أ. اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام.

ب. إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل، في إطار هذا السلام.

ت. ضمان رفض كافة أشكال التوطين الفلسطيني، الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية.  
(وثائق، المبادرة العربية للسلام، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51، ص 187، 2002)

### خارطة الطريق 2003

تشكل خارطة الطريق إطاراً عاماً لتسوية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني وهو أحد المسارات الأساسية لمشكلة الشرق الأوسط، الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وانتهاكها الدائم لحقوق الشعب الفلسطيني. وقد تم الإعلان عن خارطة الطريق عبر إصدار تصريح من الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل 2003، وذلك، قبل تسليمها من قبل اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا وهيئة الأمم المتحدة) إلى السلطة الفلسطينية، والحكومة الإسرائيلية. بادرت السلطة الفلسطينية بالإعلان عن موافقتها على الخارطة عبر إصدار تصريح إعلامي، في حين أعلنت الحكومة في مايو 2003، قرارها بالموافقة على قبول الخطوات المحددة في خارطة الطريق، ولكن بإيراد أربعة عشر تحفظاً إسرائيلياً عليها. (ملندي، 2009، ص 392)

تتضمن خارطة الطريق بعض المبادئ، والأسس اللازمة لتسوية النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، والمتوجب الاستناد إليها خلال المفاوضات اللاحقة بين الأطراف المعنية، وذلك بغية وضعها موضع التنفيذ الفعلي، وفق مراحل واضحة، ومواعيد محددة، وعلامات مستهدفة، تهدف إلى التقدم، من خلال خطوات متبادلة، في جميع المجالات السياسية، والأمنية والإقتصادية، والإنسانية، وبناء المؤسسات، تحت رعاية اللجنة الرباعية الدولية، كما وضعت الخارطة جدولاً زمنياً واقعياً للتنفيذ. (ملندي، مصدر سابق، ص 395)

### هدف خارطة الطريق

ستفضي أية تسوية يتفاوض الطرفان بشأنها، إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية، قادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام، وأمن، مع إسرائيل وبقيّة جيرانها، وستؤدي هذه التسوية إلى حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وذلك استناداً إلى الأسس التي أرساها مؤتمر مدريد، وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قرارات مجلس الأمن 242 و 338

و1397، وإلى الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقاً، وإلى مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي أقرها مؤتمر قمة الجامعة العربية، في بيروت، والداعية إلى قبول إسرائيل جارةً، تعيش في سلام وأمن، في إطار تسوية شاملة. وهذه المبادرة عنصر حيوي في الجهود الدولية، الرامية إلى تعزيز التوصل إلى سلام شامل، على جميع المسارات، بما فيها المساران السوري- الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي. (مجلس الأمن، وثيقة خارطة الطريق)

## مؤتمر أنابوليس 2007

مؤتمر أنابوليس هو مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، عُقد قبل عامٍ من نهاية الولاية الثانية لجورج بوش الابن، في نوفمبر عام 2007، في مدينة أنابوليس بولاية ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة عدد من الدول.

مؤتمر أنابوليس لم يكن له الأثر الكبير في إحراز أي تقدم في مسيرة السلام، ولم تكن له آثاره الواضحة على الأرض، حيث أنه فشل في إطلاق محادثات رسمية، تفضي إلى حل الدولتين، كما كان يخطّط له المؤتمر، بحلول عام 2008، كما جاء المؤتمر في نهاية الحقبة الثانية للرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن"، الذي أراد أن يخرج من البيت الأبيض ويسجل في تاريخه، أنه بطل حل الصراع العربي الإسرائيلي، ولم يكن يعلم أن صراع وجود وحدود، لا تكفيه الأشهر القليلة المتبقية من ولايته، لحله.

بعد مؤتمر أنابوليس، لم يتم عقد مفاوضات جدية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وجميع المبادرات سواء الفرنسية، الأمريكية أو الأوروبية، لإيجاد أرضية للتفاوض لازالت تراوح مكانها، وتجري محاولات بين الفينة والأخرى لإحيائها.

### المبحث الثالث: سياسات حكومات اليمين الإسرائيلي تجاه التسوية السياسية

لقد نشأت دولة إسرائيل ونشأت بتحقيق شعار (هكذا فقط). أي من خلال الدم، ومن خلال النار واليد الطولى وقوة السلاح، ومع المعاناة والتضحية. هكذا تحدث مناحم بيجن، عقب انشاء دولة إسرائيل عام 1948. (شيندلر، 59، 1997)

بدايةً نستطيع القول بأن تعامل أحزاب اليمين الإسرائيلي مع عملية التسوية السياسية، لم يختلف كثيراً عن تعامل الحكومات الإسرائيلية عبر تاريخها، وإن كان الفارق أن تعامل أحزاب اليمين الإسرائيلي أكثر تطرفاً مع مبدأ التسوية من أساسه، الذي يعتبر أمراً مرفوضاً، وقضية وجود، حيث كما أسلفت الدراسة، أن المنظور الذي تتعامل معه أحزاب اليمين الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية، هو خليط من منظور ديني، وسياسي، حول الأحقية في الوجود على أرض فلسطين التاريخية (الانتداب).

عملية السلام الاسرائيلية-الفلسطينية التي بدأت مع اتفاق أوسلو في عام 1993 أخفقت مع فشل قمة كامب ديفيد في صيف عام 2000، وبداية الانتفاضة الثانية في خريف ذلك العام. وتدهورت العلاقات بين الطرفين بشكل مطرد على مدى السنوات التي تلت ذلك، وكثيراً ما اتسمت بمستويات عالية من العنف من الجانبين. (Kelman, 287, 2007)

إن أردنا التعرف على مواقف الأحزاب اليمينية الرسمية تجاه عملية التسوية، يجب علينا النظر في الفترات التي نجحت فيها أحزاب اليمين بالوصول الى سدة الحكم في إسرائيل، فهي بذلك، تعبر عن موقف أحزابها، بشكل رسمي، من خلال التعامل الحكومي اليميني مع عملية التسوية السياسية. وبما أن الدراسة محدودة بإطار زمني محدد، و أن مسيرة التسوية السياسية بدأت مطلع تسعينات القرن الماضي، حيث بدأت مع حكومة إسرائيلية يسارية، فسوف نبدأ من عام 2003، وهو العام الذي شكل بداية السيطرة اليمينية على الحكومة الإسرائيلية حتى العام الحالي 2016.

#### حزب الليكود وجهود التسوية 2003-2006

بعد فوز اليمين الإسرائيلي، وتحديداً الليكود، في الانتخابات التي جرت في يناير 2003، وتحديد شارون كرئيس للحكومة، أكدت التحليلات، أن منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة قضية التسوية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، سوف تشهد توتراً ملحوظاً، وذلك بسبب مشاركة اليمين المتطرف في الحكومة الجديدة، وكذلك غياب الأفق السياسي لهذه الحكومة، والتوافق الأمريكي الإسرائيلي، وبخاصة بين بوش وشارون، وهي المكانة التي منحت شارون إدارة عملية التسوية حسب خطته الأمنية. وحسب خطة شارون الأمنية، فلا بد أولاً من تصفية المقاومة الفلسطينية، حيث قام باستخدام القوة العسكرية، بجميع

أشكالها وأنواعها، واستمر في سياسة التحريض الإسرائيلي ضد كل ما هو فلسطيني، من أجل كسر إرادة المقاومة وفرض ما يريده من حلول. (شعبان، موقع مركز التخطيط الفلسطيني)

مع بداية عام 2002، شهدت مسيرة التسوية السياسية تغييراً نوعياً، وذلك يرجع إلى التغيرات التي شهدتها القضية عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. فقد توقفت جميع اللقاءات الثنائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، التي كانت تدور رحاها حول تفعيل اتفاقيات أوسلو على أرض الواقع. وباتت ومنذ المبادرة العربية للسلام وخطة خارطة الطريق تتحدث عن إقامة دولة فلسطينية.

خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى إسرائيل عقب طرح خطة خارطة الطريق عام 2003، كانت الرسالة الأساسية التي استمع إليها، من مقرري السياسة في الحكومة الإسرائيلية، تتلخص بأنه، لا توجد إمكانية سياسية لإقرار خطة خارطة الطريق، ومن المفضل البدء بالالتزامات الأمنية المطلوبة من الجانب الفلسطيني. كما هاجم وزير الدفاع آنذاك "موفاز" خطة خارطة الطريق، ووصفها، بأنها سيئة بالنسبة لإسرائيل، فهي لا تتفق والمصالح الوطنية، ولا يمكن تطبيقها كما هي، وقال "شارون": لا ينبغي لنا الانشغال بقبول أو رفض الخريطة، فهي من ناحيتي غير موجودة. (عبد الكريم، مجلة دراسات شرق أوسطية، ص35)

### الملاحظات الرسمية الإسرائيلية على خطة خارطة الطريق

قدمت الحكومة الإسرائيلية بقيادة أرئيل شارون ملاحظاتها الرسمية على خطة خارطة الطريق وأبرز ما جاء فيها:

1- يتم تفكيك الأجهزة الأمنية الفلسطينية القائمة، وإجراء إصلاحات أمنية، وإنشاء أجهزة جديدة تحارب بشكل حقيقي (الإرهاب) والتحريض على العنف، ويكون التنفيذ الكامل شرطاً أساسياً للتقدم من مرحلة لأخرى.

2- خلق قيادة جديدة ومغايرة في السلطة.

3- يتم تأكيد حق إسرائيل بالوجود، كدولة يهودية، تمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إليها، ويشمل ذلك تصريحاً فلسطينياً بالتنازل عن حق العودة.

4- يتم إلغاء التطرق لكل القرارات الدولية أو غيرها من القرارات الصادرة بحق فلسطين، وفقط يتم التطرق للقرارين (242) و (338)، وفقط يكونان موجهين لإجراء المفاوضات المستقبلية المتعلقة بالوضع الدائم. (عبد الكريم، مصدر سابق، ص31،30)

تعتبر هذه الملاحظات، تدخلاً سافراً، في الشأن والسيادة الفلسطينية الداخلية، فإن أرادت الحكومة الإسرائيلية، بقيادة أحزاب اليمين، أن تسعى قدماً في التسوية السياسية مع الفلسطينيين، عليها أن تتعامل مع من يمثل الشعب الفلسطيني، ومن هم في موقع القيادة الشرعية له. فليس له أدنى حق، في أن تتدخل في من يحكم الفلسطينيين، أو أن تتدخل في آلية عمل الأجهزة الأمنية، وهيكلتها، وإن كانت نشأة هذه الأجهزة نابعة من خلال اتفاقية مبرمة سابقاً مع الجانب الإسرائيلي. وهذا إن دل على شيء يدل على عدم الجدية في السير قدماً في التسوية السياسية مع الفلسطينيين، وما تقترحه هو أمور تعجيزية، ولوضع العصي في دواليب المساعي الدولية لإيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

وخلال تبلور خارطة الطريق التي كانت في بداياتها، وقبل عقد الجلسة الحكومية للتصويت عليها، طرح شارون رأيه في مقابلة صحفية حولها، حيث قال "في نهاية الأمر ستقوم دولة فلسطينية، لا أعتقد أن علينا السيطرة على شعب آخر وإدارة شؤون حياته، لا أعتقد أنه لدينا القدرة والقوة لذلك، فهذا عبء كبير جداً على الجمهور الإسرائيلي، ويخلق مشكلات أخلاقية واقتصادية حادة جداً" وخلال الجلسة الحكومية للتصويت على خارطة الطريق، تطرق "شارون" للثمن الذي ستضطر إسرائيل لدفعه، من أجل تحقيق السلام، وقال "إن هذا يوم صعب، فالدولة الفلسطينية ليست حلم حياتي، ولكن من منظور مستقبلي ليس من الصحيح أن نستمر في السيطرة على حياة 3.5 مليون فلسطيني". (عبد الكريم، مصدر سابق، ص32-33)

المتابع لتصريحات شارون في تلك الفترة، سيلحظ تغيراً في فكر أرئيل شارون، وقد اعتدنا جميعاً على التصريحات، والممارسات العنصرية والدموية، في أضعف حالاتها تجاه الفلسطينيين وقضيتهم، فالتاريخ حافل بممارسات شارون تجاه الفلسطينيين منذ أن كان ضابطاً في الجيش، حتى وصوله لسدة الحكم في إسرائيل. ولكن هنالك حقاً تغير في فكر شارون تجاه القضية الفلسطينية، نستطيع أن نقول نعم، فالتجربة والخبرة خلال سنوات طوال في العمل السياسي والعسكري لشارون، جعلته يدرك وإن كان متأخراً، بأن القضية، والصراع مع الفلسطينيين، بدأ كصراع وجود، ومن ثم، وكنتيجة لتفاعلات وتداخلات عدة، تحول الى صراع حدود، فلا يمكن وبأي شكل من الأشكال تنازل طرف لصالح آخر بكل شيء، فسبيل الخلاص لكل منهما هو تقاسم الأرض، والعيش جنباً إلى جنب، وإن تعقّد أيضاً الاختلاف، حول طبيعة التقاسم لصالح الدولتين (فلسطينية وإسرائيلية).

فشارون أدرك أن التعتن الإسرائيلي، باستمرار السيطرة المطلقة على الشعب الفلسطيني، يشكل عبئاً اقتصادياً حاداً كما قال، وأن أية حكومة في العالم، إن كانت تريد النجاح والاستمرار في الحكم، فعليها أن توفر مناخاً اقتصادياً مريحاً في أضعف حالاته، لسكانها. وفي حالة إسرائيل فإن ميزانية الدفاع والجيش السنوية تقدر بمليارات، وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً على إسرائيل. حيث أن الجيش، سنوياً، يكافح

من أجل زيادة الميزانية. لكن العقبة الحقيقية التي واجهها شارون هي، إقناع حزبة السابق الليكود، بأفكاره الجديدة، والأحزاب، حيث شارون بتحوله الفكري هذا، يشكل تحولاً كبيراً، لأسس ومبادئ حزب الليكود. وتعرض نتيجة طرحه لأفكاره الجديدة، لموجة انتقادات لاذعة، وبعد موجة شد وجذب مع الليكود لإقناعه بأفكاره الجديدة، ورؤيته للحل إلا أنه لم يفلح بذلك، لذلك اضطر للإسحاب من حزب الليكود وتشكيل حزب جديد اسماء "كاديما" وتعني بالعربية الى الأمام، والذي تطرقت له الدراسة في فصلها السابق. لكن، هل حقاً شارون يريد حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي؟ بالنظر إلى أرض الواقع وخاصةً، جدار التوسع والضم أو (الحاجز الأمني) كما تسميه إسرائيل، والذي تشيده إسرائيل منذ عام 2002، فإنه يريد تسوية، وفقاً لتصوره الخاص للحل، ولشكل الدولة الفلسطينية. فشارون بدأ فعلاً بتطبيق تصوره للحل بدأً بتشديد الجدار، ثم بالانسحاب من داخل قطاع غزة، وتفكيك التجمعات الاستيطانية بداخله، ومن ثم تشكيل واقع جديد يتم تطبيق خارطة الطريق على أساسه، ورمي الكرة في الملعب الفلسطيني، لتطبيق التزاماته، تجاه خارطة الطريق.

في نهاية الأمر أقنع شارون وزراءاً بالحكومة الإسرائيلية، للمصادقة على خارطة الطريق بعد وضع بعض التحفظات والتعديلات عليها، التي قمنا بذكرها سابقاً، وقد أيد خارطة الطريق 12 وزيراً، وعارضها 7 وزراء، بينما امتنع 4 وزراء. وقد عارض خارطة الطريق كل من عوزي لاندאו، يسرائيل كاتس، نتان شيرانسكي، وزراء المفدال والاتحاد القومي. أما الممتنعون فهم وزراء الليكود: ليمور فئات، داني نفيه، بنيامين نتنياهو وتساحي هنجبي. وإلى جانب قرار المصادقة على خارطة الطريق، اتخذت الحكومة قراراً آخر، يقضي برفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، كما اشترطت المصادقة على الإبقاء على التحفظات الإسرائيلية، واعتبارها خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها. (الحكومة الإسرائيلية تصادق على صياغة معدلة لخارطة الطريق، موقع عرب48)

وكما ذكرنا سابقاً، فإن هذه الملاحظات والتعديلات، تفرغ خارطة الطريق من مضمونها الذي يريد أن يجد سبيلاً لتسوية عادلة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

## حزب كاديما وجهود التسوية 2006-2011

لم يدم طويلاً شارون في رئاسة حزبه الجديد، والذي يضم فيه أطيافاً متنوعة من القادة السياسيين الإسرائيليين اليمينيين واليساريين والوسط، فقد جاء المرض لشارون قبل انتخابات عام 2006، وهو العام الذي تصدر حزب كاديما فيه أكبر عدد من المقاعد في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، حيث حصل على 29 مقعد، وإن كانت في تلك الفترة لترشحه، تشير استطلاعات الرأي بالحصول على 35 مقعد. جاء "إيهود أولمرت" كرئيس لحزب كاديما بالإنابة عن شارون، ونجح في تشكيل حكومته الإئتلافية كعادة إسرائيل.

## الحرب على لبنان 2006

شهد صيف عام 2006 وكأول اختبار للحكومة الإسرائيلية بقيادة كاديما مواجهة مسلحة بين فصائل المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، لكن الأمور احتدمت بالمواجهة مع حزب الله اللبناني، فيما عرف لاحقاً بالحرب على لبنان، حيث تعد هذه الحرب هي المواجهة الحربية الأكثر عنفاً، ودماراً شهده لبنان.

أسفرت نتائج الحرب على لبنان وماتلاها من إخفاقات في الجانب السياسي والعسكري الإسرائيلي إلى ظهور الدعوات إلى المراجعة الشاملة للأداء السياسي والعسكري، وأظهرت تلك الحرب، غياب وجود قيادة سياسية قوية قادرة على اتخاذ قرارات مهمة، وتزايد الإقرار بعدم إمكانية تحقيق الأمن لإسرائيل من خلال الاعتماد على القدرات العسكرية وحدها، حيث أظهرت لجنة تقصي الحقائق فيما عرف بتقرير "فينوغراد" بأن ثلاثة أشخاص كانت إسهاماتهم في القرارات حاسمة، وهم رئيس الحكومة "يهود أولمرت" ووزير الدفاع "عمير بيرتس" ورئيس الأركان المستقيل "دان حالوتس"، وجاء في التقرير بأن الثلاثة مسؤولون عن الإخفاقات والأخطاء، وإن مسؤولية الإصلاح تقع على عاتقهم أيضاً. (حزب كاديما، 2006، ص25)

لقد أظهرت حرب لبنان أسباب الضعف في حكومة أولمرت الإئتلافية، وحزبه كاديما، حيث وعلى عكس ما هو معتاد عليه في إسرائيل من تولي جنرالات الجيش المتقاعدين للوزارات السيادية والدفاعية، برئاسة الحكومة والخارجية والدفاع تولوها مدنيون بالأساس، بينما تولي الجنرالات حقائب ثانوية. ونتيجة لهذا الإخفاق في حرب لبنان ضعفت شعبية حكومة أولمرت، وتصاعدت حدة الإنتقادات لها، في المقابل تصاعدت شعبية الأحزاب اليمينية الأخرى. حيث اظهر استطلاع للرأي، أجراه كل من جريدة ידיعوت أحرانوت ومركز داحاف أن 27% من الإسرائيليين يرون أن نتياهو هو الأنسب لرئاسة الحكومة، يليه ليبرمان زعيم إسرائيل بيتنا، بنسبة 15% ولم يحصل أولمرت إلا على 7% فقط، كما أشارت استطلاعات الرأي أيضاً أن الانتخابات، لو أجريت في ذلك الوقت، سيحصل الليكود على 22 مقعد، وإسرائيل بيتنا على 20 مقعد وكاديما والعمل معا سيحصلون على 15 مقعد. (كاديما، 2006، ص26-27)

### حكومة أولمرت والسلام

في عهد حكومة كاديما الأولى، لم يحرك المياه الراكدة، سوى مؤتمر أنابوليس للسلام عام 2007، الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شارك أولمرت في المؤتمر كما شارك الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في الحقيقة لم يفضي المؤتمر لنتائج حقيقية على الأرض، ولم يمهد سوى لجولات المفاوضات اللاحقة والتي توقفت مؤقتاً خلال عدوان عام 2008 على غزة، وعادت بعد فترة من انتهاء العدوان، لكن في حقيقة الأمر لا الاعتداءات والتعدييات توقفت، ولا الاستيطان في مناطق الضفة الغربية، والقدس، توقفت ولا الاعتقالات توقفت.

عقدت عدة لقاءات بين أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس، لكنها لم تقضي إلى أرضية مشتركة للتوافق حول قضايا الحل النهائي، وآلية صنع السلام. كما أن فضائح الفساد التي لاحقت أولمرت في فترة حكمه، سواء كرئيس للوزراء، أو كرئيس لبلدية القدس، حيث ارتبط اسمه بالعديد من قضايا الفساد، مما جعل القضاء الإسرائيلي يشدد الخناق عليه، حيث بات من الصعب جداً استمراره في منصبه، وأداء مهامه، كرئيس وزراء، فأعلن أولمرت استقالته في سبتمبر 2009، بعدما أوصت الشرطة الإسرائيلية، بتوجيه الاتهام إليه في قضيتي فساد، من أصل خمس قضايا يتم التحقيق فيها، وجاءت استقالة أولمرت من الحكومة بعد أربعة أيام من تولي تسيبي ليفني رئاسة الحزب، في انتخابات داخلية. كل ذلك أدى، إلى تعثر الجهود المبذولة في عهد أولمرت، للتوصل إلى صيغة اتفاق، أو إنهاء للصراع. (كاديما، 2006 ص33-34-36)

### محطات في المفاوضات مع كاديما والليكود

في فترة حكم حزب كاديما والتي امتدت من عام 2006 حتى عام 2009، لم يستطع أن يقدم شيئاً ملموساً في تقدم سير عملية السلام، والنهج الجديد الذي نادى به في بدايات نشأته بانشقاق شارون، ووقت التطبيق، والممارسة العملية، لم يختلف عن سابق عهد النهج الإسرائيلي بشكل عام، والذي يتسم بالتسويق، والمماطلة، في تطبيق أي استحقاقات على إسرائيل تتطلبها عملية سلمية ما، أو جولة تفاوضية. فكما ذكرنا في عهد كاديما، وجولات المفاوضات الثنائية التي عقدت معه، لم يتوقف الإستيطان، ولا المdahمات في الضفة الغربية، ولا عمليات الاعتقال والقتل، ومصادرة الأراضي، وبناء الجدار، أيضاً في عهد كاديما، شهدنا نوعاً من العمليات العسكرية الكبيرة غير المعهودة في طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي شن عمليات عسكرية مركزة وبقوة ووحشية كبيرة، كما شهدنا في عمليتي الرصاص المسكوب في العام 2008، وعامود السحاب عام 2012 في غزة.

منذ تولي كاديما الحكومة الإسرائيلية، انطلقت بعض جولات المفاوضات الثنائية، والتي كانت تستمر لفترة، وتتوقف لفترات، فبدأت عام 2007 عقب مؤتمر أنابوليس، لكنها توقفت عقب العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل على غزة عام 2008-2009، وعادت عام 2010 بمبادرة من الرئيس الأمريكي "أوباما"، لتتوقف في الشهر ذاته، عقب انتهاء قرار تجريد الاستيطان في الضفة الغربية، كما رفض نتنياهو عام 2011، مبادرة الرئيس الأمريكي لإحياء المفاوضات، واستمر تعثر إحياء مفاوضات ثنائية بشكل جدي بعد ذلك، حتى كتابتنا للرسالة، لتبقى الحقيقة أنه، ومنذ فشل المفاوضات التي انطلقت بعد مؤتمر أنابوليس عام 2007، وتوقفها بشكل كامل عام 2009، إلى يومنا المذكور، هي الصورة التي تسيطر على طبيعة المشهد الفلسطيني الإسرائيلي. الذي وإن استمر على هذه الشاكلة ينذر بتصفية القضية الفلسطينية وتدمير خيار حل الدولتين المقترح.

## **الفصل الرابع:**

# **حل الدولتين**

المبحث الأول: خيار حل الدولتين، ماهو وكيف ظهر

المبحث الثاني: المواقف من خيار حل الدولتين (الموقف الإسرائيلي - الفلسطيني - الدولي)

## مقدمة الفصل

الشعب الفلسطيني هو الشعب الوحيد في العالم الحديث، الذي لازال يقبع تحت الاحتلال، وفلسطين تاريخياً لم تحظى بصيرورة الدولة المستقلة، بل كانت منذ فجر التاريخ إما إمارة، أو مدينة تحت لواء أكبر منها، امبراطورية أو قوة استعمارية كبيرة مهيمنة على مجموعة من الأراضي والدول. بعد ظهور الدولة القومية في القرن الثامن عشر، بعد مؤتمر فيينا، وظهور مصطلح الدولة القومية على الساحة السياسية الدولية، أنشأت العديد من الدول تحت هذا المصطلح، إما بالانفصال عن دولة، أو عن الإمبراطورية الأم. لكن الوضع مختلف بالنسبة لفلسطين، فهي كانت تحت لواء الإمبراطورية العثمانية حتى انهيارها، بعد الحرب العالمية الأولى، ومجيء الانتداب البريطاني، الذي يعتبر الأساس في التمهيد لإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين.

قبل قيام إسرائيل رسمياً عام 1948، جرت محاولات بريطانية، ودولية، لتسوية الوضع بين اليهود الوافدين إلى أرض فلسطين، وبين العرب والفلسطينيين، لتقاسم الأرض بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن جميع المقترحات قبلت برفض فلسطيني عربي، في ذلك الوقت، لانعدام الأحقية والشرعية للوجود الإحتلالي اليهودي على أرض فلسطين. وأصر العرب على تحرير أرض فلسطين من الوجود اليهودي، حتى هزموا في حرب 1948، والتي كانت أبرز نتائجها، إنشاء دولة إسرائيل. في العام 1967، أكملت إسرائيل سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، وأجزاء من أراضي مصر، وسوريا، باحتلالها لهم. لا نريد الإسهاب كثيراً في التاريخ، ولكن محاولات التسوية مع الفلسطينيين، لم تنطلق إلا في نهاية الثمانينات، وبداية التسعينات، من القرن الماضي، حيث كانت هناك عواملاً كثيرة، أدت إلى طريق التسوية، كما ذكرت سابقاً في فصول الدراسة، لكن عملية التسوية هذه، لم تتطرق إلى حل الدولتين (دولة فلسطينية وإسرائيلية)، حيث كان الأمر مجرد سلطة حكم ذاتي، كما أفرزت اتفاقية أوسلو عام 1993م وما تلاها من اتفاقيات.

في هذا الفصل سنتطرق إلى : من أين ظهر مصطلح حل الدولتين، في المعركة السياسية التفاوضية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟ ، وسنذكر السرد التاريخي لفكرة حل الدولتين، بالإضافة إلى المواقف العربية، الفلسطينية، الإسرائيلية والدولية من فكرة حل الدولتين.

## المبحث الأول: خيار حل الدولتين، ماهو وكيف ظهر

بناء دولة فلسطينية، كان دوماً إطار عمل تحديد حق تقرير المصير للفلسطينيين، منذ عام 1971، حين تبنى المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير مقترح حركة فتح، الذي طرحته عام 1969، بإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، مع الاعتراف بحقيقة الوجود اليهودي على الأرض، بحيث تستوعب هذه الدولة السكان جميعاً، سواء كانوا مسلمين، مسحيين، أو يهود. لاحقاً عام 1974، تم وضع هذا الطرح جانباً، وتبنت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، المشروع التحرري، وأصبح الهدف السياسي، هو بناء دولة أو سلطة فلسطينية مستقلة، وديمقراطية على أي قطعة أرض فلسطينية يتم تحريرها. (Farsakh, 2011, p. 57)

### ظهور خيار حل الدولتين

جرى طرح مبدأ حلّ الدولتين منذ سنة 1937، وتكرس من خلال قرار الأمم المتحدة رقم 181 سنة 1947، وبموجبه قامت "دولة إسرائيل"، لكن التآمر الدولي والموقف العربي منع قيام "دولة فلسطين". وبالرغم من تبني بوش هذه الرؤية، لم ترّ الدولة الفلسطينية النور، وعندما دعت إدارة أوباما، إلى قيام "دولة فلسطين"، لم تتعهد بتنفيذ مستلزمات هذا الإعلان، بل أعلنت نيتها عدم ممارسة الضغط على "إسرائيل" كي تقبل بهذا الحلّ، في الوقت الذي تتسارع الخطوات الإسرائيلية لفرض الحقائق على الأرض، من خلال: الجدار، والاستيطان. كما تصر على أن يكون "السلام الشامل"، بما فيه التطبيع، ونزع سلاح حزب الله وحماس، وزوال التهديد الإيراني؛ مقدماً على قيام الدولة الفلسطينية. (التقدير الإستراتيجي رقم 17، موقع مركز الزيتونة للدراسات)

بالعودة إلى مسيرة التسوية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل، ومن بداياته في مؤتمر مدريد، وصولاً، بالإتفاق التاريخي الشهير أوسلو، وماتلى هذا الإتفاق من اتفاقيات أخرى مرحلية لم تُشر بأي لحظة إلى حل الدولتين، بل قيام سلطة فلسطينية محدودة السيادة، لإدارة الشؤون الحياتية اليومية للفلسطينيين، في الأراضي التي ستسحب أو انسحبت منها إسرائيل. إذن متى ظهرت فكرة حل الدولتين؟ وكيف ظهرت؟ هذا ما سنناقشه في السطور القادمة.

يعتبر حل الدولتين لشعبين، والقائم بشكل أساسي على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً، وخاصةً الولايات المتحدة وإسرائيل على حدود الرابع عشر من حزيران/يوليو 1967، التي تمثل 22% من مساحة أراضي فلسطين الانتداب، إلى جانب دولة إسرائيلية معترف بها فلسطينياً وعربياً. يعتبر هذا الحل هو الحل المقابل لمقترح حل الدولة الواحدة، ثنائية القومية، أو أي حلول أخرى مقترحة لحل الصراع كالكونفدرالية الفلسطينية مع الأردن، أو مصر.

أول ظهور لحل الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، هو في نص المبادرة العربية للسلام المنعقدة في بيروت 2002، والتي نصّت في البند الثاني الفقرة أ، ج إلى الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وقيام دولة فلسطينية على حدود 1967، في المقابل، في البند الثالث، في حال تنفيذ إسرائيل لذلك، يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي منتهياً، ويترتب عليه إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل. (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2002، العدد 51، ص 187)

كما تبنتها خارطة الطريق التي صدرت في خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، ونصّها خريطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني تركز إلى الأداء. ما يلي هو خريطة طريق مدفوعة بتحقيق الهدف ومرتكزة إلى الأداء، ذات مراحل واضحة وجدول زمنية ومواعيد محددة كأهداف، ومعالم على الطريق تهدف إلى تحقيق التقدم عبر خطوات متبادلة من قبل الطرفين، في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والإنسانية، ومجال بناء المؤسسات، برعاية المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا). (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2002، العدد 55، ص 157)

وعلى هذا الأساس، أصبحت أي مبادرات تطرح أو تقدم لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو أي مؤتمرات للسلام تعقد، تتخذ من حل الدولتين الركيزة الأساسية، للوصول إلى سلام عادل للصراع.

### العناصر الأساسية لخيار حل الدولتين

يمكن تلخيص الدعائم الأساسية لتطبيق حل الدولتين في العناصر التالية:

1- انسحاب إسرائيلي كامل من أراضي الضفة الغربية، وإنهاء الحصار المفروض على غزة، والدولة الفلسطينية الوليدة، ستكون متصلة جغرافياً، بطريق أو أرض مؤمنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

2- سيتفق الطرفان على وثيقة، أو معاهدة، من شأنها أن تمنع نشوب حرب، أو نزاع مستقبلي بينهما.

3- القدس ستكون مدينة مفتوحة ومشاركة، بحيث الأحياء اليهودية ستكون تحت السيطرة الإسرائيلية، والأحياء العربية ستكون تحت السيطرة الفلسطينية. وسيكون الجزء الغربي من القدس عاصمة إسرائيلية معترف بها دولياً، والقدس الشرقية ستكون أيضاً عاصمة للدولة الفلسطينية معترف بها دولياً.

4- جميع المناطق المقدسة في القدس، كالحائط الغربي، وكنيسة القيامة، ستكون تحت سيادة مشتركة، ووفق معايير محددة، ومتفق عليها، بين الطرفين.

5- قضية اللاجئين الفلسطينيين ستحل بشكل عادل ومرضي للفلسطينيين، ووفقاً للحق التاريخي لهم، لكن، بما لا يعرض الشخصية، والأغلبية اليهودية لدولة إسرائيل للخطر. بحيث سي طرح إما توطينهم في الدول التي يقيمون بها، أو العودة إلى الدولة الفلسطينية الوليدة، أو حتى عودة بعضهم إلى إسرائيل.

6- معاهدة السلام بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، يجب أن تنهي وبشكل كامل، وقاطع، وإلى الأبد، كافة الخلافات والنزاعات بين الطرفين.

7- الجامعة العربية والدول ال 22 الأعضاء بها، وكما ورد في المبادرة العربية للسلام عام 2002، و 2007، وفي حال تم تطبيق كافة البنود أعلاه، والوصول الى حل الدولتين، يجب أن يعترفوا رسمياً بإسرائيل، وأن يقيموا علاقات طبيعية معها. (A group of researchers named Boston Study Group on Middle East Peace, 2010, p.4-5)

## المبحث الثاني: المواقف من حل الدولتين (الموقف الإسرائيلي - الفلسطيني - الدولي)

### أولاً: الموقف الإسرائيلي

يتبنى الموقف الإسرائيلي موقفاً متناقضاً ومغائراً لما تقوم به إسرائيل على أرض الواقع، فنجد القادة الإسرائيليين، في حقب قيادتهم لرئاسة الوزارة الإسرائيلية، يصرحون بقبولهم لحل الدولتين، ولكن، هل هو الحل المطروح والذي يحقق الحد الأدنى من مقومات المعيشة والحياة للفلسطينيين؟ هذا ماسنتعرف عليه في تحليل الموقف والخطاب الإسرائيلي تجاه حل الدولتين.

يقوم الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية على أساس الاعتبارات الدينية، والتاريخية والاستراتيجية، والاقتصادية، والأمنية والسياسية؛ فمختلف التيارات السياسية هناك، ترى بأن فلسطين جزءاً من أرض إسرائيل. وعلى هذه الخلفية، يتبلور في إسرائيل الإجماع الذي يدعو إلى: عدم العودة لحدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، وبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة، تحت السيطرة الإسرائيلية، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة. (التقدير الإستراتيجي رقم 17، موق مركز الزيتونة، مصدر سابق)

### موقف الليكود في عهد شارون

رفضت حكومة شارون، في البداية، حلّ الدولتين، ولم توافق على المسودات الأولى والثانية لخريطة الطريق. وأعلنت موافقتها على المسودة الثالثة للخريطة فقط، في 25/5/2003، بعد أن ضمنت مراعاة بوش للتحفظات الإسرائيلية الـ 14، ومع ذلك، بدأت العمل في ثلاثة مسارات متوازية؛ من المفترض أن تحدد عند اكتمالها مستقبل الدولة الفلسطينية؛ هي: إطلاق عملية بناء الجدار العازل، وتسريع وتيرة الاستيطان تحت شعار "تسمين المستوطنات" القائمة، وإعلان نيتها تنفيذ خطة "فك الارتباط" بشكل أحادي الجانب .

وتابعت حكومة أولمرت سياسة سابقتها، فاستمرت في عملية بناء الجدار، وسرّعت وتيرة الاستيطان، وفعلت مشروع تهويد القدس. (التقدير الإستراتيجي رقم 17، موقع مركز الزيتونة، مصدر سابق)

### موقف الليكود في عهد نتياهو

أعلن نتياهو موافقة حكومته على قيام دولة فلسطينية، حيث قال بأنه قد أعلن موافقته هذا، لأنه متأكد بأن الفلسطينيين لا يقبلون شروطه، وهي: الاعتراف بـ "إسرائيل دولة يهودية"، وإقرار بقاء القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، وإعلان التنازل عن حق اللاجئين بالعودة. هذا بالإضافة إلى شرط إطلاق مساري التسوية: السوري واللبناني والبدء بعملية التطبيع. في حين استمرت حكومته في بناء الجدار. هذا

وتعلن الحكومة الإسرائيلية بأن هدف زوال التهديد الإيراني، يحتل المرتبة الأولى على أجندتها، وهو مقدم على ما سواه من أهداف وأولويات، بما فيها قيام الدولة الفلسطينية.!(التقدير الإستراتيجي رقم 17، موقع مركز الزيتونة، مصدر سابق)

النظرة الإسرائيلية إلى الدولة الفلسطينية، هي نظرة متعددة الأوجه، فهي سياسية، بما يخص الصراع السياسي والدبلوماسي الفلسطيني الإسرائيلي، ودينية، فيما يتعلق بالفكر الديني اليهودي ومملكة الأرض لليهود وفق الشريعة اليهودية، وأمنية من حيث العامل الديمغرافي، والزيادة المطردة في عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وأثر ذلك على الاستراتيجية الأمنية والإقتصادية الإسرائيلية. والخطاب القيادي الإسرائيلي، وإن صرح بقبوله لحل الدولتين كحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن سياسات وممارسات الحكومات الإسرائيلية على أرض الواقع تظهر عكس ذلك، فالاستمرار في الاستيطان، وبناء الجدار، وتهويد القدس بالإضافة إلى التحفظات، والشروط التي تفرضها على أي حل، كالمطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة، والتنازل عن حق عودة اللاجئين، بالإضافة إلى سياسات وممارسات تثبت الأمر الواقع، كل ذلك من شأنه أن يقوض الوصول إلى حل الدولتين، والذي من المفترض أن يؤدي إلى دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. حالة وحيدة من الممكن أن تؤدي إلى توجه الرأي العام الإسرائيلي، نحو حل الدولتين، ألا وهي، الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية، وبالتالي إخراج ما يزيد عن المليون ونصف مليون فلسطيني، يقطنون في الأراضي المحتلة، أو ما يعرف بعرب الداخل، وإرسالهم إلى الدولة الفلسطينية الوليدة، بالإضافة للتنازل عن حق عودة اللاجئين إلى أراضيهم التي طردوا منها قسراً عام 1948.

### الموقف الفلسطيني من حل الدولتين

يعبر الموقف الفلسطيني الرسمي، والمتمثل بقيادة الدولة الفلسطينية، وسلطتها الوطنية، عن تأييده لحل الدولتين، القائم على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلها عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، بحدود محددة وثابتة، مع التمسك بخيار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

يتمثل الواقع السياسي الوطني، في موقف الفصائل الفلسطينية بشأن الدولة الفلسطينية، فلقد تباينت مواقف الفصائل الفلسطينية بشأن الدولة، نظراً لاختلاف الأيدولوجيات الفكرية والعقائدية التي تبنتها تلك الفصائل، وانقسم الموقف الفلسطيني حيال الدولة الفلسطينية سواء من حيث آلية الوصول للدولة سواء بالمفاوضات أو بالكفاح المسلح، كما اختلفوا على شكل الدولة آخذين بالاعتبار الظروف السياسية والجغرافية، وانقسموا أيضاً في الجهة المخولة بالتفاوض حول مستقبل القضية الفلسطينية. (إسماعيل، 2012، ص 77)

## موقف منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل خارجها من خيار حل الدولتين

### 1- موقف حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.

أظهرت تجربة حركة فتح خلال السنوات الماضية ان موقف الحركة من عملية السلام تأثر بالتحولات المحلية والإقليمية والدولية، بدءاً من حرب أكتوبر 1973، مروراً بخروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت (آخر معقل لها في دول الجوار العربي) وتشتتها في المحيط العربي، وانهيار الإتحاد السوفيتي، وما نجم عنه ب بروز نظام دولي أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الإستراتيجي لإسرائيل، إضافة إلى نتائج حرب الخليج الثانية، التي تمثلت بالانقسام العربي وحصار على منظمة التحرير لموقفها من الحرب. (الطوح، 2009، ص1)

قادت هذه العوامل م.ت.ف. للبحث عن وسائل وطرق أخرى، إلى جانب العمل المسلح، في معركة النضال ضد الإحتلال الإسرائيلي، فأصبحت تتبنى وسائل أكثر دبلوماسية تقود إلى تحرير الأرض الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية، وهذا ما عبر عنه الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" في خطابه بالأمم المتحدة أمام الجمعية العامة عام 1974، (جنتكم حامل غصن الزيتون بيد، والبندقية بيد، فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي). في ظل هذا الواقع، تبنت م.ت.ف. خيار السلام، كخيار أول لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وجاء هذا التبنّي بشكل تراكمي ابتداءً من إعلان الإستقلال عام 1988، ومن ثم الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية (242، 388)، ليتوج بمشاركة وفد فلسطيني مدعوم من م.ت.ف. في محادثات السلام التي بدأت بمديرد عام 1991. (الطوح، 2009، ص2)

تعد حركة فتح من أكثر فصائل العمل الوطني، براغماتية، وقبولاً للواقع، ويمكن إجمال رؤية فتح للتسوية والدولة بناءً على الأدبيات المتوفرة حول الحركة، والتجربة الحالية من خلال المفاوضات، تشير إلى أن حركة فتح تسعى للدخول في مفاوضات حل نهائي، للوصول إلى حل شامل للقضية الفلسطينية بحيث يشمل البنود التالية:

1. انسحاب إسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.

2. حل قضية اللاجئين استناداً إلى القرار 194

3. تفكيك المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية

4. الوصول لاتفاقية سلام تضمن قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيلية، مع إمكانية تبادل الأراضي وفق شروط معينة. (إسماعيل، 2012، ص80-81)

إجمالاً يمكن القول، إن مسيرة السلام والتسوية السياسية الفلسطينية، قادتها ولا زالت حركة فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية، منذ بدايتها، مطلع تسعينات القرن الماضي، كونها هي من قادت مسيرة الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي، منذ ستينات القرن الماضي، لكن هنالك أصوات داخل الحركة، وفصائل م.ت.ف، تطالب بتغيير النمط الدبلوماسي الحالي في التعامل مع التسوية السياسية، كونها لم تجدي نفعاً، ولم تحقق أي شيء، من تطلعات الشعب الفلسطيني، وإحدى الإضافات التي تطرحها، هي المقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ويتجلى هذا الأسلوب في بلدي نعلين وبلعين في رام الله، وباقي مدن الضفة الغربية. أما على صعيد الفصائل الخارجة عن منظمة التحرير، لاسيما الإسلامية منها، فهي تأخذ موقفاً مختلفاً عن النهج الدبلوماسي الذي تبنته حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، في صراعها مع إسرائيل، فهي ترفض بشكل قطعي، النهج الدبلوماسي الذي سلكته حركة فتح وفصائل م.ت.ف، وتطالب باتباع نهج المقاومة العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ويتضح هذا الموقف أكثر شيء في حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وهذا ماسنتطرق إليه في الأسطر القادمة للتعرف على مواقف الفصائل الفلسطينية الإسلامية وغيرها من حل الدولتين.

### موقف حركة حماس

"ترى حركة حماس أن صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي هو صراع عقائدي وجودي لا يمكن إنهاؤه وزواله إلا بإنهاء دولة إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني. إن زوال دولة إسرائيل من وجهة نظر حماس والانتصار عليها هو من خلال حشد الطاقات والإمكانات، وإبقاء الصراع مفتوحاً لحين استكمال الشروط الموضوعية والذاتية التي تؤهلها لحسم المعركة." (إسماعيل، 2012، ص 83-84)

تنظر حركة حماس إلى فلسطين كأرض وقف إسلامي، حيث في ميثاقها، المادة الثالثة عشر، ذكرت أنه "تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية، والمؤتمرات الدولية، لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين." (النواوي، 2002، ص 32)

"ترى حماس لأسباب سياسية وأيدلوجية وبالدرجة الأولى أيدلوجية أن التسوية مع الجانب الإسرائيلي غير مجدية؛ حيث أن لدى الحركة موقف عقائدي تجاه وجود (دولة إسرائيل) وقد ظهر ذلك في برنامج حماس الانتخابي في الانتخابات الفلسطينية التي شاركت حماس فيها عام 2006." (إسماعيل، 2012، ص 84)

لكن حركة حماس وفي حوار أجرته مجلة الدراسات الفلسطينية في عددها 67 من العام 2006، مع موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي لحركة حماس، وورد فيه "إن أردنا تلخيص وجهة نظر حماس فيما يتعلق بالحل المرحلي، هل يمكن القول، أنها تتمثل في عودة الأمور إلى ما قبل عام 1967، على أساس هدنة، وليس على أساس المفاوضات، وهو ما يعني إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967؟ أجاب أبو مرزوق، نعم هذا هو الحل المؤقت بالنسبة إلى حركة حماس، إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تأسيساً على الهدنة، مع عدم الاعتراف بإسرائيل." (كباري، حوار مع موسى أبو مرزوق، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2006، ص9)

لكن الهدنة التي تطرحها حركة حماس هي هدنة طويلة الأمد، يدور الحديث أنها تمتد من 20 إلى 50 عام، قابلة للتجديد، وهذا وبشكل واقعي اعتراف بوجود الكيان الإسرائيلي، لكن حماس، كما سبق وأشرنا، تقول أنه حل مؤقت.

"في أبريل/نيسان 2008، سَلَّم "خالد مشعل" الرئيس الأمريكي الأسبق، "جيمي كارتر" وعداً من حماس، بأن تقبل بالحل القائم على إنشاء دولتين، إذا وافق عليها الشعب الفلسطيني من خلال إستفتاء شعبي. وفي 19/أيار/مايو 2009، كشفت الحكومة الفرنسية أن قادة الحركة قد وافقوا خلال محادثات غير رسمية، على تسوية سلمية، قائمة على إنشاء دولة فلسطينية K على الأراضي المحتلة عام 1967، كما تداولت الصحافة العربية تقارير تفيد بأن رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل أكد للملك السعودي عبد الله، بأن حماس ستوافق على أية تسوية، تصل إليها الدول العربية، على أساس المبادرة العربية التي أطلقت عام 2002." (إسماعيل، 2012، ص84)

على الرغم من أن ميثاق حركة حماس، لاسيما المادة الثالثة عشر، تبدو مترتبة جداً في موقفها من الحل السياسي والمبادرات الدبلوماسية، إلا أن الممارسة الفعلية لاحقاً، وخوض الحركة غمار الانتخابات البرلمانية الفلسطينية عام 2006، أدى إلى تغيير كبير في موقف الحركة من الحل السياسي، فباتت أكثر إدراكاً، كمن سبقها من حركات التحرر الفلسطينية التي سبقتها في التجربة العسكرية مع إسرائيل، بأن الخيار العسكري، بات أكثر صعوبة مما سبق، نظراً للتطور العسكري الهائل الذي تتمتع به إسرائيل، بالإضافة إلى الدعم والتأييد الدولي الكبير لها، وذلك بالطبع يعود إلى الآلة الإعلامية الإسرائيلية القوية، بالإضافة لعوامل أخرى ليس بالمجال الحديث عنها الآن.

يتضح مما ذكر، أن الفصيلين الأكبر على الساحة السياسية الفلسطينية، لايعارضان من حيث المبدأ حل الدولتين، لكن الاختلاف يكمن في حيثيات، وميكانزمات الوصول، وتطبيق هذا الحل، وهو ماوضحناه، بموقف كل حركة من حل الدولتين سابقاً، فحركة فتح تريد دولة فلسطينية على حدود 1967، بحدود ثابتة مع إمكانية إجراء تبديل للأراضي، وعودة اللاجئين والاعتراف المتبادل، وتبييض السجون

الإسرائيلية، أما حركة حماس، فهي مع هدنة طويلة الأمد قابلة للتجديد، يتخلل هذه الهدنة قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967.

### موقف حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

يمكن التعرف على موقف حركة الجهاد الإسلامي من حل الدولتين، من خلال التعرف على المبادئ التي تتبناها الحركة تجاه التسوية السياسية وهي:

1- فلسطين من النهر الى البحر، أرض إسلامية عربية، يحرم شرعاً التفريط في أي شبر منها، والكيان الصهيوني وجوده باطل، يحرم شرعاً الاعتراف به على أي جزء منها.

2- كافة مشاريع التسوية التي تُقر الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين، أو التنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها باطلة ومرفوضة. (عمر، 2008، ص65-66)

وفي معرض حديث "رمضان شلح" عن حل الدولتين، والتسوية السياسية، قال، حل الدولتين انتهى، وحل الدولة الفلسطينية عن طريق المفاوضات، غير ممكن، لأن ميزان القوى لايسمح بذلك، ولأن الطريق إليها رُسمت معكوسة، الاعتراف والصلح قبل الدولة. وبالنسبة إلينا نحن لانقبل الاعتراف بإسرائيل، بأي حال، ويرى أنه من خلال المقاومة المسلحة فقط، يمكن الوصول إلى الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، وليس عن طريق المفاوضات التي ثبت فشلها من وجهة نظره. (حوار مع رمضان شلح، مجلة الدراسات الفلسطينية 2014، ص51)

إذن، يتضح من خطاب حركة الجهاد الإسلامي، أنها ضد الطريق السلمي والمفاوضات، للوصول إلى الدولة الفلسطينية، حيث تتبنى فقط الخيار العسكري في تحقيق الهدف، أيضاً، ترفض أن يكون في جوار الدولة الفلسطينية المنشودة، دولة إسرائيلية، وبالتالي هي ترفض حل الدولتين من حيث المبدأ، كونها لايمكن أن تعترف بالوجود الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، على اعتبار ذلك مخالفاً للشريعة، والعقيدة الإسلامية، والحزبية للحركة.

لأنريد الإسهاب كثيراً في الموقف الفلسطيني من حل الدولتين، حيث اكتفينا بالموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى مواقف الفصائل الكبرى على الساحة السياسية الفلسطينية. حيث أن ماتعنى به الدراسة، هو الموقف الإسرائيلي، بالإضافة، للموقف الأمريكي والأوروبي.

## الموقف الأمريكي من حل الدولتين.

إن أردنا الحديث عن الموقف الأمريكي لحل الدولتين، فإننا نتحدث عن الذي جاء بفكرة حل الدولتين بالصورة التي تطرح اليوم لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عن طريق خارطة الطريق التي طرحها الرئيس السابق جورج بوش الابن في أبريل 2003. فموقف الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر داعماً لحل الدولتين من حيث المبدأ، ومن خلال المفاوضات الثنائية فقط وبرعاية دولية، مع الأخذ بعين الاعتبار، المصالح والتحفظات الإسرائيلية التي تبديها إزاء خارطة الطريق. لقد تطرقنا لخارطة الطريق من قبل، وكيف ظهرت، وماهي معيقاتها، لذا لا داعي للتكرار في الحديث عن نفس الأمر.

لكن وإن نظرنا لآخر ثلاث سنوات في عهد الرئيس الأمريكي "بارك أوباما"، الذي سيسلم مهامه كرئيس للرئيس الجديد ترامب، سنلاحظ إجماع كبير، وتراجع في اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية، في موضوع القضية الفلسطينية، فبعد الجولات المكوكية التي كان يعقدها القائم بشؤون الخارجية الأمريكية "جون كيري" خلال عام 2013، للتوصل إلى أرضية لاستئناف المفاوضات الثنائية، وفشله في ذلك، نلاحظ في الأعوام التي تلت ذلك، تراجعاً كبيراً في الاهتمام الأمريكي، بل انقطاع في الزيارات، والمراسلات الرسمية، التي تسعى لاستئناف المفاوضات. ففي عام 2014 بلغ عدد الزيارات التي قام بها "كيري" إلى الأراضي الفلسطينية "رام الله" 3 زيارات، وفي عام 2015 لم يبق بأي زيارة، ومايعزز ذلك، خطاب الرئيس الأمريكي أوباما أمام الجمعية العامة في الأمم المتحدة عام 2015، والذي لم يأت به على ذكر القضية الفلسطينية. (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2014-2015، ص234) وما يفسر التراجع في الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية، هو اهتمامها بقضايا أكثر أهمية بالنسبة لها في المنطقة، كالحرب الدائرة في سوريا، وماتشهد الساحة الدولية من تغير في موازين القوى، بالإضافة لوجود نوع من خيبة الأمل، والاقتناع بفشل الجهود الأمريكية في إحياء عملية السلام، وإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي. وإجمالاً فإن تعامل الولايات المتحدة مع القضية الفلسطينية يأتي وبشكل كامل متنسقاً مع الأهداف والمصالح الإسرائيلية، فهي تضع مصلحة إسرائيل على رأس هرم أي مبادرة للحل، كون إسرائيل كانت ولا تزال تشكل مرتكز رئيس وحيوي، في سياسة الولايات المتحدة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط.

## الموقف الأوروبي من حل الدولتين

### موقف الاتحاد الأوروبي

يعتبر موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، بشكل عام، وتجاه حل الدولتين، بشكل خاص، ذو أهمية وتأثير، ولكن هذا التأثير لا يعادل النفوذ والتأثير الأمريكي، فدراسات عديدة أجمعت على أن السياسة الأوروبية الحديثة تجاه القضية الفلسطينية، لديها عدد من الثغرات أهمها:

- 1- درجة التأثير الأوروبي على أطراف الصراع، هو أقل قياساً بالتأثير الأمريكي.
  - 2- الدور السياسي الأوروبي، لا يتناسب مع تصدر الاتحاد لقائمة دول المانحين للسلطة الفلسطينية.
  - 3- التباينات الداخلية في أهم دول الاتحاد (ألمانيا-بريطانيا-فرنسا) تجعل من الصعب تبني استراتيجية شاملة وموحدة للحل. (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2014-2015، ص 240)
- كما أن الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد عام 2006، في إطار ما أسموه أداة الجوار الأوروبي والتي احتوت 16 دولة من ضمنهم فلسطين، وقد أعادوا إحيائها عام 2014، عقب الأحداث والثورات التي شهدتها العالم العربي، يتضح فيها، غلبة الجوانب الاقتصادية، والتعليم، والطاقة وحقوق الإنسان، والعلاقة مع المجتمع المدني، على الأمور السياسية. وإجمالاً تتلخص السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية في التالي:

- 1- السعي لإحياء دور اللجنة الرباعية، وزيادة دور الجامعة العربية، من خلال الترويج للمبادرة العربية للسلام.
  - 2- ثبات الموقف الأوروبي التقليدي بشأن القضية الفلسطينية، والذي يتلخص بدولتين، تعيشان بسلام، جنباً إلى جنب، كما عبر عنه في بيان المجلس الأوروبي في يوليو 2015.
  - 3- التأكيد على عدم شرعية المستوطنات، والجدار العازل، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل.
  - 4- عدم تنفيذ الاتفاقات الأوروبية الإسرائيلية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967.
- عملياً، نتنا نرى في الآونة الأخيرة ارتفاع عدد الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية، سواء في الأمم المتحدة، والذي بلغ 136 دولة، من أصل 193، أو في برلمانات الدول الأوروبية، والذي وصل إلى 9 دول حتى الآن، وإن كان هذا الاعتراف رمزياً، إلا أنه، له دلالاته السياسية في تثبيت وتقوية الموقف الفلسطيني، في الحصول على دولته المستقلة. (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2014-2015، ص 241-242)
- لكن يجب علينا أن لا نعتبر هذه الاعترافات مقياساً لتفوق العلاقات الدبلوماسية بين فلسطين وهذه الدول، على نظيرتها الإسرائيلية، فالعلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط إسرائيل بهذه الدول، حتى ماراج تسميته بالصديقة منها، تفوق العلاقات الفلسطينية بأشواط. هو تطور وتطور مهم، لكنه يحتاج إلى تمكين وتعزيز التعاون الدبلوماسي، وتنفيذ على الأرض حتى يتسنى للفلسطينيين، الوصول الى هدفهم.

## دور اللجنة الرباعية

بعد الإعلان عن خارطة الطريق وحل الدولتين، أوكلت اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط، والمكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، مهمة تنفيذ، والإشراف على تنفيذ الخطوات العملية اللازمة لتطبيق خارطة الطريق، لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والذي بدوره ينهي الصراع العربي الإسرائيلي.

لعبت هذه اللجنة دوراً سلبياً، وتعطيلياً، في بعض مراحل عملها، منذ تأسيسها عام 2002، لاسيما بعد تولي "توني بلير" رئاستها والمعروف عنه انحيازه لإسرائيل، حيث بالإضافة إلى فشلها في إحراز أي تقدم في الوصول إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتطبيق خارطة الطريق، ساهمت في زيادة الوضع الفلسطيني سوءاً، وشكلت عائقاً أمام تحقيق الشعب الفلسطيني لتطلعاته وآماله في نيله الحرية والاستقلال. ويتجلى ذلك في عدة مواقف منها، تعطيل الولايات المتحدة لمشروع المبادرة الفرنسية، الذي حاولت أن تتقدم به لمجلس الأمن، لتحديد معالم حل الدولتين، بالإضافة لطبيعة الصراعات والتنافس بين أعضاء اللجنة، وأهم أمر هو هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على طبيعة عمل اللجنة وتوجهاتها.

ومؤخراً وتحديداً منذ عام 2013، وحتى عام 2016، لم تصدر اللجنة الرباعية أي بيان يتعلق بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل ولم تقم بأي جهد يذكر لمحاولة استئناف المفاوضات، حيث اقتصر على البيانات البروتوكولية الدورية، والبالغ عددها أربعة بيانات تصدر كل عام تقريباً، كذلك فشلها في عدة أصعدة تبنتها، مثل إصلاح السلطة الفلسطينية ودعمها بالإضافة لمهمتها الأساسية وهي تطبيق خارطة الطريق. (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2014-2015، ص 226-228)

## دور الأمم المتحدة

الأمم المتحدة كأعلى سلطة دولية، أو كما هو دارج في لغة السياسة والإعلام "الشرعية الدولية"، وعلى الرغم من كل ما يقدم ضدها من نقد لعملها، أو أدائها، سواء من ناحية هيمنة دول بعينها، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، على أدائها وعملها، أو افتقارها لأدوات التنفيذ الفعلي، لما يصدر عنها من قرارات، داخل الجمعية العامة، والتي تشكل رأي دول العالم والشرعية والديمقراطية الدولية إن صح التعبير، واقتصار واحتكار التنفيذ الفعلي للقرارات التي تصدر فقط داخل مجلس الأمن، وتحت البند السابع من ميثاقه، إلا أنها تبقى أداة مهمة وفعالة في تثبيت الحقوق لأصحابها، وإحقاق الحق.

أصدرت الأمم المتحدة وداخل جمعيتها العامة، العديد من القرارات لصالح الشعب والقضية الفلسطينية، أهمها القرار 194، الذي صدر عام 1948 والذي يدعو إلى عودة اللاجئين لأراضيهم

ومنازلهم، الذين هجروا قسراً، نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية، والتي نجم عنها قيام دولة إسرائيل، كذلك هنالك القرار 242، الذي يدعو إسرائيل للانسحاب إلى حدود ما قبل عام 1967، والقرار الأخير الصادر من مجلس الأمن حيث وفقاً للبيان المنشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، فإن القرار 2334 : "كرر مطالبة إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل، جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأكد من جديد، أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً، بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين، وإحلال السلام العادل والدائم والشامل". (ما هو قرار ادانة الإستيطان، موقع cnn بالعربي)

وبالتالي يعتبر موقف الأمم المتحدة منصفاً لقضية الشعب الفلسطيني، وداعماً في اتجاه حل الدولتين، بما يضمن بعض حقوق الشعب الفلسطيني.

### الموقف العربي من حل الدولتين

تعبّر المبادرة العربية للسلام التي ظهرت عام 2002، عن الموقف الرسمي للدول العربية ومن خلال جامعة الدول العربية، كما وتعتبر مشروعاً وطرحاً مساوياً، تقريباً، لما طرحه لاحقاً "جورج بوش" الابن في خارطة الطريق إلى حل الدولتين، والتي طرحت عام 2003، لحل القضية الفلسطينية. فكلاهما يتبنى الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية، وإنهاء الإحتلال الإسرائيلي. لذلك لا داعي للخوض في تفاصيل المبادرة العربية كون الدراسة سبق وأن تطرقت لها.

## خاتمة

لقد تناول الفصل الرابع من الدراسة خيار حل الدولتين، من حيث كيف ظهر في مسيرة التسوية السياسية، وما هي المواقف المختلفة منه. بدءاً بالموقف الإسرائيلي، ثم الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية، ومن ثم الموقف الدولي والأمريكي والعربي منه. حيث اظهرت الدراسة ان بداية التسوية السياسية لم تكن تطرح خيار حل الدولتين، وإنما حكم ذاتي فلسطيني في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن ثم ونتيجة تطورات لاحقة طرأت على القضية الفلسطينية، ظهر خيار حل الدولتين بدايةً مع خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الابن"، ومن ثم تأكد بشكل أوضح في المبادرة العربية للسلام. وأظهرت الدراسة ان الموقف الإسرائيلي إتسم بالتلاعب والمماطلة وإبداء التحفظات على خيار حل الدولتين، التي وإن صرح بعض القادة الإسرائيليين بقبوله، إلا أن السياسات على الأرض من فرض الوقائع التي تحول دون التوصل لحل الدولتين، تثبت عكس ذلك. وهو الأمر الذي سنناقشه بتفصيل أكبر في الفصل التالي من الدراسة.

## **الفصل الخامس :**

# **سياسات حكومات اليمين الإسرائيلي وانعكاسها على حل الدولتين**

المبحث الأول: السياسات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية

المبحث الثاني : الاستيطان الإسرائيلي وأثره على خيار حل الدولتين

المبحث الثالث : يهودية الدولة والسياسات الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية

## مقدمة الفصل

تعكس الممارسات الإسرائيلية في حقبة حكم أحزاب اليمين الإسرائيلي، التوجه الفكري والسياسة العامة لأحزاب اليمين بشكل خاص، والمجتمع الإسرائيلي بشكل عام تجاه القضية الفلسطينية. حيث تشكل هذه الممارسات نظرتهم الفعلية للقضية الفلسطينية، التي تتلخص في مجملها العام، بأن لا حق للشعب الفلسطيني في الأرض أو الوجود على حد سواء. وبالتالي لا توجد فرصة حقيقية تعلق عليها الآمال، بالوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، أو حل الدولتين.

هذه الممارسات المتمثلة باحتلال ومصادرة الأرض، وبناء المستوطنات، وتهويد المدن العربية الفلسطينية، لاسيما مدينة القدس، بالإضافة لمشروع يهودية الدولة، ناهيك عن الممارسات العدوانية العديدة التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني، من جدار، وحصار مالي وسياسي وعمليات عسكرية، كل هذه الممارسات التي ذكرت وأكثر، سنتعرف عليها في هذا الفصل، وسندرس انعكاسها على إمكانية الوصول لحل الدولتين.

## المبحث الأول: السياسات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية

### القدس عبر التاريخ

تحتل مدينة القدس، والمسجد الأقصى، بمكانة دينية وتاريخية مرموقة عند العرب والمسلمين بشكل عام، والفلسطينيين بشكل خاص، حيث تعتبر أولى القبلتين في الإسلام، وثالث الحرمين الشريفين. شهادة ميلاد القدس تؤكد أنها عربية الأصل في النشأة والتكوين، فعلى طول الخريطة الممتدة لتاريخ مدينة القدس، لم يكن لبني إسرائيل غير علاقة عارضة بهذه المدينة، وقد ترامت هذه العلاقة بين سنوات متفرقات أمضوها في بقاع أخرى من العالم. وليس صحيحاً ما تزعمه الحركة الصهيونية من أن اليهود قديماً هم من أسسوا مدينة أورشليم (القدس). فالثابت علمياً أن الاسم مأخوذاً من لغة الكنعانيين العرب، وهو مركب من كلمتين كنعانيتين: "يوري" وتعني مدينة و"شليم" وتعني سلام، أي مدينة السلام. فالفلسطينيون المعاصرون هم أصحاب الحق، والكنعانيون هم سكان فلسطين عبر التاريخ، وإسرائيل في الأصل قبيلة صغيرة، قامت بالغزو طمعاً في أرض كنعان. وتجدر الإشارة إلى أن أقدم أسماء فلسطين هو أرض كنعان، ويوجد في حفريات تل العمارنة<sup>(\*)</sup> التي يرجع عصرها إلى 15 قرناً قبل الميلاد، والاسم الذي تذكره الحفريات هو "كيناهاي" أو "كيناها" واصله كنعان، ويشير هذا الاسم إلى الأرض الواقعة غربي نهر الأردن ومنها سوريا، كما أن الكتاب المقدس "التوراة" لدى اليهود يشير إليها بنفس الاسم، ويعترف بأنهم أتوا إليها نتيجة الغزو الذي قام به يوشع بن نون. (زناتي، 2010، ص21-22-23)

---

(\*) حفريات تل العمارنة: تل العمارنة يقع على النيل في مصر، برز هناك اكتشاف أثري يطلق عليه "رسائل تل العمارنة"، وهو عبارة عن مجموعة من الألواح، تحتوي على كتابات مسمارية باللغة البابلية، وهي جزء من أرشيف حفظ السجلات والمراسلات بين حكام دول أجنبية، ودولة الفراعنة، وعهد رسائل تل العمارنة يرجع إلى القرن الرابع عشر ق.م. انظر الأحمد، تاريخ فلسطين القديم ص23. زناتي، تهويد القدس ص23.

## السياسات الإسرائيلية في القدس

### تهويد المدينة

إن أردنا الحديث عن سياسات ممارسات اليمين الإسرائيلي في القدس، فلا يمكن أن نتجاهل ما قامت به إسرائيل تجاه المدينة، قبل الفترة التي تتناولها الدراسة، ووجب التنويه أن السياسة واحدة وممتدة، وأن دور اليمين الإسرائيلي، ما هو إلا امتداد لهذه السياسة، التي تعاضمت بعد إكمال إسرائيل احتلالها لفلسطين عام 1967، وسعت في تهويدها وإخراج أهلها الأصليين منها.

هنالك مقولة شهيرة لثيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية حيق قال "إننا إن حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على فعل شيء، فسأزيل ما ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسأحرق الآثار التي مرت عليها القرون" (زنتاني، 2010، ص21)

في سباق مع الزمن، يحاول الإحتلال الإسرائيلي تهويد ماتبقى من مدينة القدس، ويسعى لذلك من خلال عمليات الحفر، والتجريف، بالقرب من المسجد الأقصى، وهدم المنازل الفلسطينية في الأحياء القديمة، وطرد سكانها. حيث ومنذ المؤتمر الأول للحركة الصهيونية عام 1897، سعت إلى إيجاد واقع جديد في المدينة يخدم أهداف الحركة الصهيونية في إقامة الدولة اليهودية. ولضمان أكثرية يهودية في القدس، قامت السلطات الإسرائيلية في عام 1992، بتوسيع حدود مدينة القدس التي وضعت عقب احتلال عام 1967، وذلك لرفع نسبة السكان اليهود، حيث أدى ذلك إلى رفع نسبة السكان اليهود في القدس الصغرى، دون التجمعات الفلسطينية إلى 72%، ويشكلون 50% من سكان القدس الكبرى التي تضم كل من (ابو ديس، العيزرية، ضاحية البريد، الرام، بير نبالا وبيت حنينا القديمة. (أبوعامر، 2009، ص19-22)

### السياسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس

يعتبر الاستيطان وتهويد المدن والبلدات الفلسطينية، من أهم التكتيكات التي اتبعتها الحركة الصهيونية، ومن ثم إسرائيل، في الوصول الى استراتيجيتها الرامية إلى طمس المعالم العربية والفلسطينية والتاريخية، والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية وتهجير وترحيل الفلسطينيين. وتتخذ السياسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس العربية الفلسطينية عدة أشكال، وهي:

#### أولاً: طمس آثار القرى العربية والحضارة العربية عامة

وهو أسلوب فظيع من أساليب التحريف والتزييف في المدينة، وهو إزالة وطمس آثار القرى العربية واستخدام حجارته في بناء المستوطنات اليهودية، حيث لجأت الحركة الصهيونية وعصاباتةا إلى

تدمير كامل القرى المقدسية عقب حرب 1948، وكل من يسير في قرى القدس يرى بشكل واضح أن كثير من أسوار المباني الإسرائيلية، كمستشفى هداسا والجامعة العبرية، بنيت من حجارة القرى العربية. (زيتاني، 2010، ص63)

### ثانياً: تهويد المرافق والخدمات العامة والقضاء على النشاط الاقتصادي العربي

سعت إسرائيل فور احتلالها للقدس الشرقية، إلى إلغاء الإدارة العربية فيها، فقامت بحل المجلس البلدي العربي وألحقت موظفي الدوائر العربية بتلك الإسرائيلية، واشترطت على أصحاب المهن العرب، بالالتحاق بمؤسساتها، وذلك مقابل السماح لهم بمزاولة مهنتهم وأعمالهم، كما وأضعفت الحركة الاقتصادية العربية في المدينة، من خلال منع إقامة مشاريع صناعية عربية؛ وذلك من خلال فرض ضرائب عالية على المشاريع المقامة، وعلى السكان العرب لإرهاقهم بها ودفعهم للهجرة من القدس، وبالرغم من أن العرب يدفعون مايقارب 25% من ميزانية بلدية القدس الإسرائيلية، إلا أنهم لا يحصلون إلا على 5% من الخدمات فقط. (أبو عامر، 2009، ص52-53)

### ثالثاً: هدم البيوت ومصادرة الأراضي

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة البيوت الفلسطينية وهدم بعضها منذ اللحظة الأولى لاستكمالها احتلال القدس عام 1967، وذلك عبر عدة أشكال وهي:

1- الاستيلاء على الملكيات التابعة للفلسطينيين الذين تركوا المدينة، عقب الحرب، عبر قوانين إدارية خاصة.

2- نزع الملكية من الفلسطينيين الذين مازالوا يعيشون في المدينة، عبر تشريعات خاصة بمصادرة الأملاك للصالح العام. كما لجأت إلى مصادرة الأراضي بموجب قانون أملاك الغائبين، واستخدمته بصورة حثيثة لتهويد المدينة. (أبو عامر، 2009، ص47)

### رابعاً: الإغلاق والعزل

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعزل القسم الشرقي من القدس عن الضفة الغربية، ومنعت الفلسطينيين من زيارتها، إلا بموجب تصاريح، وأقامت الحواجز لمراقبة الداخلين إليها، وعملت منذ عام 2002، على تنفيذ مخطط لبناء سور حول المدينة المقدسة، أطلقت عليه اسم "خطة الدفاع عن القدس" يمتد إلى 54 كم، ويفرض على السكان دخولها عبر ممرات رئيسية. (أبو عامر، 2009، ص55)

"الحقائق على الأرض تشير إلى نجاح التهويد العمراني والديمقراطي، مما يشكل خطراً على الوجود العربي فيها، حيث تشير الإحصاءات والدراسات إلى أن ما بقي من القدس الشرقية خارج دائرة

التهويد يصل إلى 21% فقط، في حين تم الاستيلاء على حائط المسجد الأقصى الجنوبي الغربي (حائط البراق) ليكون مكاناً يصلي فيه اليهود حسب طقوسهم الدينية، وليطلق عليه زوراً "حائط المبكى". كما تم تعديل التركيبة السكانية للمدينة لتصل إلى حد المساواة بين العرب واليهود فيها (200 : 170 ألف نسمة)، ناهيك عن تغيير المعالم والهدم والطرده المستمر للسكان العرب، في محاولة لإضعاف الموقف العربي الإسلامي إزاءها. من جهة أخرى يحاول اليهود حصر حق المسلمين فيها بالحرم الشريف وحق المسيحيين بكنيسة القيامة، ولذلك اتجهت الحلول الإسرائيلية المقترحة لمستقبل المدينة، لتقديم الحل الديني أو الوظيفي الإثني، مع استبعاد الحل السياسي إلا في جانبه الرمزي فقط، وذلك حتى تبقى السيادة والأمن إسرائيليّين في المدينة" (الحمد، القدس نجاح إسرائيلي واضح نحو التهويد، موقع الجزيرة)

### الإجراءات ضد المسجد الأقصى والبحث عن الهيكل المزعوم

تتعرض مدينة القدس بشكل عام والمسجد الأقصى بشكل خاص لمحاولات تهويد وتغيير للتاريخ عبر طمس معالمه ومعالم الحاضر من قبل حكومات دولة إسرائيل المتعاقبة، لاسيما الحكومات اليمينية التي بدأت بالسيطرة على الحكم في إسرائيل مطلع عام 2000. أخطر هذه الاعتداءات، هو سماح الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتياهو عام 2012، لمؤسسات التخطيط الإسرائيلية بتنفيذ مخططات هيكلية تقضي بتهويد تخوم الأقصى وساحة البراق، وذلك بإقامة مراكز تهويدية، وكُنس، وحدائق توراتية، لتضييق الخناق على المسجد ضمن مخطط شامل، لتمكين اليهود من ساحة البراق، مقابل إقصاء وتغييب الحضارة والتاريخ عن المكان. (الجزيرة، حائط البراق وقف إسلامي يسيطر عليه اليهود، 2015)

في نفس السياق يشكك عالم الآثار الإسرائيلي "إزرائيل فلنكشتاين" من جامعة تل أبيب في علاقة اليهود والدين اليهودي بالقدس، ويضيف، أن الحائط ليس مكاناً مقدساً عند كل اليهود ومثال ذلك اتباع حركة "ناطوري كارتا" الذين لا يرتادونه. (زناتي، 2010، ص 65)

### الحفريات الإسرائيلية في المسجد الأقصى

ملف الحفريات الإسرائيلية تحت المسجد الأقصى يعتبر ملفاً كبيراً ومعقداً، وطالما شكل عقبة كبرى في أي مفاوضات كانت تجري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، في دراستنا لن تطرق لكافة التفاصيل فيما يتعلق بالحفريات، إنما سنتطرق لها بشكل مقتضب، لاسيما الخطورة التي تشكلها الحفريات على مستقبل حل الدولتين.

الخارطة رقم "1" خريطة توضح الحفريات تحت المسجد الأقصى. (موقع مؤسسة القدس الدولية)



بدأت الحفريات الإسرائيلية الغير قانونية في القدس، بعد إكمال احتلالها عام 1967، وتوسّعت الحفريات كما يدعي الإسرائيليون، إلى العثور على "إمبراطورية داوود القديمة" و"هيكل سليمان" الذي في عقيدتهم يشكل المعبد الأول لليهود في العالم، حيث لم يتبق مكان في المسجد الأقصى، إلا وتعرّض للحفر، أو التنقيب تحته، وفي ذات السياق هناك شبه إجماع بين أغلبية الباحثين الجادين في علم الآثار، سواء إسرائيليين أو غربيين، على أن "مدينة داوود" التي كانت عاصمة إمبراطورية داوود، ماهي في حقيقة الأمر إلا قرية، أقل تطوراً من كثير من المدن الواقعة بين بيت لحم ورام الله، وبالتالي ما عاد الربط بتاريخ اليهود شرطاً لربط الموقع بمسوغات سياسية، بل انتقل إلى دور مكشوف في عملية الاستيطان، وتبرير حق اليهود في الاستيطان في أي مكان. (الجبعة، 2010، ص7)

تشكل الحفريات خطراً محدقاً، ليس بعملية السلام، أو التوصل لحل الدولتين فحسب، بل على مستقبل وحاضر مدينة القدس والمسجد الأقصى، حيث أنها ووفق الباحثين والمختصين في علم الآثار والجيولوجيا، تشكل خطراً على المباني القديمة والمقدسة في القدس، حيث أنه ، وبمواصلة الحفريات الإسرائيلية، يتوقع المختصون انهيار العديد من المباني السكنية والمقدسة في المدينة، كما أن هناك خطراً محدقاً، بانهيار المسجد الأقصى، نتيجة هذه الحفريات. خطورة أخرى تكمن في عمليات الحفر الغير

قانونية، ألا وهي، ووفق آراء المختصين، تدمير أو إخفاء بطرق مختلفة، للأثار العربية والإسلامية التي يتم العثور عليها أثناء عملية الحفر. وتجدر الإشارة إلى أنه، وبعد مرور 50 عاماً على الحفريات الإسرائيلية، وحتى هذه اللحظة، لم يقدموا أي دليل قاطع، على الوجود اليهودي الكبير في المدينة، كما يدّعون، كما لم يعثروا على بقايا أو أثار متعلقة بـ "هيكل سليمان"، وبالتالي، يفند ذلك المزاعم "الصهيويهودية" إن جاز المصطلح، بأحقيتهم في هذه الأرض.

## السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية

### الجدار الفاصل

تعود فكرة بناء جدار حول فلسطين إلى عام 1923، وقد وردت في مقال بعنوان "الجدار الحديدي"، كتبه منظر اليمين الصهيوني في الحركة الصهيونية "رئيس جابوتنسكي" وقد طالب فيه ببناء جدار حول فلسطين، مع عدم منح العرب الفلسطينيين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في ذلك الوقت، أي حقوق، وإبقاء قضيتهم مفتوحة لحلول يفرضها الأمر الواقع. لكن الفكرة جمدت نتيجة قناعة داخل الحركة الصهيونية، بأن الحل مع العرب الفلسطينيين هو من خلال الطرد والتهجير، وليس من خلال بناء الجداران. (الهندي، ص165)

للجدار الفاصل العديد من التسميات. فالجانب الإسرائيلي الرسمي يطلق عليه اسم الجدار الأمني، في محاولة لخلق انطباع، بأن هدف الجدار ينحصر في القضايا الأمنية. إذ تقول إسرائيل، أن الغاية من بنائه تتمثل في منع الفلسطينيين من العبور سراً إلى داخل إسرائيل من أراضي الضفة الغربية، وهو يأتي لحماية الإسرائيليين. السلطة الفلسطينية أطلقت عليه اسم جدار الضم والتوسع، على اعتبار أن الجدار يؤدي إلى توسع إسرائيل على حساب أراضي الضفة الغربية. (جبر، 2005، ص12)

اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها، ببناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية عام 2002، ويمتد الجدار على طول الضفة الغربية، ويفصل بين أراضي الضفة الغربية وإسرائيل من جهة، وأراضي الضفة الغربية نفسها، من جهة أخرى، كما يحدث في القدس. ولا يلتزم الجدار الفاصل بأي شكل من الأشكال بالخط الأخضر، إنما يركز على الحواجز الطبوغرافية والديموغرافية، حيث ينحني وينحرف في كثير من المناطق لضم مستوطنات يهودية وأراضي فلسطينية إلى إسرائيل، ويصل ارتفاع الجدار إلى 8 أمتار وتعلوه أسلاك شائكة، وأبراج مراقبة عسكرية، وكاميرات للمراقبة، وأجهزة إنذار إلكترونية. وقد ألحق الجدار أضراراً كبيرةً بالاقتصاد الفلسطيني، إذ صادرت إسرائيل أراضي فلسطينية من أجل بناء الجدار، وحرمت مئات المزارعين والتجار الفلسطينيين، من ممارسة عملهم والوصول إلى منشآتهم الاقتصادية. (زيدان وعبد الله، 2006، ص172)

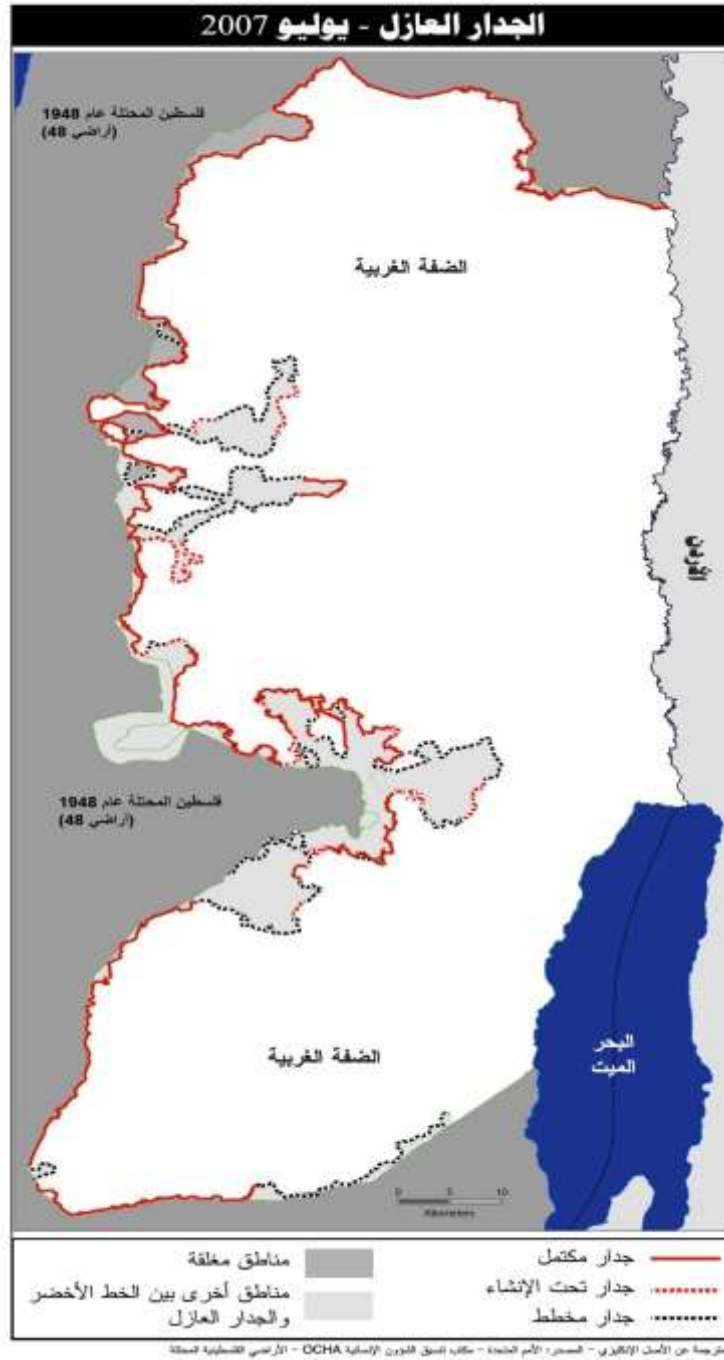
## مسار الجدار الفاصل

وفق التقديرات الإسرائيلية فإن الجدار سيبلغ طوله حوالي ألف كم، وهو أطول جدار تقيمه إسرائيل لحماية نفسها، فقد كانت فكرة عزل الضفة الغربية حاضرة في أذهان القيادات الإسرائيلية منذ عهد بن غوريون، إلا أن أرئيل شارون يعتبر المنفذ لهذه الفكرة عام 2002. (إبراهيم، 2010، ص127)

يمتد الجدار على محيط الضفة الغربية، بشكل متعرج، ومتداخل، في أراضيها، ولمسافات متفاوتة، ويتكون الجدار الفاصل من قسمين رئيسيين، أحدهما يمتد على محيط المناطق الشمالية والغربية والجنوبية للضفة الغربية، تتخلله أجزاء تحيط بمنطقة القدس ضمن ما يسمى بغلاف القدس، والذي يهدف إلى عزل مدينة القدس ومحيطها عن امتدادها الطبيعي مع باقي مناطق الضفة الغربية. في هذه المنطقة يتصف الجدار بكثرة تعرجاته مما يجعله أطول بكثير من حدود \*الخط الأخضر التي حددت عام 1949، بناءً على اتفاقية الهدنة مع الأردن. يسير الجدار في بعض المناطق على نفس حدود الخط الأخضر، وفي مناطق أخرى يدخل في الأراضي الفلسطينية من مسافة 0-200 متر، وهي أقصر نسبة تجاوز للخط الأخضر، في حين يبلغ أكبر قدر ضم من أراضي الضفة الغربية للجدار، حوالي 1-8 كم داخل أراضي الضفة الغربية، على امتدادات متفاوتة للجدار، أي أن 90% من الجدار مبني في أراضي الضفة الغربية، ومتجاوزة الخط الأخضر، و10% فقط هي التي يسير فيها الجدار على نفس حدود الخط الأخضر. (جبر، 2005، ص13-14)

يشكل الجدار الفاصل أكبر برهان على السياسة العنصرية التي ينتهجها اليمين الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، فهو ليس فقط مخالف للأعراف والقوانين الدولية والإنسانية، بل هو يضرب بعرض الحائط كافة الجهود المبذولة للتوصل إلى السلام، ويقوض من فرص الوصول إلى حل الدولتين. ناهيك عن الأضرار الاقتصادية والسياسية والحياتية، التي تلحق بالفلسطينيين، جرّاء بناء هذا الجدار، حيث يقضي على أية فرصة لتواصل طبيعي للمواطنين في المناطق الفلسطينية، ويعزل آلاف المواطنين الفلسطينيين عن أراضيهم التي ابتلعها الجدار، ويهدف الجدار في حقيقة أمره إلى تثبيت فكرة "الكانتون"، أكثر من فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. (منصور، 2014، ص54)

الخارطة رقم "2" خارطة توضح مسار الجدار الفاصل (موقع فلسطين سؤال وجواب)



## الحواجز الإسرائيلية

شكل آخر من أشكال المعاناة التي تلاحق الفلسطينيين منذ احتلال أرضهم عام 1948، ألا وهي الحواجز الأمنية الإسرائيلية التي تمزق الضفة الغربية، وتفصل المدن والقرى عن بعضها البعض، وتترك آثاراً سلبية، سواء على الصعيد الاقتصادي، أو النفسي، للفلسطينيين. بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أحكمت إسرائيل إغلاقها وحصارها لمدينة الضفة الغربية، وأنشأت مئات الحواجز الأمنية التي تندرج تحت سياسة العقاب الجماعي للفلسطينيين، ويتعرض الفلسطينيون خلال تنقلهم لعملهم، أو تلقي الطلاب لتعليمهم، وحتى فيما يتعلق بالمرضى، لأبشع أنواع الإهانة والإذلال، على هذه الحواجز، ويصبح الأمر أكثر بشاعة حين يتعرض الشخص للاعتقال أو الاغتيال على هذا الحاجز.

ازدادت الحواجز الأمنية الإسرائيلية بشكل خاص بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وأنشأت إسرائيل مئات الحواجز الأمنية في مدن الضفة الغربية، والتي بلغ عددها الآن أكثر من 600 حاجز عسكري، وفق تقرير للأمم المتحدة، و تتخذ الحواجز الأمنية الإسرائيلية شكلين، الأول: الحواجز الثابتة أو الدائمة، والثاني: الحواجز الطارئة أو الطيارة، وهي حواجز للحالات الطارئة والتي يقوم الجيش الإسرائيلي بإقامتها وفق معلومات استخباراتية ما، أو في حالات عمليات المقاومة الفلسطينية. (إبراهيم، 2010، ص122)

والإعمار)



## الطرق الالتفافية

تعمل مخططات الطرق الاستيطانية، التي تقيمها إسرائيل على أراضي الضفة الغربية المحتلة، على تعزيز الوجود الإسرائيلي هناك وتقويض عملية التسوية، ونسف فكرة الحل السلمي على أساس الدولتين. هذا بالإضافة إلى أن هذه الممارسات تشكل خرقاً واضحاً للقانون، والأعراف الدولية.

يواصل الاحتلال الإسرائيلي سياسة الطرق الالتفافية الاستيطانية، والتي تسهل على المستوطنين حركتهم بين المستوطنات نفسها، وإسرائيل، وقد وصل طول هذه الطرق إلى 770 كم حتى بداية عام 2015، ويعتبر مواصلة الاحتلال الإسرائيلي سياساته في الطرق الالتفافية الاستيطانية، ومشاريع الاستيطان، دليلاً على التعنت الإسرائيلي، ورفض للتسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني. (التقرير الإستراتيجي 2015، مصدر سابق ص306)

## المبحث الثاني: الاستيطان الإسرائيلي وأثره على خيار حل الدولتين

لعل ديفيد بن غوريون الصهيوني العريق، ورئيس أول حكومة اسرائيلية، يختصر سياسة الصهيونية ومراميها، أكثر من غيره، ويعرّف عنها بوضوح تام حين يقول "إذا أردنا خلاصاً يهودياً مئة في المئة، فلا بد من استيطان عبري مئة في المئة، ومزرعة عبرية مئة في المئة، ومرفأ عبري مئة في المئة. (زهر الدين، مصدر سابق، ص96) وهي المقولة التي أصرت جاهدة الحكومات الإسرائيلية المتتالية على تنفيذها بحذافيرها.

### مفهوم الإستيطان:

"هو حركة استعمارية صهيونية احتلالية، هدفها إحلال مجموعة إثنية يهودية مكان السكان الأصليين في المنطقة المحتلة، وذلك من خلال استخدام أدوات مختلطة من أجل الاستيلاء على الأرض، والتي تشكل العنصر الأساسي في هذه العملية". (منصور، مصدر سابق، ص10)

تستمد الاستراتيجية الإسرائيلية المعاصرة مقوماتها الفكرية من العقيدة الدينية اليهودية، والتي تطالب (بحق تاريخي) وتستند إلى (وعد إلهي). ولهذا كان الدين اليهودي هو الأساس الذي ارتكزت عليه الاستراتيجية الإسرائيلية تحقيقاً لغايتها وأهدافها (بالوعد الإلهي) و(ملكية) أرض فلسطين، و(حق) العودة إليها لبناء الدولة الحديثة، والمعبد الثالث في أورشليم. كما وتعتقد الصهيونية أنه، ومثلما حفظ الدين اليهودي الشعب اليهودي من الاندثار والضياع عبر قرون طويلة، يستطيع الدين الحاضر أن يعيد شمله فوق أرض الميعاد، وأن يشكل العروة الوثقى التي تربط تراث الماضي وتطلعات الحاضر وأمنيات المستقبل (فهيم، 1999، ص16)

يدور المفهوم الصهيوني/الإسرائيلي للحكم الذاتي داخل الإطار الصهيوني الاستيطاني الإحلالي، الذي يرى أن فلسطين أرض بلا شعب، وأنه، وإن وجد فيها شعب، فوجوده عرضي، وأن هذا الشعب لا يتمتع بالحقوق المطلقة نفسها التي يتمتع بها المستوطنون الصهاينة. (المسيحي، مصدر سابق، ص523)

وإذا أردنا النظر الى الأسس التي استندت عليها الحركة الصهيونية بحكوماتها في السيطرة على أرض فلسطين، سنلاحظ أنها اتبعت التالي:

1- الهجرة المفتوحة والمنظمة، كمورد سكاني لمجتمع الحرب الإسرائيلي.

2- مبدأ القضم والضم للأرض العربية، بدءاً من فلسطين.

3- استيطان الأرض العربية، واقامة المستوطنات الصهيونية فوقها.

4- التوازن الديمغرافي عبر درجة القنبلة الموقوتة (الفلسطينيين)، وفق أسلوب الطرد المركزي والجذب المركزي إلى أرض بعيدة عن مركز تجمع الصهاينة.

5- الأمن السكاني، وبناء القوة العسكرية، وتهويد الأرض والسكان. (زهر الدين، 1996، ص97)

### دوافع الاستيطان الإسرائيلي

تعد مرحلة مابعد حرب 1967، مرحلة جديدة ومختلفة من مراحل الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، حيث بدأت إسرائيل بوضع تخطيط شامل، للسيطرة على المناطق التي احتلتها، من خلال إحداث تغييرات ديموغرافية، وسياسية، وأمنية. أيضاً، تولت الحكومة الإسرائيلية بنفسها مسؤولية الإشراف على الاستيطان، وتمويله، من ميزانيتها الخاصة، عوضاً عن المنظمات الاستيطانية التي باتت تدعم جهود الحكومة في هذا المجال. (دوعر، 2012، ص22)

### 1- الدافع القومي للاستيطان

يرتبط الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، بمجموعة من الاعتبارات، والدوافع الأيديولوجية والدينية، التي تسعى لربط عمليات الاستيطان بالمنطلقات الأيديولوجية السائدة في الدولة العبرية. إحداها المنطلق التاريخي، حيث أن لليهود الحق التاريخي في الضفة الغربية، وأن هذه المناطق هي محررة، ولليهود الحق في الاستيطان فيها. هناك منطلق أيديولوجي آخر، يرتبط بأساس ديني، يعود إلى مفهوم أرض إسرائيل، وإن حرب يونيو/حزيران 1967، والاستيطان الذي تبعها، ما هما، إلا وفاء للوعد الإلهي بالعودة إلى أرض إسرائيل، ومن ذلك كان الإصرار على الإستيطان في القدس وجعلها عاصمة لهم بناءً على الحدود التوراتية. (دوعر، 2012، ص23-24)

### 2- الدافع الأمني

بالنسبة لإسرائيل تشكل المستعمرات الاستيطانية حاجزاً أمنياً وجزءاً من نظام الدفاع الإقليمي، كما أنها، لها دور محدد في الدفاع والهجوم وحشد القوات الاحتياطية، بالإضافة الى كونها مناطق لامتناص الصدمات، وإعاقة الهجمات بعيداً عن العمق الإسرائيلي، والأماكن الحساسة. (دوعر، 2012، ص26)

### 3- الدافع السياسي

الحركة الكثيفة للاستيطان اليهودي بعد حرب حزيران/يونيو 1967، شملت تقريباً جميع مناطق الضفة الغربية، إلا أن كثافتها وتركيزها اختلف من منطقة لأخرى، تبعاً للأهمية السياسية والاستراتيجية، ومن خلال توزيع المستوطنات وتركيزها تتضح سياسة إسرائيل، التي تحاول من خلالها إيجاد أغلبية يهودية في أماكن ذات كثافة سكانية فلسطينية، وشكلت القدس المحور الرئيسي في هذا المجال، والأكثر

استهدافاً بالاستيطان، نظراً لأهمية القدس ومكانتها، حيث سعى الليكود و المعراخ منذ صعودهم للحكم إلى تغيير الطابع الديموغرافي، والعمراني، والحضاري للمدينة، وتهويدها بأقصى سرعة ممكنة، وفصلها عن باقي أجزاء الضفة الغربية، ذلك أن السيطرة على الأرض تعني السيطرة السياسية، والاستيطان عامل أساسي من عوامل منع قيام دولة فلسطينية. بالإضافة إلى أن استمرار الاستيطان، سيقوي موقف إسرائيل التفاوضي، وسيزودها بورقة مهمة في أي مساعٍ، أو مساومات، للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية (دوعر، 2012، 29-30)

#### 4- الدافع الإقتصادي

تسعى الحكومة الإسرائيلية من البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، إلى السيطرة على موارد المياه، من خلال التحكم في مياه نهر الأردن وروافده، ووفقاً لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، فقد أفاد بأن مخزون المياه الجوفية الصالح للاستخدام في الضفة الغربية يقدر ب 600 مليون متر مكعب في السنة، تسحب منها إسرائيل قرابة 500 مليون متر مكعب، ولا يبقى للفلسطينيين سوى 100 مليون متر مكعب. وتبرز تأثيرات الاستيطان في القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال التغيير الهيكلي الذي أحدثه في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال تحويل اتجاهات قوى العمل، وفرض قيود على قطاع الصناعة الفلسطيني، وسلب وتدمير قطاع الزراعة الفلسطيني. (دوعر، 2012، ص32-33)

#### سياسة اليمين الإسرائيلي في الاستيطان واثره على حل الدولتين

يسابق الاحتلال الإسرائيلي الزمن في ممارساته وإجراءاته التي تهدف إلى تهويد الأرض الفلسطينية من خلال المخططات الاستيطانية التي يسير عليها، منذ سبعينات القرن الماضي، والتي تهدف إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية المحتلة، وإنشاء معازل أو كانتونات، والتي تعتبر المرحلة الأخيرة من خطته الاستيطانية، والتي بدأ بالفعل بالوصول إليها. ويسير الاستيطان بوتيرة متصاعدة منذ تحقيق احتلال كامل الأراضي الفلسطينية عام 1967، لاسيما في عهد حكومات اليمين الإسرائيلي، حيث شهدت سنتا 2014-2015، استمرار الوتيرة الاستيطانية المنتظمة، وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين من 240 ألف مستوطن عام 1990، إلى 750 ألف مستوطن عام 2015، ويقطنون في 196 مستوطنة إسرائيلية، و232 بؤرة استيطانية، موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. حيث أن 90% من الأراضي التي استولى عليها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية خصصت لأعمال توسيع المستوطنات اليهودية (التقرير الإستراتيجي 2015، ص297)

نستطيع أن نوجز سياسة حكومات الليكود واليمين الإسرائيلي، بشكل عام، وفيما يتعلق بالاستيطان، بمقولة "مناحم بيغن" الشهيرة "أرض إسرائيل ستكون كلها لشعب إسرائيل، وإلى الأبد"، كما وتنتضح سياسة الليكود في الاستيطان، من خلال المشروع الذي تقدم به "مناحم بيغن" للكنيست الإسرائيلي

في ديسمبر عام 1977، وقد سار على أساسه جميع قيادات الليكود مع بعض التعديلات التي تتسجم والواقع السياسي. هذا المشروع حدد الأسس للخطوط التي يسير عليها الليكود في أية تسوية سياسية مستقبلية مع العرب، حول الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ومن أهم هذه الأسس:

- 1- حكم ذاتي للعرب، وليس الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة.
  - 2- ستكون الأمور الإدارية للسكان العرب في يد مجلس إداري فلسطيني منتخب، بينما الأمور الأمنية، والنظام العام، والسيادة العامة، ستكون بيد إسرائيل.
  - 3- للإسرائيليين الحق في الاستيطان، وامتلاك الأراضي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.
  - 4- القدس هي العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل، ولاتدخل أصلاً ضمن التفاوض مع الفلسطينيين.
- (شاهين، العيلة، 2010، ص 924-925)

لعل خارطة "شارون" للاستيطان التي بدأ في صياغتها في سبعينات القرن الماضي تعتبر الترجمة الحقيقية لأفكار الليكود، حيث تضمنت خارطته، أن ينتشر الاستيطان الإسرائيلي على طول خطين متوازيين، الأول: هو الخط الساحلي الغربي، وهذا الخط تم إنجازه بالفعل بإنشاء دولة إسرائيل عام 1948، أما الخط الثاني: فيبدأ من مرتفعات الجولان السوري في الشمال، وينتهي بشرم الشيخ المصرية في الجنوب، ويمر بالضفة الغربية بما فيها القدس، ويتم وصل الخطين بكثير من الخطوط العرضية، وذلك النظام سيعمل كعمود فقري مزدوج للأمن الإسرائيلي. تضمنت الخارطة أيضاً إنشاء ثلاث كتل استيطانية، الأولى حول القدس لعزلها عن محيطها العربي، والثانية شمال الضفة الغربية وترتبط بإسرائيل من جهة، وستعمل على عزل المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين، من التواصل جغرافياً بإسرائيل من جهة أخرى. والكتلة الثالثة تقع في جنوب الضفة الغربية حول الخليل وبيت لحم. (شاهين، العيلة، مصدر سابق، ص 925-926)

يتضح مما ذكر أعلاه، أن أهداف الخطة الاستيطانية لشارون، تسعى بشكل رئيسي لهدفين، الأول: احتلالي استيطاني، وهو السيطرة على أرض فلسطين وتهويدها ونفي السكان الأصليين منها. الثاني: أمني، ويتجلى في عزل المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين عن بعضها البعض، وعن التواصل مع إسرائيل، وذلك عن طريق إقامة المستوطنات الإسرائيلية حولها، وجعلها كتنتونات صغيرة ومحاصرة بالكتل الاستيطانية، وطرقها الإنفاقية، بالإضافة للحواجز الإسرائيلية، مما يسهل السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الضفة الغربية، ويوفر مناخاً أمنياً جيداً للعمق الإسرائيلي.

لعل أفكار بيغن الاستيطانية، وخارطة شارون بعدها، شكلت المسار الاستيطاني لحكومات إسرائيل بشكل عام، وأحزاب اليمين بشكل خاص، حيث و بالنظر لأرض الواقع وإلى ما وصل إليه

الحال، نرى تطبيق إسرائيلي فعلي لهذه الأفكار والخطط، فأنشأت الكتل الاستيطانية في كل مكان في الضفة الغربية تقريباً، واحتلّ الجولان السوري إلى الآن، وسيناء وشرم الشيخ المصريتين، وقد انسحبت إسرائيل منهما، عقب حرب 1973، وأصبح حال الضفة الغربية والقدس الآن كما هو مخطط له، عبارة عن كنتونات محاصرة ومعزولة عن بعضها البعض، أما القدس فتسير فيها عمليات التهويد بشكل سريع، وقد أصبحت معزولة تماماً عن مدن الضفة الغربية.

بالعودة للتاريخ الحديث، وتحديدًا ، منذ أن بدأت سيطرة اليمين الإسرائيلي على الحكم في إسرائيل، مطلع الألفية الثالثة، زادت وتيرة المشاريع الاستيطانية في مدن الضفة الغربية، كما شهدت بناء جدار الضم والتوسع الإسرائيلي، بالإضافة إلى تهويد مدينة القدس بشكل شبه كامل، وورود فكرة يهودية الدولة في أية محادثات أو جهود لإحياء عملية السلام.

### سياسة البؤر الاستيطانية

هي عبارة عن مراوغة والتفاف من قبل أحزاب اليمين الإسرائيلي على قرارات تجميد الاستيطان، التي لاتصمد طويلاً، فبعد موجة الإدانة الدولية للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، لجأ اليمين الإسرائيلي، لسياسة البؤر الاستيطانية، وهي عبارة عن تجمعات، إما مدنية، أو شبه عسكرية، تقام دون أن يتم إقرارها من قبل الحكومة، حيث سرعان ما تتحول هذه البؤر إلى مستوطنات رسمية معترف بها، بحيث تنطبق عليها شروط التجمع الذي يعرفه مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، على أنه "مكان مأهول بشكل دائم ضمن معايير معينة، غالباً مايسكنه 20 شخص أو أكثر، وله إدارة ذاتية، بحيث لا يكون مشمولاً مع الحدود الرسمية لتجمع آخر، ويتم إقرار تأسيسه رسمياً". وفي الفترة الواقعة ما بين عام (2000-2009) أقامت حكومات اليمين الإسرائيلي ما مجموعه 232 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية. (إبراهيم، 2010، ص112)

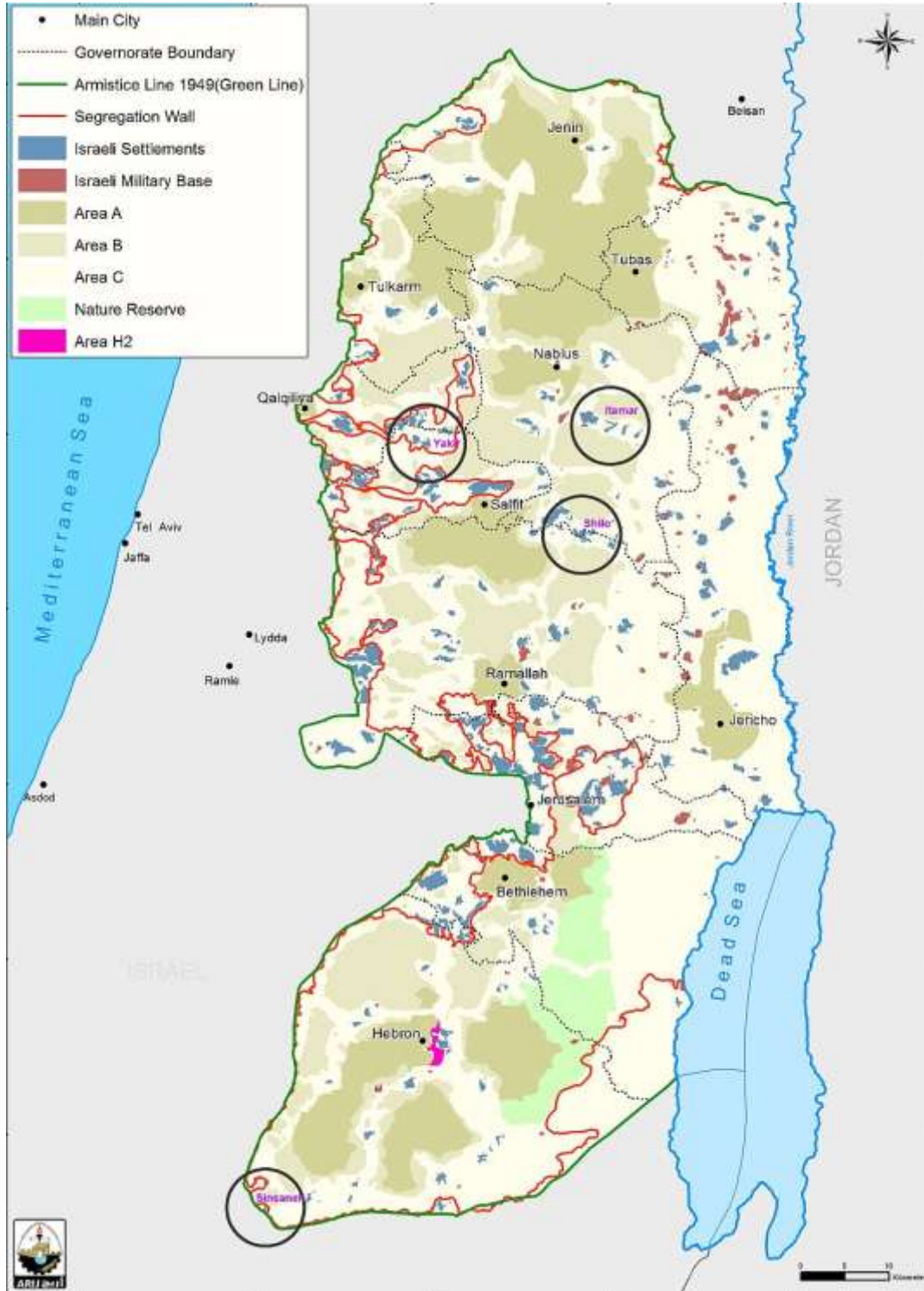
شهد عام 2015 زيادة في وتيرة بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وشرعنة البؤر الاستيطانية، وإنشاء بؤر جديدة في الضفة الغربية، حيث قامت حكومة الاحتلال ومن خلال مؤسساتها المختلفة بالموافقة على خطط وطرح عطاءات وإصدار تراخيص بناءٍ وحتى نهاية 2015 لنحو 19,822 وحدة استيطانية سكنية، 72% منها في القدس، بعضها نفذ والآخر قيد التنفيذ، وصادرت ما مجموعه 3,670 دونماً. (التقرير الإستراتيجي 2015، مصدر سابق، ص299-300)

في عام 2016، وثّق تقرير أعده مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما تم الإعلان عنه من مخططات، وعطاءات، ومنح تراخيص لنحو "27,335" وحدة استيطانية جديدة في مراحل البناء والتخطيط والمصادقة في أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس

المحتلة. وأوضح المركز في تقريره حول حصاد الأنشطة الاستيطانية التوسعية في الضفة الغربية، بما فيها القدس للعام 2016، أن عمليات البناء الاستيطانية تركزت في محافظات القدس، وسلفيت، وبيت لحم، والخليل، ورام الله، وخصص لها مئات ملايين الشواقل، فيما تم الاستيلاء على أكثر من (12326) دونماً من الأراضي الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بحيث يتم الإعلان عنها كأراضي دولة، ومن ثم تحويلها لاحقاً لصالح الاستيطان. وقال مدير المركز سليمان الوعري إن ارتفاعاً حاداً طرأ على مصادرة الأراضي، بلغ (127%) مقارنة مع العام الماضي، فيما ارتفعت وتيرة البناء الاستيطاني بنسبة (57%) عن العام 2015. وتركزت المشاريع الاستيطانية الجديدة في مدينة القدس بنسبة 70% من عدد الوحدات الجديدة، بهدف تغيير طابعها الإسلامي المسيحي العربي وتهويدها. (تقرير، إرتفاع حاد في وتيرة مصادرة اراضي الضفة في عام 2016، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، تاريخ الزيارة 2017)

من الملاحظ استمرار حكومات اليمين الإسرائيلي ومنذ سيطرتها المتواصلة على سدة الحكم في إسرائيل مطلع عام 2000، على النهج الاستيطاني التهويدي للأراضي الفلسطينية لاسيما في الضفة الغربية والقدس، وهذا من شأنه، تقويضٌ لمساعي التوصل لحل الدولتين، كون الفلسطينيين لا يمكن لهم بأي حال من الأحوال، وفي الوضع الراهن أن يتمتعوا بدولة مستقلة، مترابطة، ومتواصلة بين مدنها في ظل سياسات اليمين الإسرائيلي على أرض الواقع، كما أن القيادة السياسية الفلسطينية ترفض الطرح الإسرائيلي بدولة ذات حدود مؤقتة أو دولة الكنتونات، فهذا الطرح لا يحقق بأي حال من أحواله، دولة قابلة للحياة.

الخارطة رقم "4" خارطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والمناطق العسكرية والبؤر الإستيطانية.  
(old.poica.org)



على جانب آخر، يضرب اليمين الإسرائيلي بعرض الحائط كافة الإدانات الدولية أو المساعي والمحاذير التي تدعوه لوقف الإستيطان، أو إزالة الكتل الاستيطانية. حيث ومؤخراً قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، "بنيامين نتنياهو"، إن بلاده ترفض قرار مجلس الأمم الصادر في ديسمبر 2016، بشأن

مشروع قرار تجميد الاستيطان بالأراضي المحتلة، الذي وصفه بـ "المشين". وأعلن نتنياهو، أن إسرائيل لن تلتزم بالقرار، وتعتبره معيماً ومعادياً لها ولن تمتثل له. كما أكد أن بلاده تراجع علاقاتها مع الأمم المتحدة على خلفية هذا القرار. (نتنياهو طلب مراجعة اتصالات إسرائيل بالأمم المتحدة بعد قرار إدانة الإسطيان، موقع BBC Arabic)

## المبحث الثالث: يهودية الدولة والسياسات الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية

### أولاً: يهودية الدولة

#### يهودية الدولة تاريخياً

شكل آخر من أشكال العنصرية الإسرائيلية، هو مطلب ظهر بقوة، على لسان قادة اليمين الإسرائيلي، في الآونة الأخيرة، وهو ما يندرج بتصنيفه القضية الفلسطينية إلى أبعد الحدود. كيف لا، ويهودية الدولة تعني أنه، يمنع وجود أياً كان، غير اليهود في هذه البقعة من الأرض. وحقيقة، إن مصطلح يهودية الدولة، لم يكن وليد التصريحات المطالبة به من قبل قادة اليمين في إسرائيل، بل ظهر في أكثر من موقف، فظهر في وعد بلفور عام 1917، وظهر في تقرير اللجنة الملكية (لجنة بيل) عام 1937، وأخيراً القرار الدولي المرقم 181، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947. وتكمن خطورة التصريحات، والمطالبات الإسرائيلية بيهودية الدولة، مقابل الدخول في مفاوضات الحل النهائي، في أنها، تلحق الأذى بالقضية الفلسطينية وبكل ملفاتها، وتُفرغها من مضمونها، لاسيما فيما يتعلق بحق عودة اللاجئين والسكان الفلسطينيين في الداخل المحتل، وستجعل من الدولة الفلسطينية مجرد رقم ثانوي لقيمة له في المنطقة. (أبو نحل، 2011، ص 294)

في الواقع، تقع المسؤولية الكبرى لما يمر به الفلسطينيون الآن، على بريطانيا، فهي التي خططت ومن ثم نفذت، وهي التي لبّت مطالب ثيودور هرتزل بدولة لليهود في فلسطين، فهي التي تبنت واحتضنت الفكرة من الأساس، وصاغت في أكثر من مشروع وقرار ملكي، وهي لاحقاً من أحالت مشروع قرار تقسيم فلسطين، إلى الأمم المتحدة، لتبنيته وشرعته دولياً، وبمساعدة الولايات المتحدة، ومن خلال عقد التحالفات الدولية، والضغط على الأعضاء، فقد نجحت في إقرار مشروع قرار تقسيم فلسطين المرقم ب 181، إلى دولتين، عربية ويهودية، بواقع 55% لليهود و 45% للعرب، حيث لم يكن يملك أو يحتل اليهود في تلك الفترة سوى 5% من الأرض، فأعطوهم الجليل والنقب وأغلب الساحل في فلسطين الانتداب. كما أن بريطانيا كانت معنية بعدم قول دولة فلسطينية، فلم يكن يعينها أن تكون للفلسطينيين دولة، فمن الممكن لأي زعيم عربي، وكانت تلمح للملك الأردني "عبد الله الأول" أن يترأس هذه الدولة. لذلك على القادة الفلسطينيين أن يلاحقوها دولياً، ويجعلونها تتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأمور الآن. (أبو نحل، 2011، ص 301-312)

#### يهودية الدولة في الوقت الراهن ومخاطره

كما ذكرنا في البداية، إن مصطلح يهودية الدولة ظهر بشكله الجديد على لسان قادة اليمين الإسرائيلي مقابل التسوية مع الفلسطينيين، حيث أعيد الحديث بشكل رسمي حول ضرورة الاعتراف

الفلسطيني بيهودية الدولة في أيار/مايو من العام 2003، في أعقاب طرح الإدارة الأمريكية خطة خارطة الطريق، حيث أضيف إلى هذه الخطة، كما أسلفنا في الدراسة، جملة من التعديلات، والشروط، التي وضعتها إسرائيل تجاهها، كان من ضمنها، ضرورة اعتراف الطرف الفلسطيني بالمفاوض بيهودية الدولة، والإقرار بأن إسرائيل دولة يهودية. حيث تعتبر كلمة شارون في مؤتمر العقبة في حزيران/يونيو 2003، هي أول طلب رسمي للاعتراف بيهودية إسرائيل، ومن بعده، حرص رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبين، والتي كانت كلها يمينية، حتى هذه اللحظة، على تبني هذا الطلب، ويعتبر رئيس الوزراء الحالي "نتياهو" من أكثر المتشددین لهذا الطلب. ويهدف هذا المطلب الإسرائيلي ومن خلال الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، إلى الالتفاف على قضية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي احتلت عام 1948، واستهداف الفلسطينيين الذين يقطنون في الداخل المحتل، وترحيلهم إلى الدولة الفلسطينية أياً كان شكلها. (سلامة، 2015، ص15-16)

### مشروع قانون يهودية الدولة

يُعتبر مشروع قانون الدولة اليهودية، أو "القومية اليهودية"، الذي تقدم به نواب عن حزب الليكود والبيت اليهودي، وبدعم من حزب إسرائيل بيتنا، إلى الكنيست، من المساعي التي يريد من ورائها اليمين الإسرائيلي، تثبيت فكرة الدولة اليهودية، و"شرعنة" أية ممارسات بحق الغير يهودي، في الدولة، ويدعو القانون من حيث المبدأ إلى تغيير التوازن القائم والمقبول حالياً من خلال إعادة تعريف إسرائيل على أنها دولة "يهودية - ديمقراطية" وربط، واشتراط الهوية الديمقراطية للدولة، بصفاتها القومية اليهودية، ما يعني ملائمة "القيم الديمقراطية مع القيم اليهودية" بما يعززها ولا يتعارض معها، الأمر الذي وصفه بعض المعارضين لهذا القانون "بالديمقراطية الدينية اليهودية". (ماهو قانون يهودية الدولة، موقع وكالة معا، 2014)

وفقاً لصيغة القانون الأصلية التي طرحت للنقاش خلال عهد الكنيست السابق، "قبل الانتخابات الأخيرة"، تلتزم الدولة بتوفير الامكانيات والاستثمارات الكبيرة لدعم وتطوير الاستيطان اليهودي داخل حدودها لكن الدولة لم تتعهد وفقاً للقانون بالبناء لصالح "القوميات" الأخرى. ونصت الصيغة الأصلية على منح اللغة العربية "وضعاً خاصاً" وإلغاء الوضع الحالي الذي يعرفها كلغة رسمية وحتى في الصيغة "الأكثر اعتدالاً" لم تحظى اللغة العربية بوضع اللغة الرسمية بل ابتدعت الصيغة "المعتدلة" مصطلحاً جديداً يعرف اللغة العربية على أنها "لغة دولة". (ماهو قانون يهودية الدولة، مصدر سابق، موقع وكالة معا)

والشيء بالشيء يذكر، إسرائيل نفسها لديها إشكالية وعقدة، لها أبعاد دينية في تعريف من هو اليهودي، ففي تصريح لتسيبي ليفني "كلنا ندافع عن فكرة دولة إسرائيل في العالم ونشرح للجميع بأننا دولة يهودية وديمقراطية. لكن كيف من الممكن أن نناضل في شوارع العالم سعياً نحو دولة الشعب اليهودي، في حين أننا لم نعرف حتى الآن فيما بيننا ماهي". (غانم، 2011، ص13)

لكن هذا لا ينبغي ولا يلغي بأي حال من الأحوال، المساعي الحثيثة والمتواصلة من قبل اليمين الإسرائيلي، في محاولاته لتهود كل ما أمكن تهويده، في الضفة الغربية والقدس، بالإضافة إلى التمرس خلف مطلب الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة مقابل أية تسوية للقضية الفلسطينية، وهو ما يشدد عليه رئيس الوزراء الحالي "بنيامين نتياهو" في أي مساعي لاستئناف المفاوضات.

الخلاصة، ترى الدراسة أن مطلب يهودية الدولة من قبل اليمين الإسرائيلي، وتفجره مؤخراً يهدف إلى تحقيق عدة مساعٍ، أولاً: يهدف إلى تعطيل مساعي المفاوضات، أو المفاوضات نفسها، في حال انعقادها، كون الإسرائيليين يعلمون، أنه لا يمكن للفلسطينيين القبول بهذا الاعتراف، الذي يستهدف ويخاطر بالوجود الفلسطيني في الداخل المحتل، وحق عودة اللاجئين بدرجة أولى. ثانياً: تسعى إسرائيل من خلال مطلبها بالاعتراف بها كدولة يهودية، إلى التملص والالتفاف على استحقاق تطبيق القرار الدولي "194"، الخاص بعودة اللاجئين المهجرين من أرضهم عام 1948، إلى أراضيهم الأصلية التي تحتلها إسرائيل، وبالتالي في حال الاعتراف بيهودية الدولة، فإن إسرائيل لن تستقبل هؤلاء اللاجئين، بل وستطالب بعودتهم إلى الأراضي الفلسطينية الغير محتلة. ثالثاً: تهدف إسرائيل من خلال هذا المطلب، إلى تضيق الخناق على العرب الفلسطينيين الذين يعيشون في الداخل المحتل، وكل من تواجد على الأرض المحتلة، من غير اليهود، فهي متخوفة من الزيادة الطبيعية للفلسطينيين في الداخل؛ وفي المستقبل القريب، قد يشكل المحور الديموغرافي لصالح الفلسطينيين في الداخل، تغييراً جذرياً، في طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث ستطلب إسرائيل منهم المغادرة أو تجردهم من الجنسية الإسرائيلية وتهجرهم إلى الأراضي الفلسطينية الغير محتلة، أو إلى أي وجهة شاءوا. رابعاً: هذا الطرح بضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، يستهدف تقويض حل الدولتين، ذلك لاستحالة الوصول إلى دولة فلسطينية، في إطار ما تطرحه إسرائيل، بضرورة الاعتراف بيهودية إسرائيل. كون ذلك يُشكّل تصفية للقضية الفلسطينية، ولا يمكن لأي فلسطيني أو عربي أن يقبل بهذا الطرح.

### الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية

لاتقتصر السياسات العدوانية الإسرائيلية على الأرض والإنسان والمقدسات الفلسطينية، بل تتعداها باستهداف كل ما هو فلسطيني، وللفلسطيني، وهذا يشمل السياسات الإسرائيلية العدوانية تجاه السلطة الفلسطينية، فمنذ قيام السلطة الفلسطينية، تسعى إسرائيل جاهدة إلى تقويض عملها على مناطق سيطرتها، واتبعت عدة وسائل ممنهجة في ذلك، بدءاً بالربط المالي والاقتصادي، والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والسيطرة على المعابر، والموانئ البحرية والبرية، وصولاً إلى حصار السلطة الفلسطينية، واستهداف وتدمير المواقع الأمنية، والوزارات، والمنشآت التابعة للسلطة الفلسطينية.

منذ بدء الإنتفاضة الفلسطينية عام 2000، باشرت إسرائيل في استهداف مقار ومؤسسات السلطة الفلسطينية، فقصفت ودمرت تقريباً كل المواقع الفلسطينية السيادية التابعة للسلطة الفلسطينية، مما أسهم بشكل كبير، في تقويض السلطة الفلسطينية وإضعاف أدائها وعملها. وقد صعدت إسرائيل بقيادة حزب كاديما اليميني في عام 2006، من وتيرة إجراءاتها العدوانية تجاه السلطة الفلسطينية، عقب فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية، في نفس العام، وقد تمثلت هذه الإجراءات، في تجميد تحويل أموال الضرائب، التي تجبها إسرائيل عن طريق المقاصة وفق اتفاقيات سابقة، وفرض حصار شامل لمنع وصول المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، مما زاد من إعاقتها في أدائها لعملها، وخلق أزمة مالية كبيرة؛ أدت الى عدم مقدرة السلطة الفلسطينية، على دفع مرتبات موظفيها، لعدة شهور، ما أسهم لاحقاً بشكل أو بآخر، في انهيار السلطة الفلسطينية في غزة، وحدوث الانقسام والانفصال السياسي والجغرافي، بين غزة والضفة الغربية كما في شكله الراهن. كما أثرت الانتهاكات الإسرائيلية على كافة مجالات الحياة، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، للشعب الفلسطيني، وعلى الخدمات المقدمة من قبل السلطة الفلسطينية لمواطنيها. (أحمد، 2009، ص38-39)

الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع السلطة الفلسطينية، ومنذ نشأتها، تقوم على الاستمرار في فرض الوقائع على الأرض؛ بما يحد من فرص الوصول لدولة فلسطينية مستقلة ومترابطة، جغرافياً، وسياسياً، والأهم من ذلك، أن تكون لها مقومات الحياة؛ ذلك من خلال السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني، وربطه بشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة الى السيطرة الكاملة على الحدود والمعابر، والموانئ البرية والبحرية والجوية، وحرمان السلطة الفلسطينية، التي هي نواة الدولة الفلسطينية من أهم أساس لقيام الدولة، وهو السيادة، هذا بالإضافة إلى السياسات العقابية التي تنتهجها إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية، والتي تتخذ عدة أشكال، وفقاً لكل إعتبار، لكن الثابت أن السلطة الفلسطينية محاصرة بالفعل، وهناك تضيق سياسي ومالي كبير عليها من قبل إسرائيل، لاسيما منذ صعود اليمين الإسرائيلي للحكم؛ بما ينذر بانهارها، وبالتالي انهيار حل الدولتين. والعودة الى المربع الأول من الصراع.

## **الفصل السادس :**

### **مستقبل خيار حل الدولتين في ظل حكم أحزاب اليمن الإسرائيلي وبدائله**

المبحث الأول: مستقبل خيار حل الدولتين في ظل حكم أحزاب اليمن الإسرائيلي

المبحث الثاني: بدائل خيار حل الدولتين

النتائج والتوصيات

## مقدمة الفصل

يعتبر التوصل لحل الدولتين، فلسطينية وإسرائيلية، تعيشان جنباً إلى جنب، مطلباً فلسطينياً وعربياً ودولياً، ويحظى بدعم الرأي العام العالمي، والمهتمين بالقضية الفلسطينية. إلا أن هذا الخيار، لا يحظى بالدعم الإسرائيلي الكامل، لاسيما في أوساط أحزاب اليمين الإسرائيلي، وتحاول الالتفاف عليه بعدة تكتيكات؛ حيث أنها ومنذ أن سيطرت على الحكم مطلع الألفية الثالثة وهي تحاول جاهدة، ضم أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية، عن طريق التوسع في الاستيطان، وتهويد المناطق العربية في الضفة الغربية، لاسيما في القدس، وبناء الجدار الفاصل، وتقويض وإضعاف عمل السلطة الفلسطينية في مناطق نفوذها وحكمها. هذا بالإضافة لمساعيها بضرورة الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية، مقابل البدء بمحادثات التسوية النهائية مع الفلسطينيين. كل هذه السياسات المتبعة من قبل أحزاب اليمين الإسرائيلي، من شأنها تقوض كافة المساعي التي تهدف إلى الوصول لحل الدولتين. في هذا الفصل سنتعرف على مستقبل وفرص الوصول إلى حل الدولتين، في ظل حكم أحزاب اليمين الإسرائيلي، بالإضافة إلى التعرف على البدائل المطروحة لحل الدولتين، وأخيراً، سنتعرف على المخاطر المحدقة بالفلسطينيين والإسرائيليين، في حال عدم التوصل إلى حل الدولتين. ثم سيتبع ذلك، النتائج والتوصيات التي خلصت بها الدراسة.

## المبحث الأول: مستقبل حل الدولتين في ظل حكم أحزاب اليمين الإسرائيلي

منذ عام 1967 ولغاية نهاية عام 2015، أُقيمت في أنحاء الضفة الغربية 127 مستوطنة إسرائيلية، اعترفت بها وزارة الداخلية كبلدات أُقيمت كما يلي:

- قرابة 100 بؤرة استيطانية- وهي مستوطنات أُقيمت من دون تصريح رسمي ولكن بدعم ومساعدة من الوزارات الحكومية.

- عدة تجمعات استيطانية يهودية في داخل مدينة الخليل والتي تحظى بدعم حكومي.

- 15 حياً في أنحاء الضفة يسري عليها القانون الإسرائيلي، وضُمَّت إلى منطقة نفوذ القدس. إلى جانب ذلك، ساعدت الحكومة أيضاً على إقامة عدة مسوّرات من المستوطنين في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وهي تموّل حراستها. يُقدّر عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما لا يقلّ عن 588 ألف شخص: 382,916 شخص كانوا يسكنون مع نهاية عام 2015 في مستوطنات الضفة، و205,220 شخصاً كانوا يسكنون في الأحياء الإسرائيلية في القدس الشرقية مع نهاية عام 2014. (خلفية عن المستوطنات ومصادرة الأراضي، موقع بيت سيليم)

ومن دون الأخذ في الاعتبار الأحياء اليهودية في القدس الشرقية. وبالنظر للخارطة الاستيطانية في الضفة الغربية، فإننا نرى، أن جميع الطرق التي تصل مدن الضفة الغربية ببعضها البعض مقطّعة بمستوطنات إسرائيلية بشكل عرضي، وباتجاه غور الأردن، ما يعني أنه تم اجتياز الخط الفاصل، وهنا يمكن أن نستخلص فكرة نهاية حل الدولتين. ولتوضيح الأمر أكثر، فإنه إذا عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو"، في الغد، سلاماً، مع رئيس السلطة الفلسطينية "أبو مازن"، فإنه عليه أن ينقل 95% من أراضي الضفة الغربية إلى السيادة الفلسطينية، وهذا يعني أن الكتل الاستيطانية، ستظل تحت السيادة الإسرائيلية، أو عليها أن تُجلى 130000 يهودي من الضفة الغربية من أجل اتفاق سلام، وهذا كله أمر مستبعد. (يسخاروف، مقال بعنوان نهاية حل الدولتين على موقع تايمز أوف إسرائيل، 2015)

وفي آخر تصريحات صحفية لمساعد الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" للشؤون الخارجية "جون كيري" أمام مؤتمر "سابان" التابع لمعهد "بروكينغز" والمنعقد في ديسمبر 2016، قال: "إن اليمين الإسرائيلي لا يريد السلام مع الفلسطينيين، بدعمه للأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، حيث يعتبر الأخير، عقبة كبرى، في اتجاه تحقيق السلام، ويكمل حديثه: إن جهود السلام وفرص تحقيق حل الدولتين تسير في الاتجاه الخاطئ، وتنتج من سيء إلى أسوأ، وهناك تخوف حقيقي من فشله، وعدم إمكانية تحقيق حل الدولتين". (اليمين الإسرائيلي لا يريد سلاماً، تصريح صحفي لجون كيري بتاريخ 2016/12/5، موقع جريدة الحياة)

دالة أخرى، على أن اليمين الإسرائيلي لا يريد حلاً مع الفلسطينيين، المصادقة بشكل نهائي من قبل الكنيست الإسرائيلي على "قانون التسوية"، وفقاً للقانون، فإنه يشرعن البؤر الاستيطانية العشوائية المقامة على أراضي الضفة الغربية، ويسمح بسلب الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة، بالإضافة إلى الانتهاء من أي تجميد لمشاريع الاستيطان، وتحويلها للجنة استيطانية خاصة، هدفها تحويل أراضي الفلسطينيين إلى أراضي دولة، متجاوزة الإدارة المدنية وجيش الاحتلال، وفقاً لهذا القانون، الذي بدوره ينهي بصورة كاملة إمكانية التسوية مع الفلسطينيين واحتمالات الوصول إلى حل الدولتين. (نهاية حل الدولتين، الكنيست يصادق على شرعة البؤر الاستيطانية، وكالة معاً الإخبارية، 2016)

وحول خطورة إقرار قانون التسوية، يعلق وزير التعليم الإسرائيلي "نفتالي بينت"، "الإجراء الأولي على طريق تشريع القانون المثير للجدل، باليوم التاريخي الذي ينتقل فيه البرلمان من إقامة دولة فلسطينية إلى خطوة على طريق إحالة القانون الإسرائيلي على المستوطنات خلف الخط الأخضر، وخطورته تكمن في أنه قد يمنع إخلاء عشرات البؤر الاستيطانية، والحديث يدور عن، 4 آلاف وحدة استيطانية مقامة على أرض فلسطينية خاصة، مثبتة الملكية". (قانون شرعة البؤر الاستيطانية، تقرير إخباري لقناة العربية، 2016)

تُعتبر البؤر الاستيطانية أزمة حقيقية، وغير شرعية، شأنها شأن كافة المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية، وتتنافس أحزاب اليمين الإسرائيلي في إيجاد شرعية لضم عشرات البؤر الاستيطانية المنتشرة بين مدن الضفة الغربية، إلى مشاريع الاستيطان التي تُدعم من الحكومة، بحيث أصبح الواقع كلما أرضيت قادة الاستيطان والمستوطنين، كلما حصلت على دعم وتأييد، وأصواتٍ انتخابيةٍ إضافية.

وفي ذات السياق يعبر صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، أن إسرائيل دقّت المسمار الأخير في نعش عملية السلام، وخريطة حل الدولتين، بقراراتها الأخيرة، سواء بقانون التسوية أو مشاريع الاستيطان، التي وافقت عليها حكومة نتنياهو مطلع عام 2017، بالإضافة لقرارها، ربط المستوطنات في القدس، بشبكة طرق في الضفة الغربية. (تصريح لصائب عريقات، موقع جريدة القدس العربي، 2017)

ويبدو أن الإدارة الأمريكية السابقة، إما أنها أدركت متأخرة انهيار حل الدولتين، بسبب الممارسات والسياسات التي تنتهجها على أرض الواقع، أحزاب اليمين في إسرائيل، أو أنها قررت تبرئة ضميرها، والإعلان عن موقفها ورأيها، بخصوص مستقبل حل الدولتين، قبيل مغادرة إدارة الرئيس أوباما منصبها، ففي تصريح صحفي آخر "لجون كيري" في وزارة الخارجية الأمريكية قال "برغم جهودنا المخلصة على مدى سنوات، بات حل الدولتين الآن في خطر جسيم، وحل الدولتين هو الطريق الوحيد، لضمان سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو الضامن الوحيد لمستقبل إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، هذا المستقبل بات مهدداً، الائتلاف اليميني الحالي، هو أكثر الائتلافات اليمينية في تاريخ إسرائيل الذي

يحرّكه برنامج عمل يتضمن أكثر العناصر تطرفاً، ونتيجة ذلك هي سياسات حكومية، وصفها رئيس الوزراء نفسه بأنها الأكثر التزاماً بالمستوطنات في تاريخ إسرائيل، والتي تؤدي إلى عكس اتجاه حل الدولتين. فهي تؤدي باتجاه دولة واحدة. الحقيقة أن التوجهات على أرض الواقع من عنف وإرهاب وتحريض وتوسيع للمستوطنات واحتلال لا تبدو له نهاية، كلها أمور تدمر آمال السلام عند الطرفين". (كيري، مستقبل إسرائيل مهدد بسبب خطر جسيم يحيط بحل الدولتين مع الفلسطينيين، خبر على موقع BBC، 2016)

من الواضح أن سياسة وممارسات أحزاب اليمين الإسرائيلي على الأرض خلال فترة حكمه لا تبشر ولا تعطي أي أمل أو فرصة للتوصل إلى حل الدولتين، فالزيادة في عمليات الاستيطان، وعدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس، خلال فترة حكمه، تزيد بأضعاف عنه مما كان في بداية الاستيطان. حيث اعتبر الاستيطان أحد الأسباب الرئيسية لانهايار أي مساح للتسوية كما حدث في خارطة الطريق، ومؤتمر أنابوليس، وجهود جون كيري، أو أي جهود دولية أخرى. فحكومات اليمين الإسرائيلي، وإن جمدت أي مشاريع للاستيطان في الضفة الغربية لعدة أشهر، فهي تتركس ظاهرة البؤر الاستيطانية، التي ذكرت آنفاً في الدراسة، لتعود لاحقاً لحكومات اليمين باستئناف مشاريع الاستيطان، والموافقة على آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، لاسيما في القدس. هذا بالإضافة إلى الممارسات العديدة التي تنتهجها في التعامل مع الفلسطينيين، من حصار مالي وسياسي للسلطة الفلسطينية، إلى تقطيع أواصل الضفة الغربية، بالحوجز الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، أيضاً، عمليات التهويد للأرض والمقدسات في أي شبر تصادره، أو يقع في يد الحكومة الإسرائيلية. فالأمر بات جلياً لدى الفلسطينيين، ولدى المهتمين بالقضية الفلسطينية، بأن حل الدولتين أصبح مجرد حلم بعيد، صعب المنال. سيما بعد نتائج الانتخابات الأمريكية لعام 2016، والتي أسفرت عن فوز المرشح عن الحزب الجمهوري "دونالد ترامب" الذي في أكثر من تصريح تابعه الباحث له، يؤكد فيه دعمه المطلق لإسرائيل، والذي خالف التقاليد والأعراف الدبلوماسية الأمريكية، حين أدان صمت إدارة أوباما، وعدم استخدامها "الفيتو" في مجلس للأمن، لإيقاف القرار الذي صدر لصالح فلسطين، وأدان عمليات الاستيطان في الأراضي التي تحتلها منذ عام 1967، حيث طالب ترامب إسرائيل بالتروي، وأن تبقى قوية، إلى أن يتولى مهام الرئاسة رسمياً في يناير 2017. المثير أيضاً، أن ترامب في حفل تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة، دعى قادة مجلس الاستيطان، لحضور حفل التنصيب، وحضر كل من مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في مجلس المستوطنات، "عوديد رفيف"، ورئيس بلدية مستوطنة "معاليه أدوميم"، "بيني كشرنييل". (دعوة قادة المستوطنين لمناصب ترسيم ترامب، موقع عرب 48)

هذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أن الأمور ستسير من سيء إلى أسوء، حيث وإن كانت المواقف الأمريكية السابقة، متسقة بشكل كبير مع الرؤى والتوجهات الإسرائيلية، إلا أنها بشيء من التوازن كانت تدير الأمور، وتدعم في اتجاه التسوية في إطار حل الدولتين، لكن مع الرئيس الحالي

ترامب، وبدون استعجال، فإن القضية الفلسطينية على الأقل لن تعيش أفضل حالاتها معه، ولن يكون هنالك أي فرصة لتحقيق حل الدولتين.

يمكن القول أن فشل عملية السلام بالمجمل، وفشل حل الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد أكثر من عقدين من جولات التفاوض، والمبادرات الدولية للحل، نابع من خلل أساسي، وهو عدم وجود تخیل للحل، الذي يعتبر شرطاً للتغيير السياسي، والذي بالمناسبة غير كافٍ، إذ أن القدرة السياسية على التفاوض والتنازل، وتوازن القوى، والسلطة في تنفيذ الاتفاقات، لها أهمية حاسمة. كل هذه العوامل كانت غائبة في العملية السلمية منذ انطلاقتها. حيث أن، عرفات ورابين قد التزما بحل الدولتين، بدون الاتفاق على حدود هاتين الدولتين، وأجلا المفاوضات، ولم يتم الشروع بتفكيك الاستيطان. (غرينبيرغ، 2009، ص42)

وبمراجعة سريعة لنتائج إجراءات الممارسات والسياسات اليمينية الإسرائيلية في فترة حكمها، نلاحظ النمو الاستيطاني الكبير في الضفة الغربية والقدس، وتهويد المدن العربية قدر الإمكان، بالإضافة لبناء الجدار الفاصل الذي ضم تجمعات استيطانية كبرى في الضفة الغربية والقدس، فإنها بذلك ضمنت عدة أشياء، أولها، أن الدولة الفلسطينية لن تنشأ في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ثانياً، أن الدعوة إلى دولة الكانتونات الغير قابلة للحياة، ومنقوصة السيادة، لن تحظى بقبول الفلسطينيين. (هلال، 2010، ص39) وبالتالي تكون بذلك حققت هدفها من تفويض حل الدولتين، أو قيام دولة فلسطينية تحت أي مسمى.

إذاً، فكافة المؤشرات تدل على أن حل الدولتين بات في المدى المنظور غير قابل للتحقيق، وأقتبس من المحلل الإسرائيلي لشؤون الشرق الأوسط "آفي يسخاروف"، وقد قال: "الشعب الفلسطيني يدرك ذلك بالفعل. لقد استسلم لهذا الوضع، على الأقل للسنوات القليلة القادمة، التوجه الشائع بين الفلسطينيين هو دعم حل الدولتين، ولكن مع إدراك أن الفكرة غير واقعية، ولذلك، عليهم قبول الواقع الحالي حتى تصبح إسرائيل دولة ثنائية القومية". (يسخاروف، مصدر سابق، تايمز أوف إسرائيل)

و يطرح "يسخاروف" في نفس المقال، أن اليمين الإسرائيلي قد يحقق انتصاراً وقتياً، ولعدة سنوات بتدمير الدولة الفلسطينية وحل الدولتين، لكن الزيادة المطردة للسكان الفلسطينيين، سواء في الداخل المحتل، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة، هو من شأنه، ما يمكن أن يقلب الموازين، ويُجبر إسرائيل على أن تكون دولة ثنائية القومية، فقد يشكل الفلسطينيون مستقبلاً، أغلبية في حدود فلسطين التاريخية (الانتداب)، وبالتالي نهاية الحلم الصهيوني واليهودي معاً، بدولة يهودية في أرض فلسطين. حيث يعتقد "يسخاروف" بأن اليمين الإسرائيلي بنهجه الحالي، وعلى المدى الاستراتيجي، مدمر لإسرائيل أكثر مما هو مدمر للفلسطينيين ودولتهم.

## الخلاصة

مما لا شك فيه، أن تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين على أساس حل الدولتين، يحتاج إلى جهود مضنية، وتنازلات كبيرة من الطرفين، سيما من الجانب الإسرائيلي، والذي تعتبر سياسته على أرض الواقع بحكومات اليمين لديه، تبدي عكس ذلك. أما الجانب الفلسطيني فيحتاج إلى موقف واحد وموحد، حيث وإن افترضنا أن الجانب الإسرائيلي مستعد لتطبيق كافة الشروط للوصول إلى حل الدولتين، فإن الدراسة ترى، أن الجانب الفلسطيني منقسم حول هذا الأمر، حيث وبما لا يتعارض مع ماذكرته الدراسة سابقاً من موقف السلطة الفلسطينية وحركتي فتح وحماس من حل الدولتين، المؤيد بشكل مبدئي وجزئي من قبل حماس، فإن هنالك فصائل وطنية وإسلامية أخرى لها وزن لا بأس به على الساحة الفلسطينية ترفض حل الدولتين، وتصر على استرجاع كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل عامي 1948 و 1967، ومنهم حركة الجهاد الإسلامي، التي تنادي بدحر الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض وحدود (فلسطين الانتداب) أو التاريخية. عقبة أخرى تقف أمام حل الدولتين، وهي في تكاملية طرح الحل، وهي عبارة عن عدم مقدرته على تقديم حل جذري ومقبول وعادل فلسطينياً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذين هجروا من أراضيهم عقب حرب 1948. نقطة أخرى ألا وهي، الغموض الذي يكتنف مستقبل الفلسطينيين الذين يقطنون في الداخل المحتل، فحل الدولتين لا يقدم حلاً آخراً لهم وفي ظل الحديث عن يهودية الدولة، سوى الهجرة، أو الترحيل إلى الدولة الفلسطينية التي يتحدثوا عنها في حل الدولتين، وبالتالي وفي ظل ماذكر، ومع الأخذ بعين الاعتبار ما أسفرت عنه السياسة اليمينية الإسرائيلية على مدار عقد ونصف، من استيطان، ومصادرة أراضي، ومحاصرة السلطة الفلسطينية، وتهويد المدن والقرى، يمكننا الحديث عن فشل حل الدولتين.

لقد وصلت ما أسميت عملية السلام إلى طريق مسدود. واتضح فشل الإدارة الأمريكية بقيادة أوباما، على غرار الإدارات الأمريكية السابقة، في اتخاذ موقف متوازن وجريء. في ظل ذلك، يبقى المستقبل غامضاً، ومحفوفاً بالمخاطر، والآمال بحل الدولتين عملياً قد تلاشت. وحان الوقت للفلسطينيين في أن يعيدوا تقييم تجربتهم، ومراجعة خياراتهم، ورسم طريقهم في مواجهة المستقبل. (زملط وآخرون، 2012، ص138)

يظهر التساؤل عن ماهي البدائل المطروحة، أو التي طرحت كبديل لحل الدولتين؟ وهل هنالك أي إمكانية لتطبيقها؟ وماهي وجهات النظر المختلفة حولها من الأطراف المعنية، سواء من الجانب الفلسطيني، الإسرائيلي، أو الدولي؟ هذا ماسنجيب عليه في المبحث الثاني من الدراسة

## المبحث الثاني: بدائل خيار حل الدولتين

هنالك عدد من البدائل والحلول التي طرحت كبديل لحل الدولتين، أو كحل للصراع العربي الإسرائيلي، منها ما هو صعب ومستحيل التطبيق، كالحلول القائمة على إزالة دولة إسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، حيث أنه يأخذ طابع خيالي أكثر منه واقعي، بسبب تباعد موازين القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بالإضافة للعامل الدولي. وهناك حلول أخرى تتعامل بمنطقية وواقعية، ووفق اعتبارات الحاضر وحسابات موازين القوى، إحداها هو حل الدولة الواحدة.

### أولاً: الدولة الواحدة

ظهر فكرة حل الصراع على أساس الدولة الواحدة، ليست بالفكرة الجديدة، وتعود بداياتها إلى ثلاثينات القرن الماضي، حتى صدور قرارا التقسيم 181 عام 1947. وغاب بعد ذلك عن التداول حتى تم طرحه من قبل حركة فتح، وبعض الفصائل الفلسطينية، تحت شعار دولة ديمقراطية فلسطينية مستقلة واحدة، تقوم على أساس علماني، ويتساوى فيها المسيحيون والمسلمون واليهود فيها. لكن حركة فتح رهنّت مشروعها بتحرير فلسطين، وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها، بعد تصفية الكيان الصهيوني بكل مؤسساته. أي أن حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية سلكت المسلك التحرري والكفاح المسلح لتحقيق ذلك، ومن ثم تغير وتبدل الهدف والنظرة حول الدولة إلى أن أصبح إقامة دولة فلسطينية على أي أراض فلسطينية تحرر. (زيد، 2013، 62)

تناول فكرة حل الدولة الواحدة العديد من الخبراء والباحثين الفلسطينيين والعرب، حيث يعتبر الدكتور سري نسية من أوائل من تناولوا فكرة الدولة الواحدة في التاريخ الحديث، تحديداً في العام 1987، و1996، ورأى أنها الحل الأمثل للقضية الفلسطينية. حيث توقع أن العرب في كامل حدود فلسطين التاريخية سيشكلون أغلبية بحلول عام 2020، وبالتالي سيصبحون أغلبية وسيسيطرون على الكنيست الإسرائيلي، ويمررون مايرونه مناسباً من قوانين، لصالحهم. الأديب والمفكر العربي إدوارد سعيد، تحدث عن الدولة الديمقراطية لكل مواطنيها، عقب هبة الفلسطينيين ضد حفر النفق تحت المسجد الأقصى عام 1997، حيث قال، على الرغم من أن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي يطالب كل منهما بدولته المنفصلة، إلا أنهما أكثر ارتباطاً من الناحية التاريخية وعلى صعيد التجربة والواقع، والتحدي يكمن في إيجاد وسيلة للتعايش بينهما كمواطنين متساوين في الأرض نفسها. (الخالدي، مصدر سابق، ص 7-9)

لكن من تناول فكرة الدولة الواحدة، لم يوضح شكل الدولة أولاً، ولا آلية الوصول له ثانياً، حيث باتت تراوح بين ثنائية القومية، أو ما طرح سابقاً من بعض الفصائل الفلسطينية، كدولة فلسطينية علمانية،

تراعي جميع الموجودون فيها حتى اليهود، لكن يستلزم إزالة إسرائيل أولاً. وترى الدراسة أن أحد أفضل أشكال الدولة الواحدة، كحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو دولة واحدة ثنائية القومية.

### الدولة الواحدة ثنائية القومية.

إن أردنا تعريف ماذا تعني دولة ثنائية القومية، فإنه ووفقاً لعلماء الاجتماع السياسي، تعني، نظام حكومي يشترك فيه شعبان، في النظرة إلى الدعائم الأساسية التي تكوّن الدولة، ولا يعتمد اشتراك جماعتين قوميتين في إدارة مؤسسات الدولة على نسبة موافقة كل منهما العددية، وإنما على المبدأ الأساسي لهذا النظام المتمثل في الإرادة الحسنة والتسامح. حيث لكل جماعة قومية هويتها المنفصلة التي تتمتع فيها، بلغتها، وثقافتها القومية، وتراثها الديني عن غيرها، بحيث يكون للدين مكانة متميزة لدى كل قومية في النظام ثنائي القومية. (الخالدي، 1999، ص2)

إن فكرة الدولة ثنائية القومية برزت لأول مرة من قبل اليهود أنفسهم، في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. حيث وفي خضمّ بحثهم عن إمكانية وجود وطن قومي لليهود في فلسطين، بما يميزهم عن العرب، رأى بعض المفكرين اليهود، أن العرب والمسلمين بشكل عام، ليسوا معادين لليهود واليهودية، وبالإمكان العيش جنباً إلى جنب بدولة ثنائية القومية، ومن هؤلاء المفكرين (بيرز إلياهوساير، يستحاق إشتاين، يوسف أوربا، نسيم ملول، والحاخام بنيامين). وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، تراجع الحديث عن دولة ثنائية القومية، على اعتبار، أن الهدف الأساسي قد تحقق بإنشاء دولة لليهود، وعاد الحديث عن دولة ثنائية القومية مؤخراً، بعد فشل جهود وعملية السلام بإقامة حل على أساس دولتين لشعبين. (المصري، 2014، ص21-22)

إن المبدأ الأساس للنظام ثنائي القومية، هو التسامح بين القوميتين المختلفتين في عدة أوجه، بالإضافة إلى الإرادة والرغبة في التعايش بينهما، بما يضمن الحقوق والمساواة داخل إطار دولة واحدة. والسؤال الذي يبرز هنا هو، هل المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي لديهما من التسامح ما يكفي، والإرادة للتعايش جنباً إلى جنب داخل إطار دولة واحدة، ثنائية القومية؟ قد يبدو هذا الشيء صعب نسبياً في الوقت الراهن، كون الشعب الفلسطيني وقع عليه ظلم كبير وتاريخي، ليس فقط من الإسرائيليين، وإن كانوا يتحملون الجزء الأكبر منه، ولكن أيضاً من المجتمع الدولي، ودول بعينها، كالولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وغيرها. ولا يمكن بين ليلة وضحاها أن يتم غفرانه ونسيانه. بالإضافة إلى أن إسرائيل قد تقبل بحل الدولتين، على أن تقوم دولة ثنائية القومية؛ كون العامل الديمغرافي الفلسطيني ووفقاً لبعض التقديرات والتصورات المستقبلية، فإن مجموع الفلسطينيين الذين يقطنون في الداخل المحتل والضفة الغربية وقطاع غزة، سيشكلون أغلبية في مواجهة اليهود في حدود فلسطين (الانتداب) التاريخية، وهذا يشكل مصدر قلق كبير للقادة الإسرائيليين ومستقبل دولتهم. وإن كانت إسرائيل تبدي تصوراً مختلفاً عما

تطرحه المبادرات الدولية لحل الدولتين. فهي تسعى جاهدة لقيام دولة فلسطينية ممزقة جغرافياً، منقوصة السيادة والسلاح، وبما يحافظ على المنشآت الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس.

### مبررات اختيار نظام الدولة الواحدة ثنائية القومية كحل للصراع

في خضم تلاشي آمال حل الدولتين، على أساس الانسحاب الإسرائيلي لحدود ما قبل عام 1967، والصعوبة التي تواجه تطبيق ذلك، تتصح الدراسة القيادة الفلسطينية، إعادة التفكير في حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، والمحاولة لترويج تلك الفكرة، وإقناع الرأي العام الفلسطيني به، كونه الحل الذي وإن بدا بعيداً في الوقت الراهن، إلا أنه، يعتبر الحل الأكثر عدلاً للقضية الفلسطينية، وخاصة قضية اللاجئين الفلسطينيين، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الراهنة، وحسابات موازين القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وموازن القوى الدولية. حيث إن تبنت القيادة والشعب الفلسطيني ذلك، وسعت في هذا الاتجاه، وسلكت العديد من المسارات الدبلوماسية والدولية، فإنه يمكن إرغام إسرائيل على تبنيه، وربما تأتي انتخابات إسرائيلية ما، تفرز قيادة إسرائيلية لديها قبول لدولة ثنائية القومية. قد يبدو الحديث طويلاً بعض الشيء، لكن إن تحقق ذلك، فالعامل الديموغرافي لصالح الفلسطينيين، كونه يساهم في تعزيز حقوقهم التي ستبدأ منقوصة، ومسلوبة في دولة ثنائية القومية، وسيساهم في استرداد كافة الحقوق التاريخية لهم. بالطبع الوصول لدولة واحدة ثنائية القومية، كنهاية للصراع العربي - الإسرائيلي الممتد، يحتاج إلى العديد من المقومات والتشريعات والقوانين لتحقيق ذلك، ويحتاج إلى تفكيك بعض المؤسسات لدى الطرفين، ودمج الآخر ببعضها البعض، الأهم أنه يحتاج إلى قناعة وإرادة حقيقية بين الشعبين، للوصول إلى ذلك. وكما يقال، إن الشعبين اليهودي والكنعاني هم من أقوى الشعوب جينياً، وأشدّهم تمترساً في المواقف والمبادئ، والمشكلة، أنهما يتصارعان على بقعة صغيرة من الأرض، ولا سبيل لهما إلا أن يتعايشا جنباً إلى جنب، وفي حال حدوث ذلك، فلندع الديمقراطية تأخذ مجراها في اختيار من يقود البلاد، ومن يمثل الشعب في البرلمان.

### مقومات حل الدولة الواحدة ثنائية القومية

لخلق الإرادة لدى الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، بإمكانية التعايش جنباً إلى جنب، في إطار نظام سياسي واحد، بثنائية القومية، يحتاج ذلك إلى حركة سياسية فلسطينية-إسرائيلية، تضع هذه الأفكار والطروحات داخل إطار سياسي-تنفيذي. وفي ذات السياق، تقول البروفيسورة في جامعة ماستشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية، "إيلي فرسخ"، إن أهم خطوة تجاه بناء حركة سياسية فلسطينية-إسرائيلية، لدعم حل الدولة الواحدة، أن يتم إعادة موضوعة النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال وتقرير المصير ضمن نموذج الحقوق، وهذا يتطلب من الحركة الفلسطينية وقيادتها إعادة صياغة وتحويل الأهداف السياسية الفلسطينية، من المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة، إلى المطالبة بحقوق متساوية في إطار نظام

سياسي واحد. وأنصار الدعوة الى حل الدولة الواحدة، ثنائية القومية، والتي تعتبر الدراسة واحدة منهم، يبررون دعمهم لهذا الحل على أنه الأفضل، والأكثر عدلاً للفلسطينيين، وقضيتهم، كونه يعيد إحياء مفهوم سيادة الشعب، التي بدورها، تساهم في حماية حقوقه السياسية والمدنية، على عكس اتفاقية أوسلو التي ركزت على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. في حين حل الدولة الواحدة يعني اهتمام بكل الفلسطينيين سواء في الداخل الفلسطيني المحتل، أو الشتات. (Farsakh, former source, p. 54-60)

بإمكاننا القول، أن هناك عنصراً مهماً وأساسياً، وداعماً لإحياء فكرة دولة واحدة، ثنائية القومية، هم الفلسطينيون الذين يعيشون في الداخل المحتل، فهم ليسوا بالعدد القليل، فوفقاً لآخر إحصائية أجراها المركز الفلسطيني للإحصاء، فقد بلغ عددهم قرابة المليون ونصف مليون فلسطيني، يعيشون في الداخل المحتل، من أصل 12 مليون و370 ألف فلسطيني يتواجدون في الضفة الغربية وقطاع غزة وباقي دول العالم. (دنيا الوطن، كم يبلغ عدد الفلسطينيين في الداخل والخارج، 2016)، فهم يعتبرون ركيزة أساسية للوصول إلى حل الدولة الواحدة، كون عنصر الشعب موجود، وهو أحد الركائز الأساسية الثلاثة لقيام أي دولة، والأرض أيضاً، وهي الركيزة الثانية، وهم متواجدين عليها في الداخل، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن ينقص الضلع الثالث وهو السيادة، فهي مسلوبة من الفلسطينيين، سواء في الداخل، أو حتى على صعيد السلطة الوطنية القائمة حالياً.

نقطة أخرى، تساهم في خلق حل الدولة الواحدة من رحم المعاناة الحالية للفلسطينيين، وتعود لفلسطيني الداخل المحتل أيضاً، وهو تمتعهم بشيء من الحقوق المدنية، والأهم، السياسية، فهم مسموح لهم الترشح ليصبحوا نواباً في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، وهم يمارسون هذا الحق منذ عقود، وهناك بالفعل الآن القائمة العربية المشتركة، والتي تحظى الآن بـ 13 مقعد في الكنيست الإسرائيلي (موقع الكنيست الإسرائيلي، إنتخابات وحكم، الإنتخابات العشرية)، وهو تقريباً، نصف عدد المقاعد التي حصل عليها الليكود، الحزب الحاكم الآن في إسرائيل، في الانتخابات الأخيرة. وبالتالي، وبشكل عام، يمكن القول أن مبدأ إشراك الفلسطينيين في الحكم، والتعايش جنباً إلى جنب، هو موجود فعلاً، وإن كان يحده العديد من العقبات والمضايقات، فإن الزمن كفيل بحلها.

فالبنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين، كلاهما ينظر إلى فلسطين على أنها أرضه التاريخية والدينية، وبالتالي من الصعب التخلي عنها، أو عن جزء منها، ومن هذا المنطلق، يعتبر نموذج حل الدولة الواحدة مناسباً للطرفين، لأنه سيجعل كل طرف يشعر بأنه لم يقم بالتخلي عن أرضه التاريخية. وبالتالي سيتم تجاوز قضية الأمن، والخوف من الطرف الآخر، ذلك أن الدولة والأرض هي ملك الجميع، وليست ملك لطرف على حساب الطرف الآخر. كما أن التشابك الاقتصادي والخدماتي بين الفلسطينيين في الضفة

الغربية وقطاع غزة وإسرائيل أو ما تعارف تسميته (الاقتصاد التابع) موجود على أرض الواقع، والعملية المستخدمة واحدة، وما يحدث في إسرائيل، يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني بشكل رئيسي. والتبادل التجاري والخدمات موجود فعلاً، حيث تقدر نسبة الأيدي العاملة الفلسطينية في إسرائيل بـ 140 ألف عامل، وهو ما يشكل نصف قوة العمل الفلسطينية. (زيد، مصدر سابق، ص 75-77)

ومن هذا المنطلق، هناك عدة عوامل تساهم في الوصول إلى حل الدولة الواحدة، وهو أقرب بكثير من التوصل لحل الدولتين، نظراً للعوامل المذكورة آنفاً، بالإضافة للسياسات الإسرائيلية على أرض الواقع، التي وإن كانت لا تقصد ذلك، إلا أنها خلقت مناخاً ملائماً لتحقيق حل الدولة الواحدة. حيث أنه لم يتبق شيء من الأرض لإقامة دولة فلسطينية متصلة ومتكاملة وذات سيادة، كما أنه لا يمكن الاستمرار بالمسير على هذا الحال، فالسلطة الفلسطينية محاصرة، ومسلوبة السيادة، والأرض والمقدسات لازالت تحت المصادرة والتهديد والاستيطان، وبالتالي على الاحتلال الإسرائيلي أن يتحمل ثمن احتلاله للأراضي الفلسطينية، بضم الفلسطينيين للعيش كقوميتين في إطار دولة واحدة. وهذا كما نوهنا، سيكون في صالح الفلسطينيين. كما أن المطالبة بدولة واحدة ثنائية القومية، من المؤكد، أنها ستحظى بدعم وتأييد دولي غير مسبوق، كونه سيضع حلاً جذرياً لصراع أزلي، إن استمر في المسير على الوتيرة التي يسير بها الآن.

### شكل الدولة الواحدة ثنائية القومية

تقدم الدراسة تصوراً لشكل الدولة ثنائية القومية، وهو عبارة عن:

أولاً: تقسم الدولة إلى مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي (لامركزي) ويتساوى جميع المواطنين فيها من القوميتين، أو أي أقليات أخرى أمام القانون. ولهم نفس الحريات وعليهم نفس الواجبات.

ثانياً: اعتماد اللغتين العربية والعبرية، كلغتين رسميتين للبلاد، وتكتب بها جميع القوانين واللوائح والإجراءات.

ثالثاً: الاعتراف بالديانات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلامية) وماتفرع منها، كديانات يدين بها سكان الدولة الواحدة. والتأكيد على مبدأ الحرية والاختيار في ممارسة الشعائر الدينية، بالإضافة للتسامح والتعايش بينهم.

رابعاً: إقامة نظام سياسي رئاسي ديمقراطي علماني، ومجلس نيابي للشعب، ومجلس المقاطعات، لمقاطعات الحكم اللامركزي، يتساوى التمثيل فيه بين المقاطعات، بواقع اثنين عن كل مقاطعة، وهم رئيس المقاطعة المنتخب، ونائب يختاره، ويحق لجميع مواطني الدولة أيّاً كان قوميتهم، أو عرقهم، أو دينهم، الترشح للمناصب السيادية، شريطة ملائمتهم للقوانين والإجراءات التي تنظم ذلك.

**خامساً:** الرئيس هو أعلى سلطة في البلاد، وقائد القوات المسلحة، ومسؤوليته الأساسية الحفاظ على وحدة وتماسك الدولة، ويقوم بتعيين مساعدين له في إدارة كافة شؤون الدولة، ويعين رئيس المحكمة العليا، شريطة استشارة مجلس المقاطعات في ذلك، وأخذ موافقتهم.

**سادساً:** للرئيس الحق في إعلان الحرب على أي دولة معادية، وإعداد الميزانية العامة، شريطة أخذ موافقة مجلسي الشعب والمقاطعات، في حالات الحرب والتهديد، ومجلس الشعب في حالة الميزانية.

**سابعاً:** تتلخص مهام مجلس الشعب في إعداد مشاريع القوانين واللوائح المنظمة لسير عمل الدولة وكتابة وتعديل الدستور، مع الأخذ برأي رئيس الدولة ورئيس المحكمة العليا، والعمل بالتعديلات التي يرونها مناسبة، كذلك إقرار الميزانية العامة. أما مجلس المقاطعات فمهمته الأساسية تتلخص في الإشراف والمراقبة على سير عمل المقاطعات، واقتراح القوانين على مجلس الشعب، بالإضافة إلى معاونته الرئيس في عمله.

**ثامناً:** التأكيد على التعاون بين السلطات الثلاث، مع الاحتفاظ بالاستقلالية النسبية بينهم، وبما يضمن تنفيذ المهام على أكمل وجه.

**تاسعاً:** السلطة القضائية هي ثاني أعلى سلطة في البلاد بعد الرئيس، ومهمتها الإشراف قانوناً على سير العمل من قبل السلطات الثلاث، ويحق لرئيس المحكمة العليا البحث والتحقيق في أي خروقات من قبل الرئاسة أو المجالس، وأخذ الإجراءات القانونية اللازمة لذلك.

**عاشراً:** كتابة دستور للبلاد، يوضح فيه كافة النقاط السابقة، بالإضافة إلى تحديد حدود الدولة. وإجراءات تعديل الدستور، تتم باقتراح من الرئيس، أو من قبل مجلس الشعب.

### **آلية الوصول إلى الدولة الواحدة ثنائية القومية**

تتلخص الآلية في تحقيق الوصول إلى حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، وكما ناقشت الدراسة سابقاً، في إيجاد حركة سياسية (حزب سياسي) مشترك عضويته بين العرب الفلسطينيين والإسرائيليين، مهمته الأساسية والهدف الذي يسعى لأجله، هو تحقيق حل الدولة الواحدة. عن طريق تهيئة الأجواء الشعبية والسياسية لذلك، ما يسمح بخلق نوع من الإرادة نحو هذا الحل، كما أن الانتماء له يكون على هذه القاعدة. أما عن كيفية انشاء هذه الحركة، فذلك يحتاج إلى حوار ومناقشات جادة، تأخذ طابع العملية بين أصحاب هذا الفكر، من مثقفين، وأكاديميين، وسياسيين، من كلا الجانبين.

## العقبات أمام الوصول لحل الدولة الواحدة

لاشك أن الطريق إلى حل الدولة الواحدة ثنائية القومية ليس مفروشاً بالورود، فهناك صعوبات ومعوقات قد تمنع تحقيق ذلك من قبل الطرفين.

### المعوقات الفلسطينية

إن كان بعض القادة والمتقنين الفلسطينيين، سواء في السلطة أو خارجها، أو في الداخل الفلسطيني، ينادي بحل الدولة الواحدة ثنائية القومية، فهذا لا يعني بالضرورة أنه أصبح مطلب شعبي ورسمي، فموقف السلطة الفلسطينية الرسمي الآن، وجهودها، تتجه نحو حل الدولتين. الجانب الآخر أنه يوجد تنظيمات فلسطينية إسلامية ووطنية، تحظى بشعبية ووزن كبير في الشارع الفلسطيني، كحركاتي حماس والجهاد الإسلامي، هذه التنظيمات تتبنى خيار المقاومة المسلحة لتحرير فلسطين، وترفض أي فكرة للحل، حتى حل الدولتين، وتحديداً الجهاد الإسلامي، وتتبنى فكرة تحرير كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948، ومن ثم إقامة الدولة الفلسطينية الإسلامية. لكن هذه العقبات، من الممكن التغلب عليها، من خلال مخاطبة قادة الفصائل الوطنية والإسلامية، لإقناعهم بتغيير نظرتهم نحو القضية الفلسطينية، والتفكير بمنطق المصلحة الفلسطينية، ومستقبل القضية.

### المعوقات من الجانب الإسرائيلي

يتخوف الجانب الإسرائيلي من العامل الديموغرافي في حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، والذي سبق وأن تحدثنا عنه، فالتقديرات تشير إلى أن الفلسطينيين في حدود فلسطين التاريخية (الانتداب) سيتساوى عددهم مع عدد اليهود بحلول عام 2035م، هذا بدون الأخذ بعين الحسبان عدد الفلسطينيين في الخارج، الذين من المحتمل أن يعود جزء كبير منهم، إلى الدولة الجديدة (ثنائية القومية)، فالقنبلة الديمغرافية الفلسطينية تؤرق مضجع القادة الإسرائيليين، ويحاولوا جاهدين استجلاب مهاجرين يهود جدد كل عام تقريباً، لمواجهة الخطر الديمغرافي الفلسطيني. فالنظرة الإسرائيلية إلى حل الدولة الواحدة ثنائية القومية هو أنه، حلّ يدمر إسرائيل، حيث أن أي تغيير في السياسة الاستيطانية التوسعية الإسرائيلية، هو تغيير في طبيعة وجودها وواقعها ومستقبلها. (زيد، مصدر سابق، ص90-91)

عائق آخر يقف في وجه حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، وهو العامل الاقتصادي، فهناك فروق كبيرة على الصعيد الاقتصادي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فالاقتصاد الفلسطيني وإن كان تابع لنظيره الإسرائيلي، إلا أنه اقتصاد هش ومشوّه البنية والأداء، ولا يعتمد على الموارد الذاتية بقدر اعتماده على المعونات الخارجية، كما أن مستويات الدخل لاتقارن بنظيرتها الإسرائيلية المرتفعة. وبالتالي فإن

تبنى حل الدولة الواحدة ثنائية القومية سيعني تقاسم الموارد الاقتصادية، والثروات، والخيرات التي ينعم بها الفرد الإسرائيلي منذ عقود. كما أن ذلك سيشكل عبئاً اقتصادياً رهيباً على إسرائيل. (زيد، مصدر سابق، ص 91-92)

### المملكة الأردنية كعائق محتمل

عائق آخر قد يظهر في وجه حل الدولة الواحدة، وهو المملكة الأردنية، فهي تنظر إلى القضية الفلسطينية من زاوية أخرى، حيث لا تعتبر الفلسطينيين الموجودون بداخل الأردن، والذين قدموا إليها جراء الهجرة القسرية عام 1948، لاجئين، بل مواطنين أردنيين. حيث تشير التقديرات إلى أن الفلسطينيين، يشكلون قرابة ثلثي مجموع سكان الأردن، وفي حال قيام حل قائم على دولة واحدة ثنائية القومية ولكل مواطنيها، فقد يرغب الفلسطينيون بالعودة إلى بلدهم الأم، وهو ما يشكل إنذاراً بانتهاء المملكة الأردنية سياسياً، واقتصادياً. (المصري، مصدر سابق، ص 37)

على الرغم من المعوقات التي ذكرت سابقاً، إلا أن الأمل في التغيير يبقى موجود، وإن توفرت الإرادة والرغبة لدى الطرفين، فإنه بالإمكان التوصل لذلك. حيث لا يمكن لأي صراع أن يستمر للأبد، وسينتهي إما بنهاية أحد الطرفين، أو بالافتتاع بأنه لا يمكن الاستمرار في حالة الصراع، ولا بد من تواجد حل أخير. في تلك اللحظة، من الممكن أن يكون حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، هو الحل الأقرب والأفضل.

### نماذج الدولة الواحدة ثنائية القومية

إن نموذج الدولة الواحدة ثنائية القومية، أو متعدد القوميات، ليس الأول الذي من الممكن أن يكون بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولا الأخير بطبيعة الحال. فالمجتمع الدولي مليء بالنماذج، التي تثبت أنه من الممكن اصطفاة وتعایش قوميتين أو أكثر في إطار دولة واحدة.

#### 1- النموذج السويسري

يعتبر النموذج السويسري القائم على التعايش بين طوائف وقوميات مختلفة دينياً ولغوياً وعرقياً، من أبرز النماذج الديمقراطية للتعايش السلمي، ولربما أنجحها، لما وصلت له سويسرا من تطور، ورخاء، وأمن سياسي، واقتصادي، للأفراد والمجتمع. حيث أنه في سويسرا يتكلم السكان الألمانية والفرنسية والإيطالية، وهناك أقلية تتكلم الرومانية القديمة. والنظام القائم هو نظام اتحادي، يقسم الدولة إلى مقاطعات، وكل مقاطعة تحكم نفسها ذاتياً، كما أن دستور الاتحاد، يضمن حق الانتساب لأي مقاطعة، واستطاع النظام السويسري التعامل مع الاختلافات والفوارق الدينية والقومية بين السكان، من خلال المواطنة والمساواة للجميع، وتحويل الاختلافات إلى طاقة اجتماعية إيجابية للتطور والنماء. (زيد، مصدر سابق، ص 66-67)

## 2- نموذج دولة جنوب أفريقيا

يقدم النظام السياسي الحالي لدولة جنوب أفريقيا، نموذجاً جيداً للتعايش بين السكان الأصليين أصحاب البشرة السوداء والاستيطانيين، الجدد أصلاً على البلاد، أصحاب البشرة البيضاء، حيث أنه وفي عام 1994م، تم تجسيد القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والتفرقة، والعزل، لأصحاب البشرة السوداء والتي استمرت قرون، من خلال نقل السلطة من أيدي الأقلية البيضاء، إلى الأغلبية السوداء. وبالتالي نقل المجتمع من حالة الصراع، إلى حالة التعايش، رافق ذلك حل مشكلة الهوية الثقافية. إن التحولات السياسية في دولة جنوب أفريقيا تزامنت مع تحولات اجتماعية، تركزت في تغيير المفاهيم العنصرية التي كانت مترسخة لدى أصحاب البشرة البيضاء إزاء باقي الأجناس. (عبد اللطيف، ص 65-66)

النماذج التي طرحت، ومايتواجد على الصعيد العالمي، من نماذج أخرى للتعايش بين قوميات مختلفة، في إطار دولة واحدة، أو حتى بين عدة دول كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، ماهو إلا دليل على أن طريق التعايش، ممكن ومفتوح، شريطة توفر عدد من المقومات، أهمها الإرادة والوعي بضرورة الحل. فحل الدولة الواحدة ثنائية القومية ممكن بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ريثما تتوفر الإرادة السياسية والشعبية لذلك. فالبداية بدولة واحدة ثنائية القومية، مع احتفاظ كل قومية منها بثقافتها الخاصة، وتقاليدها، وعرافها، ولغتها، مع إعطاء حكماً ذاتياً، لمناطق تركز القوميات، و مع عامل الزمن، بالإضافة للتعايش جنباً إلى جنب، والاختلاط، والشراكة، والخبرة في الحكم، يصبح من الممكن أن تتشكل هوية ثقافية جديدة، تكون نابعة من الخبرة والتجربة في التعايش، والشراكة، لحقبة طويلة من الزمن.

### ثانياً: اتحاد فدرالي ثلاثي الوطنيات

يقوم هذا الطرح للحل، على أساس إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، بناءً على اعتبارات التاريخ والحاضر والمستقبل، مع الأخذ بعين الاعتبار، العوامل الديمغرافية والجغرافية والسياسية، مابين فلسطين، وإسرائيل، والمملكة الأردنية. حيث يقوم على مبدأ خلق اتحاد فدرالي مابين الوطنيات الثلاث (فلسطين والمملكة الأردنية وإسرائيل) بحيث يوفر الحكم الذاتي لكل كيان منهم، وبشكل مستقل، على أن يرتبطوا ثلاثتهم بصيغة دستورية، وقانونية دولانية فدرالية موحدة، و يتجسد الهدف من هذا الطرح، في حماية هذه الكيانات التي سيستمر تتناقض مصالحها، في حال بقيت قائمة على هذه الشاكلة، ذلك يرجع إلى طبيعة التداخلات الديمغرافية بين مكونات الشعب الفلسطيني، المتواجدون في هذه التصنيفات الثلاث، وانعكاسات هذه التداخلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها، وماينجم عنها من عدم استقرار أي منهم. وفي ظل تلاشي تحقيق الثوابت الفلسطينية، ومن أهمها حق العودة للاجئين الفلسطينيين، لاسيما، المتواجدون في المملكة الأردنية، حيث يشكل ذلك تهديداً حقيقياً لمستقبل المملكة، لما يمثلته الفلسطينيين

من أكثرية، على الرغم من غياب إحصائية دقيقة لعدددهم، إلا أن التقديرات تشير إلى أن ثلثي سكان المملكة، هم فلسطينيين. أما فيما يتعلق بحق تقرير المصير، للفلسطينيين المتواجدين في داخل إسرائيل، والضفة الغربية وقطاع غزة. فيأتي طرح الاتحاد الفدرالي، ثلاثي الوطنيات، ليراعي مصالح الكيانات الثلاث، وبما يضمن مستقبل ومصلة جميع الأطراف. حيث يصبح الاتحاد الفدرالي دولة جديدة، وشخصية معنوية لها رئيس، يتولى السياسة الخارجية، وتصبح جنسية المواطنين في كل أجزاء الدولة، وتفقد الدويلات أو الوطنيات الثلاث المكونة للاتحاد الفدرالي هويتها، لصالح الدولة الفدرالية الجديدة، كما وتفقد سيادتها في ممارسة السياسة الخارجية، لصالح حكومة الاتحاد. (المصري، مصدر سابق، ص32-35)

قد يبدو هذا الطرح للحل جاء لكي يتواءم ومصالح، ومستقبل المملكة الأردنية، حيث أن أي حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية سيشكل تهديداً سياسياً وجوياً، للملكة الأردنية، كما أسلفنا. لكن هنالك صعوبات وتحديات تعترض هذا الطرح، أولها، صعوبة إيجاد إرادة شعبية وسياسية لدى الأطراف الثلاثة، المقترحة للاتحاد الفدرالي.

**ثانياً:** من المؤكد أن إسرائيل سترفض هذا الطرح للحل، كونه يشكل تهديداً ديموغرافياً كبيراً على اليهود في المنطقة، وعلى حلم دولة إسرائيل، شأنه شأن نفس التهديد القائم في طرح حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، وإن كان الأخير، بدرجة أقل.

**ثالثاً:** المملكة الأردنية بحد ذاتها هي الآن دولة لها سيادتها ومكانتها، وتحظى باعتراف دولي، ولا تعاني مشكلات سياسية واقتصادية كبيرة، مقارنة بدول عربية أخرى، وبالتالي، قد لا يبدو أن هذا الطرح منطقي وأساسي بالنسبة لها. وبالتالي سيحظى بالرفض.

**رابعاً:** الفلسطينيون أنفسهم غير معنيين بحل لقضيتهم خارج إطار وحدود دولتهم التاريخية، وبالتالي سيفرضون أي حل قائم على حساب دولة عربية أخرى. ومن هذا المنطلق ترى الدراسة استحالة تطبيق هذا الحل، نظراً للصعوبات التي تعترضه. وبما أن ما يجمع الشعبين الفلسطيني والأردني، تاريخياً، وسياسياً، واجتماعياً، أكثر بكثير من أن يفترقهم، فالأولى، وفي حال تعثر التوصل لحل الدولة الواحدة ثنائية القومية، وسارت الأمور نحو حل الدولتين بطريقة أو بأخرى، فإن إقامة اتحاد فدرالي بين دولة فلسطين، والمملكة الأردنية، سيكون جزءاً من سياسة تقوية الدولة الفلسطينية الجديدة، لفتح آفاق جديدة لها. جدير بالذكر إن ما طرحته الدراسة من بدائل للحل، ماهي إلا البدائل الممكنة، والعادلة، للقضية الفلسطينية، أو التي تلقى قبولاً، عند بعض الأطراف، بغض النظر عن وزنها. أما ما تروج له إسرائيل، من حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية، وإخضاعه لكونفدرالية مع الأردن، وعليه، يذهب قطاع غزة للسيادة المصرية، فماهي إلا محاولات لتصفية القضية الفلسطينية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال القبول به فلسطينياً، وعربياً. وفي النهاية ووفقاً لاستطلاع الرأي العام الفلسطيني عام 2010، فإن 64% من

الفلسطينيين يرفضون فكرة كونفدرالية مع الأردن ومصر، يقابله 62% يؤيدون حل الدولتين لشعبين، والتعايش جنباً إلى جنب، إضافة الى أن 52% يؤيدون حل الدولة الواحدة. (مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، إستطلاع للرأي العام الفلسطيني، 2010)

## الخاتمة

لقد بحثت وحللت الدراسة خلال فصولها، مدى تأثير سياسة أحزاب اليمين الإسرائيلي خلال فترة حكمها، على آفاق وإمكانيات التوصل إلى حل الدولتين. فخرجت إلى أن الطريق إلى حل الدولتين بات مسدوداً، ومستحيلاً؛ نظراً لما قامت به حكومات اليمين الإسرائيلي المتعاقبة، من فرض تغييرات استيطانية تهويدية في الأراضي الفلسطينية، حيث ازدادت وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بنمطية متسارعة، عام بعد عام، وهو ما يشكل الضربة القاضية لحلم الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة لهم، متصلة جغرافياً وديمغرافياً. ومارافق عمليات الاستيطان الممنهجة من إجراءات تعزز الفصل والعنصرية، من خلال تشييد جدار التوسع والضم، بالإضافة إلى الطرق الالتفافية، والمخصصة فقط للمستوطنين اليهود. هذا بالإضافة إلى التهويد المستمر الذي تشهده مدينة القدس العربية، من خلال طمس المعالم العربية، والإسلامية، والتاريخية، واستبدالها بأسماء أخرى عبرية يهودية. بالإضافة إلى الإجراءات التعسفية، والعنصرية، الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وسلطتهم، ورموز سيادتهم، وقادتهم. فإسرائيل تتحكم سياسياً واقتصادياً بالفلسطينيين، من خلال محاصرة السلطة الفلسطينية، وتقويضها وإضعافها، ما يمنعها من القيام بعملها وواجبها تجاه الفلسطينيين. فالحديث عن حل الدولتين في ظل المعطيات الحالية، أصبح ضرباً من المستحيل، وقد عالجت الدراسة ذلك، من خلال طرح بدائل حل الدولتين، واجتهادها باختيار الحل الأمثل من بين البدائل، والذي تمثل بحل الدولة الواحدة ثنائية القومية. حيث أن المعطيات الحالية تعزز التوجه نحو ذلك.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وهي:

1. هنالك توجه حقيقي في المجتمع الإسرائيلي نحو أحزاب اليمين، وبإمكاننا الحديث عن مجتمع يميني إسرائيلي، يعزز ذلك، حقبة حكم اليمين الإسرائيلي الممتدة، والمستمرة، منذ 17 عام.
2. استغلت أحزاب اليمين الإسرائيلي كل جهود إحياء المفاوضات والمبادرات الدولية للسلام، في المماثلة المدروسة، لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأرض، من خلال عمليات الاستيطان والتهويد.
3. تشكل سياسات وممارسات أحزاب اليمين الإسرائيلي على أرض الواقع تجاه الفلسطينيين، من استيطان، وبناء للجدار الفاصل، وحصار للسلطة الفلسطينية، وإجراءات أخرى متعددة، ضربة بحق جهود تطبيق حل الدولتين، حيث ساهمت هذه الإجراءات بإفشال التوصل إلى حل الدولتين.
4. ترى الدراسة أنه وفي ظل حكم أحزاب اليمين الإسرائيلي، وسياساته على الأرض، فإن فرص التوصل إلى حل الدولتين باتت شبه معدومة.
5. يُعدّ خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، وفي ظل تلاشي آمال حل الدولتين، بالإضافة للظروف الراهنة على أرض الواقع، هو الخيار الأمثل للمطالبة بتحقيقه.

## التوصيات

### توصي الدراسة بالآتي:

- 1- توحيد الجهود الفلسطينية الرامية الى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية ضمن استراتيجية وطنية واحدة ومتفق عليها.
- 2- وكنتيجة سابقة لتحقيق الاستراتيجية الوطنية الواحدة، لابد من إنهاء الانقسام، والإنفصال السياسي، الذي أخذ طابعاً جغرافياً بين غزة والضفة الغربية، بحكم واقع الاحتلال.
- 3- توصي الدراسة بتعزيز صمود الفلسطينيين في الداخل المُحتل، وفي الضفة الغربية والقدس، في ظل ما يواجهونه من معاملة عنصرية، من قبل إسرائيل.
- 4- يعد خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، هو البديل الأمثل، في الوقت الراهن، لتبنيه كبديل لحل الدولتين، وتوصي الدراسة القادة الفلسطينيين، بتبني هذا البديل ك حلّ عادل للقضية الفلسطينية، و رداً على الإجراءات اليمينية الإسرائيلية في إفشال حل الدولتين.
- 5- توصي الدراسة المفكرين، والأكاديميين، والمتقنيين، والسياسيين، من أنصار حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، ومن كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بتبني هذا الطرح للحل ، في إطار حركة سياسية وشعبية فلسطينية-إسرائيلية تطالب بتحقيقه، ك حلّ عادلٍ، وشاملٍ، ونهائي، للصراع العربي الإسرائيلي. وأن تُتخذ كافة الإجراءات، والأدوات السياسية السلمية، في سبيل تحقيق ذلك.

## المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب والمراجع

- أبو عامر، عدنان، **السياسة الصهيونية تجاه مدينة القدس**، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2009.
- إسكندر، أمين وآخرون. **إسرائيل من الداخل - الآن ومنذ نصف قرن "صراعات داخلية وطموحات خارجية"**، دار البيرق العربي للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، 2009.
- جبارين، يوسف ومصطفى، مهند، **نظام الحكم في إسرائيل**، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2011.
- **حزب كاديما**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2009.
- دوعر، غسان، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية الإعتداء على الأرض والإنسان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012.
- زملط وآخرون، **حل الدولة الواحدة للصراع العربي - الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012.
- زناتي، أنور، **تهويد القدس محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
- زهر الدين، صالح، **مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه**، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1996.
- سوفير، أرنون، **إسرائيل ديموغرافيا 2000-2020 مخاطر واحتمالات**، ترجمة غنايم محمد، رام الله، فلسطين، 2001.
- شيندلر، كولن، ترجمة نجار، محمد، **إسرائيل والليكوود والحلم الصهيوني**، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1997.
- عبد الكافي، إسماعيل، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**.
- عبد اللطيف، مها، **المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام 1999**.
- غانم، هندية، وآخرون، **في معنى الدولة اليهودية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، فلسطين، 2011.
- فهمي، عبد القادر، **واقع ومستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية - تحديات القرن القادم - دار وائل للنشر، الجبيهة، الأردن، 1999**.
- المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية - المجلد الثاني**، الطبعة الثانية دار الشروق، القاهرة، مصر، 2005.

- منصور، جوني، إسرائيل والإستيطان، الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام (1967-2013)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، فلسطين، 2014.
- هلال، جميل، فلسطين الى اين حل الدولة ام الدولتين، ترجمة البشاري، احمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2010.
- العلوي، هادي، قاموس الدولة والإقتصاد، سلسلة المعجم العربي المعاصر، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، 1997.

#### ثانياً: الوثائق

- خارطة الطريق، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14، العدد 55، صفحة 157، فلسطين، 2003.
- المبادرة العربية للسلام، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 51، صفحة 187، فلسطين، 2002.
- وثيقة خارطة الطريق، الأمم المتحدة مجلس الأمن، رسالة مؤرخة بتاريخ 7 ايار ١ مايو 2003، موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن.

#### ثالثاً: رسائل الماجستير المحكمة والمنشورة

- إبراهيم، بلال، الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية واثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.
- إسماعيل، هنادي، الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.
- الأغا، راني، التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.
- جبر، بلال، تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.
- زعرب، حازم، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.
- زيد، أمينة، نموذج الدولة الواحدة واثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013.

- سلامة، عماد، الإعراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015.
- ماضي، سليم، حزب البيت اليهودي وأثره على الحياة السياسية في إسرائيل (2008-2014)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016.
- عرفات، حنان، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.
- عمر، ناظم، الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

#### رابعاً: الدراسات المنشورة، التقارير والدوريات والأوراق السياسية

- أبو نحل، أسامة، بحث منشور، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23، فلسطين، 2011.
- أحمد، عائشة، أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2008 على قدرة السلطة الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، سلسلة تقارير خاصة رقم 67، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين، 2009.
- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2014-2015، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، لبنان، 2015.
- الجعبة، نظمي، القدس بين الإستيطان والحفريات، تقرير، حوليات القدس، العدد الثامن، 2010.
- الحسيني، سنية، العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية بين مقاربتين متناقضتين، ورقة بحثية ضمن سلسلة آراء ومناقشات الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية.
- حوار مع رمضان شلح، فلسطين هي البوصلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 100، فلسطين، 2014.
- الخالدي، أحمد وآغا، حسين، المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوى متغيرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 8، 1991.
- زيدان، عفيف و عبد الله، تيسير، الآثار المترتبة على الجدار الفاصل لدى المواطنين الفلسطينيين، بحث منشور، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد الثامن، العدد الثاني غزة، فلسطين، 2006.
- شاهين، أيمن و العيلة، رياض، الأبعاد السياسية والأمنية للإستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانوني، بحث منشور، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، غزة، فلسطين، 2010.

- شعبان، خالد، تطور قوى اليمين الصهيوني في إسرائيل واثره على عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين، بحث علمي محكم منشور، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 46 جامعة المستنصرية، العراق، 2014.
- عبد الكريم، إبراهيم، رؤية اليمين الإسرائيلي لخطة خارطة الطريق، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد 24.
- العلوي، محمد، الأحزاب واثرها في رسم السياسة الإسرائيلية، دراسة بحثية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 2006.
- غرينبيرغ، ليف لويس، الإتحاد الإسرائيلي الفلسطيني، رؤية المستقبل، رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية، قضايا إسرائيلية، مجلة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد 34، رام الله، فلسطين، 2009.
- قانون شرعنة البؤر الإستيطانية، تقرير إخباري لقناة العربية، ديسمبر 2016.
- كيالي، ماجد، الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة، حوار مع موسى ابو مرزوق، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 17، العدد 67، فلسطين، 2006.
- لحلو، علاء، موقف حركة فتح من عملية السلام في ظل الشراكة مع حركة حماس، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، سلسلة اوراق سياسية، رام الله، فلسطين، 2009.
- المصري، رفيق وآخرون، خيار الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية والسيناريوهات البديلة، دراسات مستقبلية 1، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2014.
- ملندي، ماهر، خارطة الطريق بين النص والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، دمشق، سوريا، 2009.
- نتائج إستطلاع للرأي العام الفلسطيني حول العملية السلمية-المفاوضات-قضايا الوضع النهائي، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، رام الله-غزة، فلسطين، 2010.
- نعيم، عدنان، حركة شاس من زاوية أخرى لاحريدية ولاقومية-دينية ولادينية ثورية.
- الهندي، عليان، جدار الفصل العنصري في القدس-الواقع العملي لفرض حل إسرائيلي نهائي، بحث منشور على الإنترنت للكاتب بدون سنة.

#### خامساً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Boston Study Group on Middle East Peace, Israel and Palestine- Tow State for Tow People If not Now, When, United States, 2010.
- Farsakh, Leila, The One-State Solution and the Israeli-Palestinian Conflict: Palestinian Challenges and Prospects, Middle East Journal, volume 65, NO. 1, 2011.
- Kelman, Herbert C, The israeli-Palestinian Peace Process and Its Vicissitudes, Harvard University, USA, 2007.

#### سادساً: المواقع الإلكترونية

- ابرز الأحزاب الإسرائيلية وموقفها من الفلسطينيين، حزب المفدال، موقع ساسة بوست، (<http://www.sasapost.com/israeli-parties/>)، تاريخ الزيارة (2015/3).
- إسرائيل بيتنا، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، (<http://www.madarcenter.org>)، تاريخ الزيارة (2016\2).
- إلياس، سامر، إرهاب داعش وأخواتها في خدمة أهداف إسرائيل، موقع وكالة سما الإخباري، (<http://samanews.com/ar/mobile.php?act=post&id=253827>)، 2015، تاريخ الزيارة (2016\3)
- بول آدمز، أرئيل شارون "مقاتل لم يصصره الا المرض"، مقال على موقع BBC، ([http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140103\\_sharon\\_obituary](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140103_sharon_obituary))، تاريخ الزيارة (2016/2).
- تاريخ حزب الليكود، موقع حزب الليكود، (<https://www.likud.org.il/en/about-the-likud/history-of-the-movement>)، تاريخ الزيارة (2016/10)
- تصريح لصائب عريقات، إسرائيل دقت المسمار الأخير في نعش عملية السلام وحل الدولتين، موقع جريدة القدس العربي، (<http://www.alquds.co.uk/?p=668663>)، تاريخ الزيارة (2017/2).
- تعريف الإستيطان-المستوطنات-البؤر الإستيطانية، صحيفة الشرق الأوسط، (<http://aawsat.com/home/article/196596>)، تاريخ الزيارة (2017/3)
- تقارير اسرائيلية، النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية: 28 آذار 2006، موقع مركز دراسات الشرق الأوسط-عمان، ([http://www.mesc.com.jo/IA/IA\\_Stud/IA\\_Stud\\_3.html](http://www.mesc.com.jo/IA/IA_Stud/IA_Stud_3.html))، تاريخ الزيارة (2016/2).

- التقدير الإستراتيجي 17، مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حل الدولتين، موقع مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، (<http://www.alzaytouna.net/2009/11/16/>) تاريخ الزيارة (2016/11).
- تقرير حائط البراق..وقف إسلامي يسيطر عليه اليهود، موقع الجزيرة، <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2015/10/22/%D8%D8%A7%D8%A6%D8%B7-%AD%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%82>، تاريخ الزيارة (2017/1)
- تقرير، إرتفاع حاد في وتيرة مصادرة اراضي الضفة في عام 2016، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، ([http://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=g8Znhja730942496988ag8Znhj](http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=g8Znhja730942496988ag8Znhj))، تاريخ الزيارة (2017/1).
- حزب شاس، موقع المركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، (<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4874>)، تاريخ الزيارة (2016/2)
- حزب شاس، موقع وكالة الأنباء و المعلومات الفلسطينية "وفا"، (<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4874>)، تاريخ الزيارة (2016\3).
- الحكومة الإسرائيلية تصادق على صياغة معدلة لخارطة الطريق، موقع عرب 48، (<http://www.arab48.com>)، تاريخ الزيارة (2016/8)
- حل الدولتين سيف ذو حدين بالنسبة لنتياهو، موقع الجزيرة.نت، (<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>) تاريخ الزيارة (2017/1)
- الحمد، جواد، القدس نجاح إسرائيلي واضح نحو التهويد جغرافياً وسياسياً، موقع الجزيرة، (<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2194460f-8441-445a-8030-a0ff8be17f50>)، تاريخ الزيارة (2017/1)
- الخارطة رقم "1" خريطة الحفريات في المسجد الأقصى، موقع مؤسسة القدس الدولية، (<http://www.alquds-online.org/index.php?s=6>) تاريخ الزيارة (2017/1)
- الخارطة رقم "2" خريطة توضح مسار الجدار الفاصل، موقع فلسطين سؤال وجواب، (<http://www.palqa.com>) تاريخ الزيارة (2017/1)
- الخارطة رقم "3" خريطة توضح الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية، موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (<http://www.miftah.org/images/Maps/Map04.jpg>) تاريخ الزيارة (2017/1)

- الخارطة رقم 4، خارطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية والبور الإستيطنانية في الضفة الغربية، Monitoring Israeli Colonization activities in the Palestinian Territories موقع (<http://www.old.poica.org/details.php?Article=8596>)، تاريخ الزيارة (2017/3)
- دعوة قادة المستوطنين لمراسم تنصيب ترامب، موقع عرب 84، (<http://www.arab48.com>)، تاريخ الزيارة (2017/2).
- شعبان، خالد، قرار الحكومة الإسرائيلية بإزاحة الرئيس عرفات، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، ([http://www.oppc.pna.net/mag/mag11-12/new\\_page\\_2.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag11-12/new_page_2.htm))، تاريخ الزيارة (2016/7)
- شعبان، عبد الحسين، موقع مفتاح، مقال ماذا تبقى من اليسار الإسرائيلي، 2009، (<http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=10235&CategoryId=2>)، تاريخ الزيارة (2016/3).
- عبد الرحمن، أسعد، مقال بعنوان داعش اليهودي يدق ابواب الإسرائيليين، موقع بيروت برس، (<http://beirutpress.net/article/285850>)، تاريخ الزيارة (2016/3).
- كاديميا، موقع الجزيرة نت، (<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/22>)، تاريخ الزيارة (2016/2).
- الكانتون، موقع زيتون، (<http://ar.zepton.com/knowledge/Q2311958/home>)، تاريخ الزيارة (2017/3).
- كم يبلغ عدد الفلسطينيين في الداخل والخارج، موقع دنيا الوطن، (<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/12/30/841384.html>)، تاريخ الزيارة (2017/2).
- كيري، مستقبل إسرائيل مُهدد بسبب خطر جسيم يحيط بحل الدولتين مع الفلسطينيين، خبر على موقع BBC، (<http://www.bbc.com/arabic/world-38451773>)، تاريخ الزيارة (2017/2).
- الليكود، موقع مدار، (<http://www.madarcenter.org>)، تاريخ الزيارة (2016/2).
- الليكود، موقع وكالة الأنباء و المعلومات الفلسطينية "وفا"، (<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4873>)، تاريخ الزيارة (2016/2).
- ماهو قانون يهودية الدولة، مقال لوكالة معا، موقع وكالة معا الإخبارية، (<http://maannews.net/Content.aspx?id=740581>)، تاريخ الزيارة (2017/2).

- ماهو قرار ادانة الإستيطان، موقع  
<http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/12/24/unsc-2334-resolution> (2017/1) تاريخ الزيارة
- مؤتمر مدريد للسلام، موقع الموسوعة الفلسطينية، (<http://www.palestinapedia.net>)، تاريخ الزيارة (2016\4).
- موقع الكنيست الإسرائيلي، إنتخابات وحكم، الإنتخابات العشرون، ([https://knesset.gov.il/description/arb/mimshal\\_res20\\_arb.htm](https://knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res20_arb.htm))، تاريخ الزيارة (2017/2).
- موقع المصدر، ما هو المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية، (<http://www.al-masdar.net>) تاريخ الزيارة (2015/12)
- موقع وكالة الأنباء و المعلومات الفلسطينية "وفا"، (<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5021>) تاريخ الزيارة (2015-12)
- ميزانية الدفاع الإسرائيلي، موقع الأخبار، (<http://www.al-akhbar.com/node/246113>)، تاريخ الزيارة (2016/8).
- النتائج النهائية للإنتخابات العامة الإسرائيلية 2015 الكنيست العشرين، موقع إسرائيل بالعربية، (<http://www.israelinarabic.com/>)، تاريخ الزيارة (2015/12).
- نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي، موقع الكنيست الإسرائيلي، ([https://knesset.gov.il/description/arb/mimshal\\_res20\\_arb.htm](https://knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res20_arb.htm))، تاريخ الزيارة (2016/2).
- نتتياهو طلب مراجعة اتصالات إسرائيل بالأمم المتحدة بعد قرار إدانة الإستيطان، موقع BBC Arabic، (<http://www.bbc.com/arabic/media-38431025>)، تاريخ الزيارة (2017/2).
- النعامي، صالح، موقع صالح النعامي، كيف صعد اليمين وانهار، ملخص دراسة منشور، (<http://naamy.net/news/View>)، تاريخ الزيارة (2016\3).
- نهاية حل الدولتين، الكنيست يصادق على شرعنة البؤر الإستيطانية، موقع وكالة معاً الإخباري، (<https://maannews.net/Content.aspx?id=880531>)، تاريخ الزيارة (2017/2)
- سيسخاروف، آفي، مقال بعنوان نهاية حل الدولتين، موقع تايمز اوف إسرائيل، <http://ar.timesofisrael.com/%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%84->

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%8A%D9%

[\(86/\)](#). تاريخ الزيارة (2017/2).

- اليمين الإسرائيلي لا يريد سلاماً، تصريح لجون كيري امام مؤتمر سابان، موقع جريدة الحياة، <http://www.alhayat.com/m/story/18910126#sthash.wnrtYg7r.dpbs>)، تاريخ الزيارة (2017/2).
- يهودت هتورا، موقع الجزيرة، <http://www.aljazeera.net/news/international/2009/2/8/%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF%D8%AA-%D9%87%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%87>، تاريخ الزيارة (2016/2).
- يوسف عودة، حركة شاس ودورها في المجتمع الإسرائيلي، بحث منشور، موقع الحوار المتمدن، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=38262>)، تاريخ الزيارة (2016\3).
- يائير لبيد، الزعيم الإسرائيلي القادم، موقع المصدر، <http://www.al-masdar.net>)، تاريخ الزيارة (2017/7).
- خلفية عن المستوطنات ومصادرة الأراضي، موقع بيت سيليم، <http://www.btselem.org/arabic/settlements>)، تاريخ الزيارة (2017/7).